الدُّرَرُ المُتلَأْلِئَة

بِنَقْضِ

الإِمَامِ العَلَّامَةِ مُحَمَّد نَاصِرِ الدِّين الأَلْبَانِي

المتوفى سنة (١٤٢٠هـ) رحمهُ الله

(فِرْيَة) مُوَافَقَتِهِ المُرْجِئَة

وهي

نَقَرَاتُهُ - العَوَالِي - وَتَعَقُّبَاتُهُ - الغَوَالِي -

على (مَوَاضِعَ) مِنْ

كِتَاب «ظَاهِرَةِ الإِرْجَاءِ» لِـ(د. سَفَرِ الحَوَالِيِّ!!)

أَعَدَّهُ لِلنَّشْرِ وَقَدَّمَ لَهُ

عَلِيُّ بْنُ حَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الحَمِيدِ الحَلَبِيُّ الأَثَرِيُّ

مكتبة الفرقان

عجمان

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م



مكتبة الفرقان

الإمارات العربية المتحدة - عجمان - ص ب: ٢٠٢٨٨
هاتف: ٧٤٤٤٤٣٥ / ٠٠٩٧١٦ فاكس: ٧٤٢٤٠٩٤
فرع الشارقة: هاتف وفاكس: ٥٦٢٦٣٣٦/٠٠٩٧١٦
فرع مصر: القاهرة - عين شمس - هاتف: ٠١٠٥٦١٨١٧٩
موقع المكتبة على شبكة الإنترنت: www.furqanalsalafia.com

قال عبدة بن أبي لبابة:
لوددت أن حظي من أهل الزمان أن لا
يسألوني عن شيء ولا أسألهم، يتكاثرون
بالمسائل كما يتكاثر أهل الدراهم بالدراهم.
وقال أيضاً:
إذا رأيت الرجل لجوجاً ممارياً معجباً برأيه
فقد تمت خسارته.
تهذيب الكمال ١٨/٥٤٤

حِكْمَتَانِ تَلِيقَانِ بِهَذَا الزَّمَان ...

بِخَطِّ شَيْخِنَا الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ
ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة[١] :

إنَّ الحمد للّه ؛ نحمَده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ باللّه من شرور أنفسِنا ، وسيِّئات أعمالنا ، مَن يهدِه اللّه ؛ فلا مضلَّ له ، ومَن يُضللْ ؛ فلا هادي له .

وأشهد أنْ لا إله إلا اللّه ـ وحدَه لا شريك له ـ .

وأشهدُ أنّ محمّداً عبدُه ورسولُه .

﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنوا اتَّقُوا اللّه حَقَّ تُقاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إلاّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُون﴾ .

﴿يا أيُّها النّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنها زَوْجَها وَبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كَثِيراً وَنِساءً وَاتَّقُوا اللّهَ الَّذِي تساءَلُونَ بِهِ والأَرْحامَ إِنَّ اللّه كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ .

---

(١) بِقلم : علي بن حسن الحلبيّ الأثريّ ـ عفا اللّه عنه ـ بِمَنّه ـ .

﴿يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّه وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ ؛ أَمَّا بَعْدُ :

فإنّ أصدقَ الحديث كتابُ اللّه ، وخيرَ الهدي هديُ محمّد ﷺ ، وشرَّ الأُمور محدثاتُها ، وكلَّ محدثة بدعةٌ ، وكُلَّ بدعةٍ ضلالة ، وكلَّ ضلالة في النّار ، وبعد :

فإنَّ إجماعَ عُلماءِ أهل السُّنّةِ _ المعاصرين _ رحمَ اللّه مَيِّتَهم ، وحَفِظَ للأمّةِ حيَّهم _ لَيَكادُ _ وللّه الحمدُ _ ينعقد على إمامةِ وأُستاذيَّةِ شيخِنا الوالِدِ العلاّمة المحدّث أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدّين الألباني ، المتوفى سنة (١٤٢٠هـ) - تغمّده اللّه برحمتهِ _.

وكلماتُهم - في ذلك - كثيرةٌ منثورة ، ومشهورةٌ مبرورة .

مِن أجْمعِها دلالةً ، وأجْملِها إنشاءً : كلمةُ فضيلة الشّيخ بكر بن عبد اللّه أبو زيد [(١)] _عافاه اللّه وسدّده_ في مَعْرِضِ رَدِّه

---

(١) وفي رسالتي «بيني وبين فضيلة الشيخ بكر (أبو) زيد» تأريخ (مفصل) لِصِلاتنا العلمية _معاً_ ومراحلها !_ منذ أكثر من خمسة عشر عاماً ؛ يسّر اللّه إتمامَها _ (ونهايتها) _ على خير .

على بعض (الخُصُوم) :

«ارتِسامُ عَلَمِيَّةِ الألبانيِّ في نُفوس أهل العلم، ونُصرَتُهُ للسُّنَّة، وعقيدة السّلف : أمرٌ لا يُنازِعُ فيه إلاّ عَدُوٌّ جاهلٌ.

والحكْمُ ندعُهُ للقُرَّاءِ ؛ فلا نُطيل»[1].

... وأمّا كلام علمائنا الكبراءِ ـ كابنِ بازٍ، وابن عثيمين، وغيرهما من العلماء الرَّاسِخين ـ : فهي أكثرُ من أن تُحصى، وأكبرُ من أن تُحصر[2]...

■ **الامتحان بِمُوافقة أهل السُّنَّة :**

ولقد امتُحِنَ الناسُ ـقديماًـ بحُبِّ أئمّة السُّنَّةِ ومُوالاتهم ؛ كأحمدَ، وسفيان، وحمّاد ؛ فمَن أحبَّهم فهو على خير، ومن لا : فلا !!

بل قد وقع مثلُ هذا الامتحانِ ـوالابتلاءـ فيمن دون هؤلاء الكُبراء :

كما قال الإمام عبد الرحمن بنُ مهدي : «إذا رأيت

---

(١) «الردود» (ص٣٤٤).

(٢) انظر كتابَيّ «مسائل علميّة» (ص٣٥ـ٣٨)، و«التعريف والتنبئة» (ص١٤٣ـ١٤٥).

الشاميّ يحبُّ الأوزاعي وأبا إسحاقَ الفَزَاريَّ : فارْجُ خيره».

وفي لفظ : «فهو صاحب سُنَّة»[(١)].

وقال أحمدُ بن عبد اللّه بن يونُس : «امْتَحِنْ أهـلَ الموصِـل بمُعافى بن عِمران ؛ فإن أحبُّوه : فهم أهل سُـنَّة ، وإن أبغضـوه : فهم أهلُ بدعة ...»[(٢)].

ومِن هذا البابِ ـفيما نحن بِصدده ـ قـولُ العلامـةِ الشـيخِ حُمود التُّويجري[(٣)] ـتغمّده اللّه بِرحمتِه ـ : «الألبـانيُّ ـالآن ـ عَلَـمٌ على السُّنة ؛ الطعنُ فيه إعانةٌ على الطعنِ في السُّنَّة» .

وإذْ قَدِ استقرَّ في أحوال دُنيا الاجتماع ، وشؤون النُّفـوس والطِّباع ؛ أنّه : (لكل زمانٍ دولةٌ ورجالٌ) : كان لِزاماً على أهـل السُّنَّة السَّنِيَّةِ أنْ يعرفوا كُبَراءَهم ، وَأن يُميِّزوا مشايخَهُم ...

---

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ٢١٧).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة» (١/ ٦٦).

(٣) كما سمعها منه أخونا الفاضل الدكتور عبد السلام بـن برجـس آل عبد الكريم ، ونقلها عنه أخونا الفاضل الدكتور عاصم بن عبد اللّه القريوتي في رسالته «شذرات من ترجمة الشيخ الألباني» (ص١٣) ـحفظهما اللّهـ .

فهذا العَصْرُ -بيقينٍ- عَصرُ أئمّتنا الكبار : ابن باز ، والألباني ، وابن عُثيمين -رحمهم الله أجمعين ، ومَن سار على نهجهم الأمين- ؛ الّذين وَفَّوْا لهذه الأُمّةِ قِسْطاً عظيماً من حقّها ، وأدَّوْا جَانِباً مُهِمَّاً من الواجبات الثِّقال المُلْقاةِ على عواتِقِهم تُجاهَهَا ؛ نُصحاً ، وتَوْجيهاً ، وتعليماً ، وإرشاداً .

■ **عُلماءُ السُّنّة سدٌّ مَنِيعٌ :**

ويعلمُ كلُّ ذي بَصَرٍ وبصيرةٍ كم قَدْ رُدَّتْ مِن فِتَنٍ على الأُمّةِ -بوجودهم-! وكم حُفِظت -بسببهم- عقولٌ وقلوبٌ ! وكم صِينَتْ -بإمامتهم وأمانتهم- مِن دماءٍ وأعراضٍ وأموالٍ !

فرحمهم الله -تعالى- رحمةً واسعةً ، وألحَقَنا بهم -في الصّالحين من عباده- على خيرٍ وحُسن خاتمةٍ -بمنّه وكرمِهِ-.

ولّما كان حالُ هؤلاءِ الأئمّة : كذلك ؛ كان لا بُدَّ أن يكونوا -هم- مِحْنَةَ المخالف ، ونُصْرَةَ المُؤالف : لا تحزُّباً ؛ فالتحزُّب سببُ مقتٍ لا ينقطع ، ولكنْ : ولاءً للحقِّ ، ودعاته ، وحَمَلتهِ :

فالمحبُّ لهم ، الرّافعُ قَدْرَهم ، المادحُ منهجَهم : خيرُهُ مرجوٌّ ، وفضلُهُ مأمولٌ ...

والمبغضُ لهم ، المُشكِّكُ فيهم ، المُتنقِّصُ بهم : فضلُهُ مهضوم ، ونهجُهُ مهدوم !

■ **أساليب مكشوفة :**

...ولَقَد رَأَينا نهْجاً جديداً بدَأَ يَسْري على أسَلاتِ بعض الأقلام (ظاهره فيه الرّحمةُ ، وباطنه مِن قبلِهِ العذابُ !) : يُظهِرُ المديح (لِبعضٍ) هؤلاء الشيوخ ؛ لِيَلْتَفَّ بالذمِّ على بعضٍ آخَرَ ؛ تشقيقاً ، وتشويهاً ؛ ابتغاءَ الفتنةِ ، وابتغاءَ تضليلهِ !

ومِنه : صنيعُ بعضٍ آخَر (!) يَمْدَحُ علماءَنا هؤلاء (ببعضٍ) علومهم ، ويطعنُ فيهم بما هو أهمُّ منها ؛ في اعتقادٍ ، أو ديانةٍ ، أو مسْلَكٍ !!

فليس يُجدي ـ البتّة ـ مَدْحُ إمامةِ ابن باز في الفقه ، ثم الغمزُ بهِ والطعنُ فيه ـ زوراً وبُهتاناً ـ أنّه من علماء السلاطين[1] !

---

(١) ويُلحقون به ـ في هذا ـ الشيخَ ابن عُثيمين !

كمثل ما صنع (عصام البرقاوي = أبو محمد المقدسيُّ) ؛ صاحب التساويد (الشهيرة !) في (تنظيرِ) الفكر الخارجيِّ الحَرُوري ، وتهييج =

ولا ينفع الطاعنَ بعقيدة الألباني ، وإمامتهِ ، المُشَكِّكَ بمنهجهِ وطريقتهِ : تصنُّعُ حُبِّه ، والتعلُّقُ به ، والالتصاقُ باسمهِ (١) !!

﴿تلك إذاً قِسْمةٌ ضِيزَى﴾...

■ **انقلابٌ ، وانتكاس :**

فكيف يكون الحالُ -إذاً- إذا انتكس (الفكرُ) ، وارتكس

=الأتباع -الرَّعاع- على عُلماءِ الأمَّةِ في سائر البقاع ...

ومن (آخِرِ) ما رأيت له : تسويدٌ أحمقُ ، وكتابٌ أخرقُ ؛ عنوانه : «تبصيرُ العقلاء بتلبيسات أهل التجهُّم والإرجاء» ؛ في الردِّ على كتابي «التحذير ...» ! يطعُنُ -بصراحةٍ ووقاحةٍ- فيه- بعلمائِنا الأكابر المشاهير ...

فلم يسلمْ مِن إقذاع سبِّه -والمَيْن- : عُلماء الشام ، وعُلماء الحرمين ..

من ذلك : تصريحه (ص١٠) بأنه هو -مؤلِّف كتاب «الكواشف الجلية في كُفر الدولة السعودية» . وفي (ص١٢٧) -منه- طعنُه بسماحة الشيخ ابن عثيمين ، ووصفُه -له- مع علماء آخرين بـ : (علماء الحكومات) !!

وفي (ص٥و٧و٣١و٩٧و١١٥و١٢٦و ..و ..) !! طعونات أخرى !!!

عامله الله بعدله ؛ جزاءَ قُبحه بجهله ...

(١) والبيان في كتابي «الرد البرهاني في الانتصار للإمام الألباني» .

العقلُ ، وانعكس القلمُ ؛ فصار العالمُ السُّنّيُّ مُلْحَقاً بأهل البدع الضّالين ؟!

وصار غيرُ العالِمِ ـالبِدْعِيُّـ منظوماً مع كبار أهــل السُّـنّة العارفين ؟!

وإليك ـأخي النّابهُـ (شيئاً) مِن البيان :

■ **سيّد قُطب ، والتوحيد :**

ـقال (د . سَفَر الحوالي) ـغفر اللّه لهـ في «شرح الطّحَاويّـة» (١٨٦/ ٢ ـ الوجه الأوّل) بتاريخ (١٧/ ١١/ ١٤١٠هــ) : «سـيّد قطب ـرحمه اللّهـ : ما كتب أحدٌ أكثَر ممّا كتب في هــذا العصـر في بيان حقيقة لا إله إلاّ اللّه ... انظر مئاتِ الصفحات من «الظـلال» تتحدّث عن هذا الموضوع ...»!!!

ـ وحتّى يُعمّقَ ـغفر اللّه لهـ هذا التصوُّرَ الباطلَ في أذهانِ سُذّج قُرّائه وبُسطائهم : أكثَرَ من النّقلِ عن (سـيِّدِه !) ـهـذاـ في مواضعَ كثيرةٍ[1] مــن رسـالته الدكتوراتيّـة «ظـاهرة الإرجـاء في

---

(١) وقـد صَـدَرت في بلادنـا ـالأُرْدُنّـقريبـاًـ مجلّـةٌ (!) يقــومُ عليهـا عددٌ من ذوي [الأفكار المتناقضــة = مـن تحريـريّ ، وسـروريّ ، وتكفـيريّ ، =

الفكر [١] الإسلامي » ؛ بل إنّه أسّس (بنيانَها) عليه ، ووجّه أصولَها (الفكريّة) إليه ؛ من ذلك -في الجزء الأوّل (فقط !) : (١/ ٣٠ ، ٣٣، ٥٨، ٦٠، ٦٣ ، ٦٤_٦٥ (بدون عزوٍ !) ،و ٦٩ ، و٧٠و٧٣...) ؛ بل نقل عنه نقلاً (طويلاً) في نحو عشر صفحات _مرّة واحدة_ (١/ ٩٦_١٠٤)!!!

= وقطبيّ ، وجهاديّ ، وحِزبيّ ، ومصلحيّ ، و : سلفيّ _(س !)!] ؛ عنوانها : (القبلة) _بالقاف المكسورة !_ جَعَلَت (صَدْرَ) صفحتها الأولى _من عددها الأول !_ نصًا من كلام سيِّد قطب _هذا !_ ؛ قبل البسملة ! أو الحمدلة ! فضلاً عن (خطبة الحاجة) _النبوية_ ، أو أيِّ شيءٍ آخرَ من كلام الله ، ورسوله ﷺ .

وكما قِيلَ : المكتوب يُقرأ من العنوان ؛ شعارَ توجُّهٍ ، وسِمَة منهجٍ !!!

وقد كَفَوْنَا بذلك مُؤنةَ نقدِهم ونقضِهم !!

(١) وكلمة (الفِكر) «خطرٌ عظيمٌ أدخله علينا أعداءُ الإسلام من حيث لا نشعرُ» _كما قال فضيلة أستاذنا الشيخ محمد بن صالح العُثيمين _رحمه اللّه_ في كتابهِ «فتاوى أركان الإسلام» (رقم : ١١٥) ... فاقرأْ ، واعجَبْ !

وفي مُحاضرة «الفِكْر والعِلْم» _لمعالي الأخِ العالِم المِفضال ، الشيخ المكرّم صالح بن عبد العزيز آل الشيخ _ما يُشنِّف السمعَ ، ويُنير الدربَ ؛ فلْتُراجع .

وهو -في كل هذا- يكيلُ له أصنافَ المدحِ والثناء؛ بصورةٍ مُباشرةٍ -طوراً-، وبطرائقَ غيرِ مباشِرةٍ -أطواراً-!

بل إنَّه أدخلَه (١/ ٨٢) فيمن ساروا على (منهج أهل السُّنّة والجماعة) !!

وذلك منه -هداه اللّه- لمزيدٍ من الإقناع به، والتّأثِير -والتأثُّر- بفكره!

■ **مكان (سيّد) بين العُلماء:**

ثم عَطَفَ -مباشرةً!- بحشرِه (!) بين أئمّة العلمِ والدين: شيخ الإسلام ابن تيميّة، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، واصفاً إيّاه بـ(الشهيد سيّد قطب)!

ثم كرّ بوصف الثلاثةِ بـ(العُلماء)!!

فأين الكاتب المُنشىء -المنحرف- الأديب: مِن العالم المُتَفَنّن -السُّنّيّ- الأريب؟!

أم أنَّ وراءَ الأَكَمَةِ ما وراءَها؟!

أيُّها المنكِحُ الثُّريَّا سُهيلاً عَمْرَكَ اللّهَ كيف يلتَقِيانِ
هِيَ شَامِيَّةٌ إذا ما استقلّت وسُهيلٌ إذا استقلّ يمَاني

بل زاد -غفر اللّه له- الأمورَ ضِغثاً على إبّالةٍ -كما

يُقال !ـ بأنْ ختم بابه الأوّل (!) الّذي استعرض فيه (حقيقة هذا الدين، وواقعه العلميَّ، وطبيعة سيره، ومنهج حركته وتزكيته) ـوذلك في (١/ ٩٤) ـمنهـ بإيراد أسئلة، و(قضايا مهمّة) ـقائلاًـ: (لعلّ الإجابة على هذه الأسئلة تُبدِّد ما قد يبقى في النّفس من آثار الإرجاء الباطن الّذي توارثتْهُ الأمّة [1]، والِفتْهُ النفوس مع طول الأمد)!!

...على حدِّ زعمهِ، و تعبيرهِ!

...وعقِبَ إيرادهِ أربعةَ أسئلةٍ تدورُ ـكلُّهاـ حول (الجهود، والتضحيات، والمشقّات) ـبأساليب وصُورٍ!ـ، قال:

(إنّ علماء أهل السُّنّة والجماعة أجابوا عنها بلسان الحال، أو بلسان المقال، أو تلميحاً [2]؛ وقد وجدتُ أن أفضلَ مَن

---

(١) تأمّلْ هذا الإطلاقَ الشنيع، وما يحملُهُ بين حروفهِ من الأثَر الفظيع!

(٢) وعند هذه الكلمةِ حتّى سَفَرَّ ـعلى استحياء!!ـ قائلاً: «مِن أكثر النّاس حديثاً عن هذه القضايا: شيخ الإسلام ابن تيميّة، وتلميذه ابن القيّم»!

قلت: فكان ماذا؟! ولم ينالا منك (بعض) ما نوّلته (سيّدَك)!!!

أجاب على هذه الأسئلة من فقهاء الدّعوة المعاصرين : هو الأستاذ سيّد قطب ـرحمه اللّهـ...)!!

■ **ثناءٌ في غير موضعِه :**

أقولُ : فابتدأ بوصفه بـ :

أـ (العالم)!

ب ـ (مِن أهل السُّنّة والجماعة) !!

جـ (أفضل)!!!

د ـ (فقيه الدّعوة المعاصرة) !!!!

...وقبل ذلك ـوبعده !ـ وصفه ـمِراراًـ بـ :

هـ ـ (الشّهيد)!

...وهو في ذلك ـكلّهـ بعيدٌ البُعْدَ كلَّه عن الصواب ؛ لِمَا هو معروفٌ مِن كلام (علماءِ أهل السُّنّة) ، و(فقهاء الدّعوة المعاصرين) ـفيهـ :

ـ أمّا أنَّ سيِّداً من (العُلماء) ؛ فلا ، وألف لا ...

فهو لا يعدو ـغفر اللّه لهـ أن يكونَ كاتِباً مُنشِئاً ، ذا قَلَمٍ سَلِسٍ ، بنَفَسٍ (!) إسلاميّ !!

فكيف يكون الحالُ إذا عَرَفْنا أنَّ (البعضَ) يُطلق عليهِ

وصفَ (الإمام) ! ؟!

ـ وأمّا أنّه مِن (أهــل السُّنّة) ؛ فهـو لا يعرفُهـا سَـمْتاً ، ولا حقيقةً ، ولا تصوُّراً ؛ فضلاً عن أن يكونَ مِن أهلها ، وروّادها !!

ـ وأمّا أنَّه من (فُقهاء الدّعوة) :

ـفإنْ أرادَ الدعوةَ الحزبيّةَ التّكفيريّة [1] الخارجيّة : فنعم !

---

(١) وفي كتاب «الحكم بِغير ما أنـزل اللّـه ، وأصـول التكفـير» (ص١٧٠) لـلأخ الدكتور الشيخ خالد العنبري ـنفع اللّه بهـ نقولٌ أخرى في كشف حقيقة (سـيّد) الحروريّـة الخارجيّة .

(فائدة) : رأيتُ بأمِّ عيني ـواللّهُ يشهدـ ما كتبه شيخنا الألباني ـرحمه اللّهـ بِخطِّهِـ تقريظاً وتقديماً لكتاب «الحكم...» ـالمذكورـ ، وقد كان ذلـك قريبـاً مـن نصـف صفحـة ، وقف شيخُنا عندها ؛ ليضمَّ إليها (أهمَّ) مآخِذِه على (سَفَر الحوالي) في كتابه «الظاهرة» ...

ثم (ضَعُفَ) شيخُنا عن إتمام مقدّمته المذكورة ، ومات ـرحمه اللّهـ دونها ...

ولقد بحثنا عن تِلكم الورقة ـأنا وبعض أنجالِ الشيخ وأقاربهـ ؛ فلم نجدها .

... ثم (بَلَغَني) أنّها (وَقَعَتْ) ـفَكُتِمَتْ !ـ بِيَد بعض النفعيّين ، المتلوِّنـين ؛ مِمَّـن لا (عِصام) لهم بِقاعدةِ الحقِّ والعدلِ ! ولا (هادي) لهم إلا مصالِحُهُم وأهواؤُهم !!

فلا حول ولا قوة إلا باللّه ...

وهذا غيرُ مُرادٍ ـقطعاًـ لسَفَر !!

ـ وإنْ أرادَ دعوةَ أهل السنّةِ، ومنهَجَها: فليس هو منها، وليست هي منه !!

■ **الوصفُ بـ(الشهيد) :**

ـ أمّا وصفه إيّاه بـ(الشهيد)؛ فهذا هو بابُ الإرجاء (المعاصر)، وظاهرتُهُ الّتي طمّت وعمّت !!

فكم رأينا مِن فاسِقٍ يُقال فيه: شهيد ؟!

وكم رأينا مِن (جورج) (حنّا) (بطرس)، يُوصَف بأنّه: شهيد ؟!

وكم رأينا من مبتدعٍ ضالٍّ، وجاهلٍ منحرفٍ يُصدَّر للعامّة على أنه شهيد ؟!

بل كم رأينا من (كاتب) أو (أديب) يصفُ الحلاّجَ ـوأشكالهـ! بأنّه شهيد ؟!

■ **إلحاق الجزم بالشّهادة بـ(الاستثناء) الإرجائي :**

والمأخذُ العِلْميُّ (الدقيق=الواضح) في الصِّلةِ بين الوصف بـ(الشهيد)، وبين (الإرجاء) ـتلازُماً، وأثَراًـ: أنَّ السلَفَ ـ رضوان اللّه عليهمـ كانوا على قولٍ مؤتلفٍ غير مختلفٍ في

مسألةِ الاستثناء في الإيمان :

قال ابنُ بَطَّة الْعُكْبَرِيّ في «الإبانة»(٢/ ٨٧٢) :

«فهذه سبيلُ المؤمنين ، وطريق العقلاء من العُلماء : لـزوم الاستثناء والخوف والرجاء ، لا يدرون كيف أحوالُهم عند اللّه ؟! ولا كيف أعمالُهم ؟! أمَقبولةٌ هي أم مردودةٌ ؟!» .

ثم قال ـ بعد ذكر أدلّةٍ وشواهدَ ـ :

«بهذا مضت سُنّة المسلمين ، وعليه جرت عادتُهم ، وأخَذَهُ خَلَفُهم عن سلفهم ، فليس يُخالف الاستثناءَ في الإيمان ويأبى قَبُولَه : إلاّ رجلٌ خبيثٌ مرجئٌ ضالٌّ ، قدِ استحوذ الشّيطان على قلبه ؛ نعوذ باللّه منه » .

■ **مأخذ منع (الاستثناء) :**

فهذا مِن السّلفِ ـ وَمَنِ اتَّبَعهم ـ «تركٌ لتزكية النّفسِ والشّهادةِ لها بتكميل الأعمال»[(١)].

أقول : فكيف إذا كان الحالُ في هذه التّزكيةِ أخطرَ مِن

(١) «زيادة الإيمان ونقصانُه» (ص ٤٦٣) للأخِ الشّيخ عبد الرّزّاق ابنِ أستاذنا الشيخ عبد المحسن العبّاد ـ حفظه اللّه ، وأباه ، وجدّه ـ .

مُجَرّد عَدَمِ الاستثناء ، وأعظمَ من مَحْضِ الثّناء ؟!

إنّه الوصفُ بالشّهادةِ ، وما يترتّب عليها من أحكام دنيويّة ، وأخرويّة[1] ...

■ **لا تقولوا : «شهيدٌ» :**

وقد أخرج التّرمذي (١١١٤) ، وأبو داودَ (٢١٠٦) ، والنَّسائِيُّ (٦/ ١١٧) ، وابن ماجه (١٨٨٧) ، وأحمد (٢٨٥) ، و(٣٤٠) عن عُمر ـ رضي اللّه عنه ـ قولَه ـ في بعضِ نَهيِه ، وأمْرِهِ ـ :

«... وأخرى تقولونها لمن قُتل في مغازيكم ـ أو مات ـ : قُتل فلانٌ شهيداً ، أوْ : مات فلانٌ شهيداً ؛ ولعلّه أن يكونَ قد أوقر عَجُزَ دابَّتِهِ ـ أو دَفَّ راحلَتِهِ ـ ذهباً أو ورِقاً ؛ يلتمسُ التّجارةَ ، لا تقولوا ذاكم ! ولكنْ قولوا كما قال النّبيُّ ﷺ :

---

(١) نقل الحافظ ابن حجر في «بذل الماعون» (ص ١٩٠) عن ابن الأنباريّ قولَه :

«سُمِّي [الشّهيد] بذلك ؛ لأنّ اللّه ـ تعالى ـ وملائِكَتَه يشهدون له بالجنّة» .

«مَنْ قُتل [أوْ ماتَ] في سبيل اللّه : فهو في الجنّة».

وصحّحه شيخُنا الإمام الألباني ـ رحمه اللّه ـ في «الإرواء» (١٩٢٧) .

وحسّنه الحافظ ابن حجر ـ رحمه اللّه ـ في «فتح الباري» (٦/ ٩٠) ، وقال :

«وعلى هذا ؛ فالمرادُ النّهيُ عن تعيين وصفِ واحدٍ بعينِه بأنّه شهيدٌ ، بل يجوز أنْ يقالَ ذلك على طريق الإجمال » .

وكلامُ الحافظ ـ رحمه اللّه ـ هذا ـ تحت باب (لا يقول : فلان شهيد)[1] ـ من «صحيح البخاري» ـ ؛ فتأمَّلْهُ !!

■ **كلامٌ محرّر للعلامة ابن عُثيمين :**

وفي بعضِ أجوبةِ أستاذِنا العلاّمة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين ـ تغمّده اللّه برحمته ـ قولُهُ :

«لا يجوزُ لنا أنْ نشهَد لشخصٍ بعينه أنّه شهيدٌ ، حتّى لو قُتل مظلوماً ، أو قُتل وهو يدافِع عن الحقّ ؛ فإنّه لا يجوزُ أن

---

(١) وعلّق الحافظ قائلاً : «أي : على سبيل القطع بذلك ؛ إلاّ إنْ كان بالوحي» .

نقولَ : فلانٌ شهيدٌ !

وهذا خلافٌ لما عليه النّاسُ اليومَ ، حيثُ رخّصوا هذه الشّهادةَ !! وجعلوا كلَّ من قُتل - حتّى ولو كان مقتولاً في عصبيّةٍ جاهليّة ! - يسمّونَه شهيداً !

وهذا حرامٌ ؛ لأنّ قولك عن شخص قُتل : هو شهيد ؛ يُعتبر شهادة سوف تُسأل عنها يوم القيامة ، سوفَ يُقال لك : هل عندك علمٌ أنّه قتل شهيداً ؟!

ولهذا لما قال النّبيُّ ﷺ : «ما مِنْ مَكْلومٍ يُكْلَمُ في سبيل الله - والله أعلم بمن يُكْلَمُ في سبيلهِ - ؛ إلاّ جاء يومَ القيامةِ وَكَلْمُه يَثْعَبُ دَماً ، اللّونُ لونُ الدّمِ ، والرّيحُ ريحُ المسك» .

فتأمّلْ قولَ النّبيِّ ﷺ : «والله أعلمُ بمن يُكْلَمُ في سبيلِه» - يُكْلَمُ ؛ يَعْنِي : يُجرَحُ - ؛ فإنّ بعضَ النّاس قد يكونُ ظاهرُه أنّه يقاتِل لتكونَ كلمةُ الله هي العليا ، ولكنّ الله يَعْلَمُ ما في قلبه ، وأنّه خلافُ ما يَظْهَرُ مِنْ فعله .

■ **تبويب البخاري في «صحيحهِ» :**

ولهذا بوّب البخاريُّ - رحمه اللّه - على هذه المسألة في «صحيحه» ، فقال : (باب لا يُقال : فلان شهيد) ؛ لأنّ مدار

الشّهادة علـى القلـب ، ولا يعلـم مـا في القلـب إلاّ اللّـه ـعـزّ وجلّـ .

فأمرُ النِّيّة أمرٌ عظيـمٌ ، وكـم مـن رجُلَيْـن يقومـانِ بـأمرٍ واحدٍ يكونُ بينهما كما بين السّماء والأرض ، وذلك من أجل النِّيَّة ، فقد قال النّبيُّ ﷺ :

«إنّما الأعمال بالنِّيّات ، وإنّما لكلّ امرئٍ ما نـوى ، فَمَـن كانت هجرتُه إلى اللّه ورسولِه ؛ فهجرتُهُ إلى اللّه ورسولِه ، ومـن كانت هجرتُه إلى دُنيا يُصِيبُها أوِ امرأةٍ يَنْكِحُها ؛ فهجرتُـه إلى مـا هاجر إليه» ، واللّه أعلم»[١].

وقال ـ رحمه اللّه ـ في جوابٍ آخرَ[١] ـ مُعَلِّلاً :

«لأنّ الشّهادةَ بالشّيءِ لا تكونُ إلاّ عن علمٍ له ، وشـرطُ

---

(١) «المناهي اللّفظِيّة» (رقم : ٦٤و٦٥) ـ له ـ رحمه اللّه ـ .

وانظر «معجم المناهي اللفظية» (٣١٩ـ٣٢٠) للشيخ بكر أبو زيد ـعافاه اللّه ، وسدّدهـ .

قلتُ : وللأخِ جزّاع الشّـمّريّ ـ وفّقـه اللّـه ـ رسـالَةٌ لطيفـةٌ بعُنـوان : «الرّأي السّدِيد في : هل يُقال : فلان شهيد ؟!».

كونِ الإنسان شهيداً : أن يُقاتِلَ لتكونَ كلمةُ اللّه هـي العليـا ، وهي نيّةٌ باطِنَةٌ لا سبيلَ إلى العلمِ بها».

وقال ـ رحمه اللّه ـ متمِّماً ـ : «...ولأنّنـا لـو شَـهِدْنا لأحـدٍ بعينِه أنّه شهيدٌ : لَزِمَ من تلك الشّهادةِ أن نَشْهَدَ له بالجنَّةِ ، وهـذا خلافُ ما كان عليه أهلُ السُّنّة ؛ فإنّهم لا يشهدُون بالجنَّةِ إلاّ لمَـن شَهِدَ له النَّبيُّ ﷺ ؛ بالوصْفِ أو بالشّخص».

... فأيّ إرجاءٍ أكبرُ مِنْ وَصْفِ سيِّد قُطْب بالشّهادةِ ـ بلا (أدنى) تحفُّظٍ[١] ! ـ، وهُو (الكاتِبُ) الّذي (لم يكن على معرفـة بالإسلام ـ بأصولِه وفُروعِه ـ)[٢] ، ناهِيكَ عن مدَى (جهلِـه ، وانحرافِه عنِ الإسلامِ)[٢] ـ عقيدةً ومنهجاً ـ .

ورَحم اللّهُ الإمـامَ عبـدَ الرحمـنِ بـنَ مهـديٍّ ـ القـائلَ ـ :

---

(١) ومِمّا تقشعرُ منه ابشـارُ (الموحِّديـن) ـ بالمناسـبة ! ـ كلمـةُ (سَـفَر) ـ في رسالته لجـورج (W) بـوش ـ حـول القضيّـة الأفغانيّـة ـ الأخـيرة ـ في تشـرين أول (سنة٢٠٠١) ـ ؛ حيث قال : «انصحكم واخوّفكم باللّه : أن تقفـوا ، وتكفُّـوا عـن العدوان ، وتتعاملوا مع القضيّة بِعدلٍ وأناة ، وسوف تجدوننا معكم بلا تحفُّظ» !! .

(٢) النّقلان من كلمةٍ قويّةٍ لِشيخِنا الألباني ، وستأتي ـ قريباً ـ تامّةً .

«أصل الإرجاء: ترك الاستثناء»[١].

■ **تفسير (سيّد) لِكلمة التوحيد:**

ومِن أقربِ ـ وأشهر وأبْيَنِ ـ وجوه (جهلِـه وانحرافِـه): تفسيرُه لـ (لا إلَه إلاّ اللّه) بـ (الحاكِمِيّة) !!!

قال في «ظِلالِه» ـ بالظّاءِ المكْسُورة! ـ (٢/ ١٠٠٥):

«كان [العرب] يعرفون من لُغَتِهم معنى (إلـه)، ومعنى (لا إله إلا اللّه)، كانوا يعرفون أن الألوهية تعني (الحاكِميّـة)[٢]

---

(١) «السنة» (١٠٦١) ـللإمام الخلال ـ.

وليس بِخفيٍّ أن (الاستثناءَ) ـالمرادَ ـ هو معنًى، أكثرُ من كونِه لفظاً !!

فتأمّلْ!

(٢) قال فضيلة أستاذنا الشيخ ربيع بن هادي ـزاده اللّه توفيقاً ـ في مقاله «مَن هم الخوارج ؟!» المنشور على (شبكة سحاب السلفية) ـفي الإنترنت ـ بتاريخ (٢١/ ١٢/ ٢٠٠١): «تعلُّق هؤلاء القوم السياسيون بجانب من الإسلام هو ما سموه (بالحاكمية) تعلُّقاً سياسيًّا، فحرّفوا من أجل ذلك أصل الإسلام كلمة التوحيد (لا إله إلا اللّه)، وفسَّروها بِمعنى لا يعرفُه الأنبياء، ولا العُلماء من الصَّحابَة فمَن بعْدَهم، فقالوا: إن معنى (لا إله إلا اللّه): لا حاكِمَ إلا اللّه! والحَاكِمِيَّة أخص خصائص الألوهية !=

العُليا .... كانوا يعلمــون أنّ (لاإلـه إلا اللّـه) (ثـورةٌ) [1] علـى

= وشهد (كبراؤهم) أن الذي فسر (لا إله إلا اللّه) قد بيَّـن معنـى (لا إلـه إلاَّ اللّـه) بيانـاً لا نظير له في هذا العصر ! وصدقوا ؛ فلم يسبق الرجلَ إلى هــذا المعنـى أحـدٌ ؛ لا الأنبيـاء ولا المصلحون ، ذلك المعنى الذي ضيَّع المعنى الحقيقي لِـ(لا إله إلا اللّه) !

وجاء فريقٌ منهم ـلَمَّا لم يُسَلِّم العلماءُ حقًّا بهـذا التفسـيرـ فقـالوا : إن التوحيـدَ أربعة أقسام ... رابعُها : توحيد الحاكمية ! وهي لعبة سياسية من جُملة ألاعيبِهم وحِيَلِهم على الأمة ؛ يُريدون تخدير من استطاعوا من الشـباب السـلفي ! حتـى إذا سـلَّموا بهـذا التقسيم واطمأنُّوا إليه ؛ جعلوا الحاكمية هي المعنى الأول والأخير لـ(لا إله إلا اللّه)» .

(١) تأمَّل تعابير (الثورة) و(الخروج) ـوتكرُّرَهاـ !!

وهي تعابيرُ ـوحقائق !ـ تلتقي ـتماماًـ فِكرَ (سَفَر) وآراءَه !!

فهو ـغفر اللّه لهـ يصِـفُ في «ظـاهرة إرجائـه» (١/ ٢٦٣) مسـألةَ الخـروج ـالخطيرةَ !ـ بأنها (مسألة اجتهادية (مصلحيّـة) لا يـترتب على الخـلاف فيهـا تبديـع وتضليل) !!

فانظُرْ تَمْوِيهَه ـهنا !ـ بإقرار (المصلحة) ! ثم تشكيكَه بها ـفيما يأتيـ (ص٣٩) !!

وتمام مناقشـتهِ ـونقضِـهـروايـةً ودرايـةًـ في كتـابي «حـوار هـادي مـع (د.سفر الحوالي)» !!

السلطان الأرضي الذي يغتصِب أولى خصائص الألوهيّة، و(ثورة) على الأوضاع الّتي تقوم على قاعدة هذا الاغتصاب، و(خروج) على السّلطات الّتي تحكم بشريعة من عندها لم يأذن بها اللّه ...»!!

■ **(الحاكميّة) أخصّ خصائص الألوهيّة ـ عند (سيّد) ـ :**

بل جعل سيّد ـ غفر اللّه له ـ (الحاكميّة) «أخصّ خصائِص الألوهيّة»!!

كما في «ظلاله» (٢/ ٨٩٠)[1]!

■ **الخلْط بين (الربوبيّة)، و(الألوهيّة) :**

ويعظُمُ فهمُهُ (!) لـ (لا إلَه إلاّ اللّه) ـ وتحقيقه لها !! ـ عندما يخلطُ خلطاً قَبيحاً بين (توحِيد الرُّبوبيّة)، و (توحِيد الألوهِيّة)؛ قائلاً في «ظلالِه» (٤/ ١٨٦٤):

«فقضِيّة الألوهِيّة لم تكن محلّ خلاف، وإنّما قضيّة الرُّبوبيّة هي الّتي كانت تواجِهُها الرّسالات، وهي الّتي

---

(١) وتراه يُكرِّر هذا (اللفظ = المعنى) في مواضع كثيرة من «ظلاله» !! منها (٦١٠و٦٨٨و١٨٥٢و١٩٩٠و١٩٩١و ...)، وغيرها !!!

واجهت الرّسالة الأخيرة» !!!

وكرّر هذا (المعنى) في مواضعَ (٤ / ١٨٥٢) و (٤ / ٢١١٠) !!

وهذا غَلَطٌ مُريب ـ وليس هو بالعجيب ! ـ لا يخفى على صِبْيان الكتاتيب ؛ ثم يجهله هذا (الكاتب الأديب) ـ غيرُ الأريب ـ !!

بل قال في (٢/ ١٤٩٢) ـ منه ـ :

«والّذين لا يُفردون اللّه بالحاكمية في أيِّ زمان ، وفي أيِّ مكان : هم مُشركون .

ولا يُخرجهم من هذا الشّرك أن يكون اعتقادهم أن لا إله إلاّ اللّه مجرّد اعتقاد ، ولا أن يقدّموا الشعائر للّه ـ وحده ـ» !!!

■ **بين (سيّد قطب) ، و(محمد قطب) :**

وقد أخذ هذا المعنى من سيّد قُطب أخوه محمد قُطب ـ فَسُرّ بهِ ، وسَرَّبَهُ ! ـ ؛ فقال في كتابهِ «حول تطبيق الشريعة» (ص٢٠) شارحاً معنى (لا إله إلاّ اللّه) :

«أي : لا معبود إلاّ اللّه ، ولا حاكم إلاّ اللّه» !!

بل نراهُ يجعلُ في كتابه «واقعنا المعاصر» (ص ٢٩) المقتضى الرئيسي لـ(لا إله إلاّ اللّه) ؛ هو : (تحكيم شريعة اللّه) !!

ولقد سأل أخونا الفاضل جمال الحارثي[1] ـزاده اللّه توفيقاًـ فضيلةَ الأستاذ الشيخ صالح الفوزان ـ نفع اللّه بهـ عن ذلك ، فأجاب فضيلتُه :

■ **المعنى الحقّ لـ(لا إله إلا اللّه) :**

«معنى (لا إله إلاّ اللّه) بيّنه اللّه ـسبحانه وتعالىـ في كتابه ، وبيّنه الرّسول ﷺ ؛ قال اللّه ـتعالىـ : ﴿واعْبُدُوا اللّه وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ ، وقالَ ـتعالىـ : ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أنِ اعْبُدُوا اللّه واجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ ، وقال ـتعالىـ : ﴿وَمَا أُمِرُوا إلاَّ لِيَعْبُدُوا اللّه مُخلِصينَ لَهُ الدِّين﴾.

هذا هو معنى (لا إله إلاّ اللّه) ؛ قال ـتعالىـ : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ والإنسَ إلاّ ليعْبُدون﴾ ، وقال ﷺ : «أمرت أن أقاتلَ النّاسَ حتّى يقولوا : لا إله إلاّ اللّه ـوفي رواية : إلى أن

(١) «الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة» (ص٦١ـ٦٣).

يوحّدوا اللّهـ» .

فمعنى (لا إله إلاّ اللّـه) ؛ أي : لا معبودَ بحقٍّ إلاّ اللّـه ، وهو إخلاصُ العبادةِ للّـه وَحده ، ويدخلُ (فيها) تحكيمُ الشّريعةِ .

ومعنى : (لا إله إلاّ اللّه) أعَمُّ من ذلك ، وأكثرُ وأهمُّ من تحكيم الكتابِ في أمور المنازعات ، أهمُّ من ذلك هو : إزالةُ الشركِ من الأرضِ ، وإخلاصُ العبادة للّه ـسبحانهـ ؛ فهذا هو التّفسير الصحيح .

أمّا تفسيرُها بالحاكميّةِ ، فتفسيرٌ قاصرٌ ، لا يعطي معنى (لا إله إلاّ اللّه)!

وأمّا تفسيرُها بأنْ (لا خالقَ إلاّ اللّـه)[1] : هذا تفسيرٌ باطلٌ ؛ ليس قاصراً فقط ؛ لأنّ (لا إله إلاّ اللّه) لم تأتِ لتقريرِ أنّه (لا خالق إلاّ اللّه) ؛ لأنّ هذا يقرُّ به المشركون ؛ فلو كان معناه (لا خالق إلاّ اللّه) : لَصار المشركون مُوحّدين ، قال اللّـه ـتعالىـ : ﴿وَلَئِن سأَلتَهُم مَّن خلقَهُم لَيَقُولُنَّ اللّه﴾ ؛ معنى هذا :

---

(١) وهو توحيد الربوبيّة ـحَسْبُـ .

أنّ أبا جهلٍ مُوَحِّد ـوأبا لهب ـ !

وتفسيرُها بأن (لا معبودَ إلاّ اللّـه) تفسـيرٌ بـاطل ، يـلزمُ عليه وحْـدَةُ الوجـود ؛ فهنـاك معبـوداتٌ كثـيرةٌ مـن الأصنـامِ والقبور ؛ فهل عبادتُها عبادةٌ للّه ؟!

والواجب أن يُقال : (لا معبود بحقٍّ إلاّ اللّه) ، كمـا قـال اللّه ـتعالى ـ :

﴿ذَلِكَ بأنَّ اللّهَ هو الْحَقُّ وأنَّ مَا يَدْعُونَ مِـن دونِـه هـوَ الباطِل﴾.

■ **بين (سَفَر الحوالي) ، و(محمد قطب) :**

قلتُ : ومحمد قُطب ـهذا ـ هو أُستاذُ (سَفَرٍ) ومُعَلِّمُـهُ ـفي الماجستير ! والدكتـوراه !! ـ ، وهـو الموصـوفُ عنـده في مقدّمـة «ظاهرة إرجائه» (١/ ١٨) بـ(الرأي الصائب) [١] !!

فلئـن كـان محمـد قطـب أسـتاذَ (سَفَرٍ) علـى مقـاعد

---

(١) وفي كتابـهِ «واقعنـا المعـاصر» بلايـا وطامّـات : تعقّبـه فيهـا أخونـا الفاضل الشيخ سليم الهلالي ـنفع اللّه به ـ في كتابٍ له ـتحـت الطبـع ـ عنوانـه : «عقد الخناصر» ـيسّره اللّه ـ .

الدراسة ...فإنّ (سيِّداً) أستاذُهُ في (الفكر) والسياسة !!

والعَجَبُ يعظُمُ -ويعظُمُ، ويعظُمُ !- عندما نقف على ذلك التناقضِ الصارخِ في عقل (سَفَر)، وقلَمِه ؛ لَمّا يؤسّس (بنيانَ) «ظاهرة إرجائه» -وأركانَه- على تمجيد سيِّد قُطب وتعظيمِه ،ويجعلُ (خلاصتَه) -وخاتمتَه !- في الطعن بالإمام الألبانيّ ؛ ولكنْ ... بالواهن من الكلامِ، والواهي من القولِ !

وزيادةً على ما وقع به (سَفَر) -نفسُهُ- من معنى الإرجاء في وصفِه سيّداً بـ(الشهيد) !! فإنّه غضّ طرفه -وكتم حقّه !- في كشف ما وقع لسيّد -هذا !- من ضلالاتٍ وكفريّاتٍ كان أجْدَرَ بِهِ (التفرُّغُ) لِكشفها، والتحذير منها، بَدَلَ أن يفعل ذلك ضِدَّ أهل السنّة وعلمائها ...

و(لعلّ) مِن أهْونِ ضلالات (سيِّده) -هذا !-[1] : ذاك الإرجاءَ الضالَّ -بل الخارجيّة المُضِلّة المنحرفة ![2] - في تفسير

---

(١) وسيأتي ذكر أشدِّها، وشرِّها !!

(٢) فأصْلُ بدعةِ الطائفتين واحدةٌ ؛ كما شرحه (سَفَر) -نفسُه !- في «ظاهرته» (١/ ٣٧٤) !! فتأمّلْ ! وانظر كتابنا «تنوير الإرجاء» (١٣٦-١٣٧و١٦١) .

(الإيمان) بقولهِ: (الإيمان وحدة لا تتجزأ)[١] !! ـكما في «ظلاله» (٢/ ٧٩٨)ـ! .

■ (سيِّد قطب) بين عقيدة الخوارج والمرجئة :

وقد قال فضيلة الشّيخ عبد اللّه بن محمد الدُّويش ـالمتوفى سنة (١٤٠٨هـ) ـ رحمه اللّهـ في كتابه «المورد الزلال في التنبيه على أخطاء الظِّلال»، (٣/ ٤٦ـ٤٧ـضمن مجموعة مؤلّفاته[٢]) ـردًّا على هذا القولِ الباطلِـ :

«هذا خلافُ قول أهل السُّنّةِ والجماعة؛ لأنّ عندهم أنّ

---

(١) وهو ـمِن أجلِ ذاـ لا يُقيمُ لعقيدة أهل السنة في «قضية: الإيمان يزيد وينقص» وزناً !! بل يعُدُّها مِن (قضايا علم الكلام في فترة التّرف العقلي، والفراغ من الاهتمامات العملية الجادّة) !! كما في «ظلاله» (٣/ ١٤٧٥) !!

وردُّ هذا الهُراء ـونقضُهـ وتفصيلُ القولِ فيه في رسالتي: «الكواشف المنهجيّة عن (عقيدة) سيّد قطب الخارجيّة» ـيسّر اللّه إتمامَهاـ .

(٢) ولم يُطبع معها رسالتُه في الردّ على سلْمان العودة في بعض أفكاره، وآرائه !!! والتي سمّاها: «النقض الرشيد على مدّعي التطرُّف والتشديد»!

فلماذا ؟! لماذا ؟!

الإيمان ذو شعبٍ -كما في الحديث المتَّفق عليه : «الإيمان بضعٌ وسبعونَ شعبةً»- ، والناسُ متفاضِلونَ فيهِ .

وأمّا من يقول :إنّ الإيمان شيءٌ واحدٌ : فَهُم أهلُ البدعِ ؛ كالمرجئةِ والخوارجِ -ونحوهم- ؛ فإنّ المرجئة يقولون : هو التصديق ، والأعمال ليست من الإيمان ، ولا يضرُّ مع الإيمان معصية ، والخوارجُ يقولونَ : إذا زال بعضُ الإيمانِ زالَ كلّه ، ويكفّرون أهلَ القِبلةِ بالذّنوب» .

ثم نقل -رحمه اللّه- ما يؤيِّد كلامه مِن رسالةٍ للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرّحمن بن حسن -رحمهم اللّه- في «الدرر السّنيّة» (١/ ٢٣٨) .

■ **(سيّد قطب) ، وتكفير المجتمعات :**

أقول : وهذا -مع ذاك ، مضافانِ إلى ذيّاك ! -كلّه- : يؤكّد كلامَ الدكتور يوسف القرضاوي -الحَرَكيّ المشهور ! -غفر اللّه له- في كتابِه «أولويات الحركة الإسلاميّة»(ص١٠١) -حيثُ قال- :

«...ظهرت كتبُ (الشهيد)[1] سيد قطب- وهي تمثّل

---

(١) تقدّم نقدُ هذا ، ونقضُه .

المرحلة الأخيرة من تفكيره ، والّتي تنضح بتكفير المجتمعات» !!!

... وَهو به خَبيرٌ !!

فهي الخارجيّةُ المستترةُ !

.. بل (الظّاهرةُ) المُعلَنَةُ !!

وفي مُصنّفات ومؤلّفات أستاذِنا العلاّمة الشّيخ ربيع بن هادي ـ جعله اللّه شوكَةً في حُلوق المُبتدِعة والأَعادِي ـ النافعة المتعدِّدة ـ ما يُوضّح حقيقة ذلك ، ويكشفُه ، ويُظهره ؛ بما لا يَدَعُ مجالاً لمُتَشَكِّك طَلاّبٍ للحَقِّ[1] ..

---

(١) انظر ـ مثلاً ـ كتابَه : «أضواء إسلاميّة على عقيدة سيّد قطب وفكره» (ص : ٧١ـ١٠٧) ، تحت عُنوان : (سيّد قطب وتكفير المجتمعات الإسلاميّة) .

وفي كتابِه النّافع «العواصم ممّا في كتب سيّد قطب من القواصم» بَيانُ كثير من المآخذ العلميّة ـ بعامّة ـ ، والعقائديّة ـ بخاصّة ـ عليه !!

ولقد نقلتُ ـ بنفسِي ـ مِن خطّ أستاذِنا الوالد الإمام الشّيخ محمّد ناصر الدّين الألباني ـ رحمةُ اللّه عليه ـ في آخر صفحةٍ من نُسْختِه الخاصّة ـ مِنَ الكتابِ المذكور ـ قولَه :

«كلُّ ما رَدَدْتَهُ على سيّد قطب حقٌّ وصواب ؛ ومنه يتبيّن لكلّ =

أمّا المتَعصِّب : فليس له إلاّ : لعلّ ! و : قد !! و : لا !!!
بقلبٍ بارد ،و(عقلٍ) وافِد !

■ **(سَفَر الحوالي) وأفكار (سيّد) التكفيريّة :**

... ويَصُوغُ (سَفَرٌ) هذا المزيج (الفكريّ) الغالي -مِن الغُلُـوّ ، لا الغلاء !- بأمشاجِه كلِّها - قائلاً في رسالتِه «وعد كيسِنْجر» (ص :

= قارئ مسلم على شيء من الثّقافة الإسلاميّة : أنّ سيّد قطب لم يكن على معرفة بالإسلام - بأصولِه وفروعِه - ؛ فجزاك اللّه خيراً أيُّها الأخُ الرَّبيع على قِيامِك بواجِب البيان ، والكشْفِ عن جهله ، وانحرافِه عن الإسلام . ناصر» .

قلتُ : هذا ما كُنتُ كَتَبْتُه في مقدِّمَة الطّبعة الثّانية من كتابي «فقه الواقع بين النّظريّة والتّطبيق» (ص ٦) - قبل تمام سنتين - .

ثمَّ رأيتُ كلامَ فضيلة المحدّث العلاّمة - دُرَّة اليَمَـن - الشّيخ مقبل بن هادي الوادِعي - رحمه اللّه - في كتابِه «غارة الأشرطة على أهل الجهل والسّفْسطة» (٢/ ٢١٨) - بحقّ كتابي هذا ، وهو قولُه :

«وهناك كتابٌ - ما علِمت له نظِيراً - لأخِينا علي بن حسن عبد الحميد بعُنوان : «فقه الواقع بين النّظريّة والتّطبيق» ؛ فأسألُ اللّه أنْ يجزِيَه خيراً ، وأنصحُ جميعَ إخواني باقتِنائِه» . قلت : (فأسأل اللّهَ أن يجزيَه خيراً) ...

١٣٨_١٣٩ _وقد طُبعت بأسماء _ وفي بلدان _ متعدّدة !) :

«لقد ظَهَرَ الكفرُ والإلحادُ في صُحفِنا، وفشا المنكرُ في نوادِينا، ودُعي إلى الزّنى في إذاعتِنا وتلفِزْيوننا، واستَبَحنا الرّبا[١]، حتّى إنّ بنوكَ دولِ الكفرِ لا تبْعُدُ عن بيتِ اللّه الحرامِ إلاّ خُطواتٍ معدوداتٍ.

أمّا التّحاكُم إلى الشّرع _ تلك (الدّعوى القديمةُ) _؛ فالحقُّ أنّه لم يبْقَ للشّريعةِ عندنا إلاّ ما يسمّيه أصحاب (الطّاغوت الوضْعِي)[٢] الأحوالَ الشّخصِيّة، وبعضُ الحدودِ الّتي غرضها ضبطُ الأمن؛ (ومنذ أشهر لم نسمع شيئاً عن حدّ أقيم !).

ومع ذلك؛ وضَعْنا الأغلالَ الثّقيلَةَ على الأمرِ بالمعروفِ والنّهيِ عن المنكر، وصفّدنا الدعوةَ والموعظةَ بالقيودِ المُحكَمة، وهذا من استحكامِ الخذلانِ وشدّة الهوانِ، ﴿ومَن يُهِنِ اللّه فما له من مُكْرِمٍ﴾[٣].

---

(١) وفي «الظاهرة» (١/ ٨٦) كلامٌ مشابِهٌ ؛ ولكنْ بلفظ : (الاستحلال) !!

(٢) ماذا يُوجد (أصرح) مِن هذا التعبير في التكفير ؟!

وانظر (ص١٠_١١ و٤٠) _فيما سبق، وفيما يأتي_ ؛ لِضَمِّ النَّظيرِ إلى النَّظير !!

(٣) وهي _كما في «تفسير ابن كثير» (٣/ ٣٣٨)_ واردةٌ في الكُفّار !

وهكذا جَنَيْنَا ثمرةَ الصراعِ الَّذي استغرق تاريخَنا المعاصرَ كلَّه بين مبدأين (متناقضين)؛ هما :

١ ـ مبدأ (دولـةِ العقيـدةِ)[1] الـتي تجعـلُ الجهـادَ غايتَهـا ، والأمرَ بالمعروفِ والنهيَ عن المنكر وظيفتَها .

٢ ـ ومبـدأ (دولـة الرفاهيـة)[2] الـتي تجعـلُ الشـهواتِ الدنيوية (غايتَها) ، والتغريب وسيلَتها .

وحين انحازت فلسفةُ التنميةِ وخُطَطُها إلى الأخيرِ منهمـا ، ولم يبْقَ للأولِ إلاّ شعاراتٌ إعلاميّةٌ وهياكلُ تقليديّة تتـآكلُ مـع الزمن كان لا بد ...»!!...إلى آخر ما قال !!!

■ **مِن أفكار (سَفَر) ، وفِكره :**

وقد قال في «ظاهرة إرجائـه» (٢/ ٥٦٩) ـمُشـيراً إلى (مـا وقعت فيه الأُمّةُ ـكُلّياً أو جُزئيّاًـ مـن الاعـتراض علـى توحيـد

---

(١) يُشير إلى الدولة السلفيّة (الأولى) الّتي أرسى دعائمهـا الإمـام محمـد ابن عبد الوهاب ، والأمير محمد بن سعود ـرحمهما اللّهـ .

(٢) يُشير إلى (واقعِنا المعاصر) في الدُّول الحاضرة !

ولا أزيد ! فالموضوعُ لا يحتاجُ إلى مَزيد !!!

المعرفة والإثبات ، والاعتراض على الأمر الشرعي بالتحليل والتحريم ...)!! إلى أن قال :

«ومنهم مَن حكّم الأقيسةَ العقليّةَ والأعرافَ السياسيّةَ ، بحجّة تحقيق (المصلحةِ) [1] الشرعيّةِ ، ومراعاة الأصول العقلية [2]

---

(١) هنا (يُشكّكُ) بالمصلحة ، وفي (ص٢٦) _مّما تقدم_ ترى اعتبارَهُ (المصلحةَ) ! وإقْرَارَهُ إيّاها !!

(٢) وقد علّق هنا _بقوله_ :«وهم فقهاء الرأي وعلماء السلاطين من جهة ، وحكّام عصور الانحراف من جهة أخرى ، والحق أن كلّ ما خالف الشرع فلا (مصلحة) فيه مطلقاً ، وكل أصل لم يؤخذ من الشرع فهو فاسد الاعتبار»!

وكان قد قال في (١/ ١٨٧_١٨٨) _مُبيِّناً_ أكثرَ وأكثر :

«ويحق لنا أن نعجب _أيضاً_ لأقوام ينتسبون إلى العلم ولا يقرُّون الإرجاء نظريّاً ، ولكنّهم يجادلون عن أناس وقفوا أنفسهم على حرب اللّه ورسوله ، ومعاداة الدين وأهله ، وطمس معالم الحقّ والهدى ، ومحاربة أحكام الشريعة ، وموالاة أعداء اللّه ، وجعلوا ذلك شغلهم الشّاغل ، وعملهم الدائب ، وهمّهم الأكبر ؛ لا يشذ عنه إلاّ أعمال من التلبيس يَذرُّون بها الرماد في العيون ، وقد كان أهل الجاهليّة الأولى يتنسّكون بمثلها _أو أكثر منها_»!!=

ـبزعمهم ـ ؛ فأحلُّوا ـمن الدمـاء ، والأمـوال ، والفـروج ـ مـا ورد النَّص الصريح بتحريمِهِ ، وكان ذلك ـمع وقوعهِ في دائـرة الاجتهـاد الخطإِ والتطبيق المتعسِّف ـممهِّـداً لمـا وقعـتْ فيـه الأمّـة في العصـر الحديثِ من الشرك الأكبرـ والاعتراض الأطمّـ بتحكيم (القوانين الوضعيّة) ، وإحلالها محلّ الشريعة ، بل الكراهيّة الصريحة لكثيرٍ مما أنزل اللّه ، وبخاصّة في الجهادِ ، والحجابِ ، والموالاةِ ، والسّياسةِ».

ورَبْطُ هـذا بسـابقهِ (ص١٠ـ١١و٣٧) : يكشـف أطـرافَ القضيّة ، بصورةٍ واضحةٍ جليّة !!

وهو ـكلُّهـ كلامٌ لا يحتاجُ إلى شرح كثير ، ولا تعليق كبير .. فهو خطيرٌ خطير[1] ...

= أقول : مَن هم ـيا تُرىـ هؤلاء (الأقوام !) ؛ الّذين (لا يقرُّون الإرجـاء نظريّاً)!! اشاعرةٌ ، أم سلفيُّون ؟! وليس لهم ثالث !!

نعوذُ باللّه من الحَور بعد الكَوْر ...

(١) ولِخطورة أفكار (سَفَر) ، وعِظَم آثارهـا : ردّ عليـه عـددٌ مـن أهـل العلم ـزيادةً على شيخنا العلامة الألبـاني ، وأستاذنا الشـيخ ربيـعـ ؛ منهـم : سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ، وسماحة الشيخ محمد بن صالح العُثيمين ، =

■ **الجمع بين نقيضين متناقِضَيْن :**

ومهما (حاول) المتعصّبةُ التأويلَ أو التعطيل : فليس لهم إلى ذلك أدنى سبيل !!

نعم ؛ إذا كان ثمّةَ تراجُعٌ عن هذا الخَلَل العَليل ؛ فهو مقبولٌ بما ينصُرهُ الدّليل ...

وكفى اللّهُ المؤمنين القالَ والقيل !!

وعَوداً على بَدْءٍ :

كيف يجتمع النقيضان ؟!

وكيف يلتقي الضِّدّان ؟!

(ناصرٌ) للسُّنّة يُضْحي في قائمة المبتدعة[1] !!

= وفضيلة الشيخ عبد المحسن العبّاد ، وفضيلة الشيخ أحمد بن يحيى النجمي ، وآخرون ـجزاهم الله خيراًـ .

(١) وما أجملَ قولَ الإمام الشوكاني ـرحمه اللهـ في كتابه «قَطْر الوليّ في شرح حديث الوليّ» (ص٢٧٥) : «وأمّا العداوة بين المتّبع والمبتدع : فأمرُها أوضح من الشّمس ؛ فإنّ المتبع يُعادي المبتدع لبدعته ، والمبتدع يُعادي المتّبع لاتّباعِهِ ، وكونهِ على الصواب».

و(سيِّدٌ) للبدعة يُمْسِي في عِدادِ أهل السُّنّة !!

لهذا ـ وغيره مِن أمثالهِ ـ كتبتُ، وكتب مشايخُنا، وكتب إخوانُنا ...

وما هذا منّا ـ جميعاً ـ إلاّ سُلُوكاً للمحجّة البيضاء النقيّة ...

حتّى تتّضح الهُوِيّة ...

وتنكشف البليّة ...

ليكونَ ـ مِن بَعْدُ ـ تمييزٌ للراية، وتحديدٌ للغاية ...

أمّا اختلاط الأوراق، واضطراب المقدّمات، وتغيير ـ أو تغيُّر ! ـ الأدوار ... فهذه مسالكُ مَن نَبَا فهمُهُ عن استيعاب المنهج السّلَفيّ، وخبَا وَهْجُهُ في الانتصار للنهج السَّنِيِّ السُّنّيّ !!

■ **أثرُ تعظيم المبتدعة، وخطرُه :**

ولا يزال تعظيم المبتدعة ـ والسيرُ في ركابهم ـ طريقاً ظالماً ـ مظلماً ـ يغرُّ الدّهماء، بل يُلبِّسُ ـ فيلتبسُ ـ على (بعض) العُلَماء، وينشرُ البدعَ المدلهمّة العمياء !!

ولقد أورد الإمام الذهبيّ في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٥٨) ـ في ترجمة أبي ذرّ الهروي ـ عن أبي الوليد الباجي ـ عند ذكر القاضي أبي بكر ابن الباقلاّني الأشعري المعروف ! ـ

قولَه :

«لقد أخبرني الشيخ أبــو ذر [الهَـرَوي] ـوكـان يَميـلُ إلى مذهبه ـ ، فسألتُه : مِن أين لك هذا ؟! قــال : إنـي كنـتُ ماشـياً ببَغـداد مـع الحـافظ الدّارقطـني ، فلقِينـا أبـا بكـر بـن الطَّيِّـب [الباقِلاّني] ، فالتزمه الشيخُ أبو الحسن ، وقبَّـل وجهـه وعينيـه ، فلمّا فارقناه ، قلتُ له : مَن هذا الّذي صنعـتَ بـه مـا لم أعتقِـدْ أنَّكَ تصنَعُه وأنتَ إمام وقتِـكَ ؟! فقـال : هـذا إمـامُ المسـلمين ، والذّابُّ عن الدِّين ، هذا القاضي أبو بكر محمدُ ابنُ الطَّيِّب .

قال أبو ذر : فمِنْ ذلك الوقت تكرَّرْتُ إليه مع أبي ؛ كـلُّ بلد دخلتُهُ من بلاد خراسان ـوغيرِها ـ لا يُشَارُ فيها إلى أحدٍ من أهل السُّنَّة إلاّ مَن كان على مذهبِهِ وطريقهِ !!! ».

قلتُ : فانظروا ـرحمكم اللّه ـ كيف انقلب السنيُّ مبتدعـاً ! وكيف غدا المبتدعةُ أهلَ سُنَّةٍ[1] !!

---

(١) بعد أن نقل الذّهبيُّ في «السِّير» (١٧/ ٥٥٧) قولَ ابــنِ الأكفـاني أنَّ أبا ذرّ الهروي (كان على مذهب مالك ، ومذهب الأشعري) ؛ قال :

«أخـذ الكـلامَ (ورأي) أبـي الحسـن [الأشـعري] عـن القـاضي أبـي =

وهـذه جـادّةٌ مسـلوكةٌ ـاليـومَـ مـن قِبَـلِ كثـيرٍ مـن (الحركيّين) : تلميعاً لأهل البدع من أهل (الفِكر) ؛ لا الذِّكر !!

نعم ؛ هم ـواللّهِـ (تفوّقوا) علينا في (هذه !) ؛ لِمَا يُتْقِنونـه من الإعلام والإعلان ..وما (يدفعُهم) مِن رِقّة الأديان ، وهَـوانِ الإيمان !!

فـ(سيّدهُم) ـوقُطبُهـم !ـذو عقيـدةٍ مخالفـةٍ لأهـل السُّنّة والجماعةِ ، ومنهج السلَف في جُلِّ المسائل ، وعُظم القضايا :

■ **مِن الردود على (سيّده) ، وعقائده :**

ولقد كشف الشيخُ عبدُ اللّه الدُّويش ـرحمه اللّهـ في كتابهِ «المورد الزُّلال» ـالمشارِ إليه قريباًـ عن وجـوهِ كثـيرٍ مِـن ذلـك ؛

= بكر بنِ الطيِّب ، وبثَّ ذلك بمكّة ، وحمله عنه المغاربةُ إلى المغرب ، والأندلس .

وقبل ذلك كانت عُلماءُ المغرب لا يدخلُون في (الكـلام) ، بـل يُتقِنُـون الفقهَ أو الحديثَ أو العربيّةَ ، ولا يخوضُـون في (المعقـولاتِ) ؛ علـى ذلـك كـان الأصيليُّ ، وأبو الوليد بنُ الفَرَضي ، وأبو عمـر الطَّلَمَنْكـيُّ ، ومَكّـيٌّ القَيسـيُّ ، وأبو عمروٍ الدّانيّ ، وأبو عُمر بنُ عبد البَرِّ (والعلماءُ)».

قلتُ : فما أبشعَ تأثيرَ صنيعِ (الحركيّين) ـهذاـ بمدح المبتدعة المنحرفين !

بالأدلّة والبيِّنات ؛ وبخاصّة في باب (توحيد الأسماء والصّفات) وما يتّصل به ـ ؛ فانظر المواضِعَ التّالية من كتابهِ ـ في نقد (سيّد) وعقائده ـ :

تأويل «الاستواء» (٣ ، ٧٣ ، ٩٢ ، ١٠٢ ، ١٢٣ ، ١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٦١ ، ٢٠٣ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٣٢٥).

تأويل «المسخ» (١٣ ، ٨٤) .

تأويل «المكان والعلو» (١٥ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ١٢٥ ، ٢٠٩ ، ٢٨٦ ، ٣٠٣).

تأويل «الإحياء بعد الموت» (٣١)

تأويل «الكرسي والعرش» (٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٨٤).

تأويل ﴿ونفخ فيه من روحه﴾ (٣٨).

قولُه : «نهج من صنع اللّه» (٤٣).

تأويل «الكلام» (٤٨).

تأويل «الميزان» (٦٥ ، ١٣٦ ، ٣١٠).

ردُّهُ «أحاديث خلق حواء من ضلع آدم» (٦٩)

تأويل «التجلّي» (٨٢).

تأويل ﴿وأمطرنا عليها حجارة﴾ (٩٩ ، ١١٣ ، ١٥٠ ،

الاقتصار في تفسير القرآن على القرآن، وترك السُّنّة (٢٨٨).

تأويل «النظر إلى اللّه» (٢٩١).

تأويل «مجيء اللّه» (٣٠٥).

كلامه في وحدة الوجود (٣١١).

أقول :

...وكلُّ هذا مِن (سيّد) مبنيٌّ على أصلين ـمُتداخِلَي الحقيقة والمعنى !ـ :

أوّلهما : التأويل ! وثانيهما : المجاز !!

■ **بين (سَفَر) و(سيّده) في التاويل :**

ولقد أنكر (سَفَر) في «ظاهرة إرجائه» (١/ ٤٣٧) على بعض المبتدعة هذين الأصلين ؛ واصفاً الأوّل منهما بأنّه : (أصل من أصول الضلال)، والثاني بأنّه : (من أصول منهجهم البدعي ؛ لأنّ مرادَهم به تحريف النصوص، وإبطال ظواهرها)!!

فأين هي غَضْبَةُ الحقّ للسُّنّة وأهلها ؟!

أم أنّها (تقف) عند (سيّد) ـلِقُطْبِيَّتِهِ !ـ ؟!

ولتوطيد هذه المعاني في نُفُوسِ الرَّعاع من الأتباع : اخترع

كثيرٌ من المُخالفين للسُّنّةِ وعُلَمائها، والتوحيد ودُعاتهِ : مسالكَ (جديدةً) يؤثّرون فيها عليهم ـلأسباب !ـ، و(يُغلقون) على مخالفيهم ـبهاـ الأبواب !!

■ **علاماتٌ باطلةٌ :**

حتّى إنّهم ـهداهُم اللّهُـاخترعوا (!) أماراتٍ (جديدةً)، وعلاماتٍ (مُبتكرةً) لِحدِّ الإرجاء والمرجئة[1] :

فمَن قال كذا ....فهو مرجئٌ !

ومَن قال كذا ...فقد وافقَ المرجئة !!

ومَن ...ومَن ...

دون أن يكون لهم سَلَفٌ مِن السَّلَف ...بل ولا مِن

---

(١) ولقد رأيت في بعضِ مواقع (الشبكة العنكبوتية !)ـ الحِزبيّة !ـ مقالاً (!) يذكر ثلاث عشرة جملةً (!) (مَن قال إحداها : فقد وقع في الإرجاء، أو دخلت عليه شبهتُه) !!

كذا !!

وجلُّها من أوهامِه، أو إيهامِه ! تشكيكاً بالحقِّ، وتضييقاً على أهله .. بل (إرهاباً) فكريًا شَديداً، وقولاً حِزبيًا ظالماً ...

الخَلَف !!!

وقد غَفَلُوا ـغفر اللّه لهمـ بل تغافلواـ! أنّ أحكامَ العقيدة ليست رياضيات !

وليست أوامر حِزبيّة !

وليست قوميّةً أو قبليّة !

وليس (مُلزِماً) منها ـفي كثيرٍ أو قليلـ إلاّ ما كان مقروناً بالدّليل !

...أمّا التمويهُ، والتشويه ...فهذا يُحسِنُهُ كلُّ أحدٍ ـمنه فيهـ !!

■ جهل (سيّد) بـ(توحيد الأسماء والصفات) :

وهذه الضلالات العقائديّة ـالقُطْبِيَّة !ـ في (توحيد الأسماء والصّفات) تَشي ـبكثيرٍ من الوضوحِـ إلى أنّ الرجلَ ـلعلّه !ـ لم يسمع بشيءٍ اسمه (توحيد الأسماء والصّفات) ـدَهْرَه كلَّه !ـ؛ لمناقضاتِه له، ومُخالفاتِه إيّاه !!

وهذا هو الحقُّ ـفيهـ بغير ظلم وتسْفيه !ـ؛ فقد ذكَرَ في «ظلاله» (ص١٥٣ـ«طريق الدعوة !») سبعةَ (أنواع !) للتوحيد(!)، وليس منها (توحيد الأسماء والصفات)؛ فقال :

«إنّ توحيد الألوهيّـة ، وتوحيـد الربوبيّـة ، وتوحيـد القِوامـة ، وتوحيد الحاكميّة ، وتوحيد مصدر الشريعة ، وتوحيد منهــج الحيـاة ، وتوحيد الجهة التي يدين لها النّاسُ الدينونةَ الشاملةَ ...إنّ هذا التوحيد هو الّذي يستحقّ أن يُرسل من أجله كلّ هؤلاء الرسل ...»!!

إلى آخر ما زَعَمَ وادّعى !!

ولقد نقل (د.سفر الحوالي) في «ظاهرة إرجائـه» (١/ ٩٦) هذا الكلامَ عن (سيّد) ـضمن نقلٍ طويلٍ طويلـ في نحــو عشـر صفحات !!

ثم لم يتعقّبه بأيّ شيء !!

فهل هذا الصّنيعُ من المنقولِ عنه ، أو الناقِلِ ـيتـلاءَم مـع (حقيقة لا إله إلاّ اللّه) ـصواباً وخطـأًـ ، فضـلاً عـن أن يكـونَ واحدٌ منهما ـأو كِلاهُما ـ أكثرَ مُبَيِّنٍ ـ أو مُبَيِّنَيْنِ !ـ لـ(حقيقة لا إله إلاّ اللّه !) في (هذا العصر) الحديث[1] !!!

---

(١) نحمدُ اللّه على تقييدِ (سفرٍ) لِهذا التفـوّق بــ(هـذا العصـر) !! وإلاّ فإنّ (قُطبيّتَه) ـالشديدةـ لا تتوانى أن تدفعه لأن يشملَ بذلك جميعَ العصور !!

ولكنْ ؛ ﴿اللّه لطيفٌ﴾ !

فهو -والحالةُ هذه- جاهلٌ بأنواع التوحيد -كلِّها- بَدئِها والمنتهى- !!

وميزانُ (سَفَر) -الطّاغي- يحكُمُ على مثلِ هذا المنحرفِ بالسُّنّة في الحال !! ويحكم على إمام السُّنَّةِ بالإرجاء الضّال !!

■ **بين (سَفَر) ، و(سيِّده) في الطعن بالصحابة :**

ومثال آخر :

فقد كتب (سَفَر) في (١/ ٣٥٠) - من «ظاهرته»- ردًّا على بعض (الدكاترة) طعْنَهم ببعض الصحابةِ ؛ كمعاويةَ وعثمانَ -رضي اللّه عنهما- ، ويصفُ هذا الطعنَ بالمفتريات ، وأنّه (يتمشّى مع المنهج التّشيّعي التّرفُّضي)!!

فما بالُه يسكتُ -ولا يَنْبِسُ ببنتِ شَفَةٍ ! -لَمّا يصلُ به المطافُ إلى (سيّده) و(قُطبه)!! ؟

■ **طعن (سيّد) بِمُعاوية وعَمْرو -رضي اللّهُ عنهما- :**

فها هو سيّد قُطب يقولُ في كتابه «كتب وشخصيّات» (ص٢٤٢) :

«...وحين يركن مُعاويةُ وزميلُه (عمرو) إلى :

الكذب ...

والغشّ ...

والخديعة ...

والنّفاق ...

والرّشوة ...

وشراء الذمم :

...لا يملك عليٌّ أن يتدلّى إلى هذا الدّرْك الأسفل ...»!!!

■ **طعن (سيّد) بعُثمان ـرضي اللّه عنهـ :**

بل يصفُ (سيّد) خلافةَ عثمان بأنّها (فجوة !) بين عهد الشيخين ، وعهد عليّ ـرضي اللّه عنهمـ !! كما في «العدالة الاجتماعيّة» (ص١٧٢) !

ويؤكّد هذا المعنى (ص١٦٢) ـبصورة أخرى !ـ قائلاً :

«جاءَ عليٌّ ليردّ التصوّر الإسلامي للحكم إلى نفوس الحكام والناس»!!

فلو وصَفْتُ (أنَا) : (سَفَراً الحواليّ) ببعض ما وصف به (سيّدُه) ـهذاـ صحابةَ نبيِّنا ﷺ !!! ماذا سيكونُ موقف المتعصّبةِ ، والمتحزّبة ؟!

وكيف ستكون هجمتهم ؟!

وما هي ألفاظهم في ردّهم عليٍّ ، ودفاعهم عنه ! ؟
وهل مِن سبيل إلى (حلٍّ) معهم ؟!
لقد ضاع الولاءُ الشرعيُّ ، والبراءُ الدينيُّ !! إلاّ ما شاء ربُّك !

■ **حكم الطعن بالصّحابةِ ، وأنه زندقةٌ :**

وقد قال فضيلةُ الشيخ بكر أبو زيد ـعافاه اللّه ، وسدّده ـ في رسالته «تصنيف الناس» (ص٢٦) :
«أطْبَقَ أهلُ الملّة الإسلاميّة على أن الطعنَ في واحدٍ من الصحابة ـرضي اللّه عنهم ـ زندقة مكشوفة» .
فكيف إذا كان الطعنُ في أكثرَ من واحدٍ ؟!
كُلُّ ذلك ـوأضعافُهُ معَه !ـ يَهُونُ في نفوس (كثيرٍ) من (هؤلاء) ، مقابل عصبيّتهم المِزاجيّة ، ومواقفهم الحِزبيّة !!

■ **طعن (سيّد) بِنَبِيِّ اللّه موسى ـعليه السلام ـ :**

فكيف إذا جَمَحَ (بسيّد) قلمُهُ ـوقلبُهُ ـ فطَعَن بنبيّ اللّه موسى : واصفاً إيّاه بـ(الزعيم المندفع [الفتى] العصبيّ المزاج)[1] ؟!!

---

(١) انظر «أضواء إسلاميّة على عقيدة سيد قطب» (ص٣٧) لفضيلة الشيخ ربيع بن هادي ـحفظه المولى ـ.

فالأَمرُ ـوالله ـ أدهى وأمرّ ...

■ **(سيّد) وإنكاره حجيّة خبر الآحاد في العقيدة :**

ومثالٌ ثالثٌ :

فقد ردّ (سَفَر) ـفي «ظاهرة إرجائه» (٢/ ٤٣٧) ـعلى بعض الأشاعرةِ عدمَ أخذهم بحديث الآحاد في الاعتقاد ؛ قائلاً :

(هذا أصلٌ كبيرٌ من أصول الضلال ؛ ينبني عليه ردّ أكثر السُّنة)...

وهو مُصيبٌ (في هذا) ـوالحمدُ لله...

ولكنْ :

أين هو من (سيّده) ـوقُطبِهِ !ـ الّذي يؤصِّل لِهذا الضلال ـنفسِهِ ـ بقوله في «ظلاله» (٦/ ٤٠٠٨) ـ :

«وأحاديث الآحاد لا يُؤْخَذُ بها في أمر العقيدةِ ، والمرجع هو القرآن ، والتواتر شرطٌ للأخذ بالأحاديث في أصول الاعتقاد»!!!

...فلماذا وَقَفَ القلمُ هنا ، و(انْفَلَتَ) هنالك ؟!

وهل يستحقُّ صاحبُ هذه العقائد (!) أن يوصف

بـ(السُّنة)، فضلاً عن أن يُنسب إلى (العلم)[١] ـ بَلْهَ أن يُجْزَمَ بأنّه (شهيد) ـ ؟!! ﴿تِلك إذاً قِسْمَةٌ ضِيزى﴾!!!

■ **نعم؛ إنّه الإرجاء الأكيد؛ بِثَوْبٍ جديد:**

أم أنَّ هـذه الضـلالاتِ الكُـبرى تَسـقطُ ـبـل تتسـاقطُ !ـ مقابلَ مواقفِ (سيد) السياسيّة في مسألة (الحاكميّة)! ؟

أليس ـباللّهـ هذا هو الإرجاءَ الضـالَّ المُضِـلَّ؛ الّـذي لا يُقيم (للعقيدة) وزنـاً، ولا يرفـع (للتوحيـد) رأسـاً، ولا يجعـلُ لِمناقِضِ (الإيمان) بأساً ؟! ؟!

إنْ لم يكُن هو !! فماذا يكون ؟!

■ **نماذج أخرى من انحرافات (سيّد):**

... وللوقوف على (نماذجَ) أُخرى من ضـلالات (سـيّد) العقيديّة= الكفريّة: يُنظر كتابُ «فكر سيّد قُطب بين رأيـين»[٢] ـلفضيلة الشيخ سعد الحصين ـنفع اللّه بهـ .

---

(١) فضلاً عن أن يُرفَق اسمُه ـفي سطر واحدٍ !ـ وثنـاءٍ أوحـدَ !!ـ مع شيخ الإسلام ابن تيميّة، والإمام محمد بن عبد الوهابـ ؟!

(٢) نشر (دار السُّنّة) في المنطقة الشرقية ـ السعودية .

فَمِن نَقَداتِهِ ومآخِذِه ـعليهِـ :

ـذمّ موسى ـعليه السلام ـ (ص٢٣ـ٢٦).

ـ ذمّ عثمان ـرضي اللّه عنهـ ، وانتقاص عهده (ص٢٦ـ٣٢).

ـ لَمْزُ عدد من الصحابة ـرضي اللّه عنهمـ (ص٣٢ـ٣٨).

ـ القول بوحدة الوجود والكينونة (ص٣٨ـ٤٤).

ـإباحة التشريع الجديد للمصلحة والعُرف (ص٤٥ـ٤٩).

ـجهل معنى (لا إله إلاّ اللّه) ، والخلط بين (الألوهيّة) و(الربوبيّة) (ص٤٩ـ٥٥).

ـتكفير المسلمين عامّة (ص٥٥ـ٦٤).

ـ القول بخلق القرآن (ص٦٤ـ٦٦).

ـ تأويل الصفات (ص٦٦ـ٧٠).

■ **منهج (سيّد) في التفسير ، وبيان خَلله وزَلَلِه :**

...فضلاً عن منهجه المنحرف ، وأسلوبهِ في التفسير ؛ بحيث (كان من نتائج خروجه عن منهاج السلف في التفسير ما يلي :

ـوصفُ كلام اللّه ـتعالى ـ بمفرداتِ اللّهوِ والسحرِ

والشعوذةِ ، والفنّ ، والشّعر ، والتمثيل ، والمســرح ، والسـينما ، والتصويـر ، والرّســم ، والألــوان ، والموســيقى ، والسّـــحر ، والهيمنة ، والتعويذة !

ولم يدّخر بعضَ تفاصيلها : الوَتَر ، والإيقــاع ، والجَـرْس ، والمقطوعــة ، والأصــداء ، والنّغــم ، والألحــان ، والتشـــخيص ، والمشاهد المسرحيّة والسينمائيّة ، والبطَل ، والنّظّــارة ، والسّـتار ، والرّيشة ، والظّلّ ، ووحدة الرّسم ، واللوحة الطّبيعية ، وتناسُــق الإخراج ، وتناسُق التّصوير ، والتّناسق الفنّي ... إلخ !!

بل وَصَفَ آياتٍ من سورة الفجــر بِــ (الموسـيقى الرَّخيَّـة المتماوجة) ! ووَصَفَ آياتٍ منهــا : (بـالعرض العســكريّ الّـذي تشـترِكُ فيـه جَهنّـم بموسيقاها العسـكريّة المنتظمـة الدّقّــات) ! «التّصوير الفني في القرآن » (ص ٧٦ـ٧٧ ـ ط بيروت) .

وأكّد أنّه يعني - ولا يَكْنِــي - موسـيقى اللّهـو ـحقيقـةً ـ ، بقوله : (تفضّل الموسيقيُّ المبدع الأُستاذ محمّد حسَــن الشّـجاعي بمراجعة هذا الجزء الخاصّ بالموسيقى في القرآن الكريــم ، وكـان لـه الفضــلُ في ضبـط بعـض المصطلحـات الفنّيّـة الموسـيقيّة) ! «المصدر نفسه» (ص ٨٠) .

وَأكّد أنّه يعني - ولا يَكْنِي - رسمَ وصُوَرَ اللّهـوِ ؛ بقولـه : (تفضّل الأستاذ الفنّان ضياء الدّين محمّد مفتّش الرّسم بوزارة المعارف بمراجعة هذا القسم الخاصّ بتناسُق الصّور) !! «المصدر نفسُه» (ص ٨٩) [1].

■ **موافقات (سَفَر) لـ (سيّده) :**

قلت : ولْنَنْظُرْ إلى (د. سَفَر الحَوَالِي) في مُوافقاتِه (سيِّدَه) ـوسُكوتهِ عنه !ـ في بعض أخطَر قضايا فِكره ؛ وهي قضيَّة التّكفير :

فقد نقل - غفر اللّه له - في « ظاهرة إرجائه » (١/ ٩٩) ـمِن «ظِلال» [2] (سيّدِه)ـ قولَه :

« إن العبودية للعباد تتمثّل في صورٍ أخرى (خفيّة) [3]، ولكنّها قد تكونُ أقوى وأعمقَ وأقسى من هذه الصّورة ؛ ألا وهي (عبوديّة الأعراف والأوضاع والتّقاليد) ، ونضربُ مثلاً لهذا :

تلك (العبوديّة) لصانعي الْمُودَات والأزياء ـمثلاًـ! أيُّ

---

(١) «فكر سيّد قطب بين رأيَيْن» (ص ٧٠ـ٨١) - مُختارات ـ .

(٢) «الظّلال» (٣/١٥٣ـ١٦٢ ـ «طريق الدّعوة » !)!!

(٣) ويعدُّه في النّصّ التّالي ـاضطراباً !ـ من (الشّرك الواضح الظّاهر) !!

سلطانٍ لهؤلاءِ على قطيعٍ كبيرٍ جداً من البشر ؟ كلّ الذين يسمّونهم متحضّرين .

إنّ الزّيّ المفروضَ من (آلهة) الأزياء في الملابس أو التّصاميم ، والمُودِيلات ، أو العَرَبات ، أو المباني ، أو المناظر ، أو الحفلات : أزياء الصّباح ، أزياء بعد الظّهر ، أزياء المساء ، الأزياء القصيرة ، الأزياء الضّيقة ، أزياء السّهرة ، الأزياء المضحكة ، أزياء المساء ، أزياء المراسم ... إلخ !- لَيُمَثِّل (عبوديّة صارمة) ، لا سبيل لجاهلي أو لجاهلية أن يُفلِتَ منها ، أو يفكّر في الخروج عنها .

لو دان النّاسُ في هذه (الجاهليّة الحضاريّة) للّه بعضَ ما يَدينون لصانعي الأزياء لكانوا عُبّاداً متبتّلين !

فماذا تكون (العبوديّة) إن لم تكن هي هذه ؟!

وماذا تكون (الحاكميّة والرُّبوبيّة) إن لم تكن هي (حاكميّةَ وربوبيّةَ) صانعي الأزياء أيضاً ؟!

وإنّ الإنسانَ لَيُبْصِر -أحياناً- بالمرأةِ المسكينةِ وهي تلبسُ ما يكشفُ عن سوأتها ، وهو -في الوقت ذاته- لا يناسبُ شكلَها ولا تكوينَها ، وتضعُ من الأصباغِ ما يتركُها شائِهةً أو مَثاراً للسُّخرية ! ولكنّ (الألوهيّة القاهرة) لأرباب الأزياء والمُودَات

تقهرُها وتذلّها لهذه المهانةِ الّتي لا تملكُ لها ردّاً، ولا تقوى على رفض (الدّينونة) لها؛ لأن المجتمع كلّه من حولها يَدينُ لها، فكيف تكون (الدّينونة) إن لم تكُن هي هذه ؟!

وكيف تكون (الحاكميّة والرّبوبيّة) إن لم تكن هي تلك ؟!» !!

ثم نقل (سفر) (١/ ١٠٠) عن (سيّده) - بين كلام! - قولَه - مُتَمِّماً -:

« وقد مثّلنا لتكاليف (الدّينونة لغير اللّه) في الأعراف والتّقاليد: بأرباب الأزياء والمُودَات..»!!

وقد ذكر (سيّد) في «ظلاله» (٤/ ٢٠٣٣)- ما يوضحُ هذا التكّفير الصّارخَ- أكثر وأكثر؛ مشيراً إلى:

«(الشّرك الواضح الظّاهر)، وهو (الدّينونةُ) لغير اللّه في شؤون الحياة، (الدّينونة) في شرعٍ يُتحاكَمُ إليه[1]، وهو نصٌّ

---

(١) ويُصرِّح (سيّد) بالتكفير المطلق للدُّول، والشعوب؛ بل (البشريّة) -كلّها- في «ظلاله» (٤/ ٢١٢٢) قائلاً: «إنه ليس على وجه الأرض اليوم دولة مُسلمة، ولا مُجتمع مسلم قاعدة التعامل فيه هي شريعة اللّه والفِقه الإسلامي».=

في الشّرك لا يُجادَل عليه ، و(الدّينونة) في تقليدٍ من التقــاليد ؛ كاتّخـاذ أعيـادٍ ومواســمَ يَشْـرَعُها النّـاس ولم يَشْـرَعْها اللّــه ، و(الدّينونة) في زيٍّ مـن الأزيـاء يخـالف مـا أمـرَ اللّـه بـه مـن التّستّر ، ويكشفُ أو يحدّد العوراتِ الّتي نصّت شريعةُ اللّــه أن تُستَر» !!

أقول : ها هُنا ثلاثة تنبيهات :

الأول : أنّ (سَفَراً) لم يُعَلّق على هذا الهُراء بشيءٍ !!

فهل (نُلْزِمُه) بِه ؟!

= وقال في (٢/ ١٠٥٧) ـمنهـ : «فقد (ارتدّت) البشرية إلى عبــادة العِبـاد ، وإلى جور الأديان ، ونكصت عن (لا إله إلا اللّه) ، وإن ظـلّ فريـق منهـا يـردّد على المآذن (لا إله إلا اللّه) دون أن يدرِك مدلُولَها ، ودون أن يَعني هذا المدلــول وهو يردّدها» .

وقال : «البشريّة بِجُملتها بما فيها أولئك الــذي يـردّدون علـى المـآذن في مَشَارق الأرض ومغاربها كلمات (لا إله إلا اللّه) بلا مدلُول ولا واقع ، وهؤلاء أثقل إثماً وأشد عذاباً يوم القيامة ؛ لأنهم (ارتدُّوا) إلى عبادة العِباد مِـن بعـد مـا تبيَّن لهم الهدى ، ومِن بعد أن (كانوا) في دين اللّه» .

وهو - في الحَالَيْنِ !- على غَلَط عظِيمٍ !

■ (سيّد) وتشبُّهه بالكفّار :

الثّاني : ماذا نفعلُ بالحال الّذي كان عليه (سيّد) - نفسُه - مِنْ حَلْقِهِ لحيَتَه !! ولباسِه البذْلَةَ الإفرنجيّةَ !! ووضعهِ ربطةَ العُنُق - ذات الأَصل الصَّلِيبي _ !!

فهل نكفِّرُه ؟!!

لولا إعذارُنا له بالجهل[1]: لكفّرناه!!! على مذهبه.

نعم ؛ هو ضلالٌ عريض ! أو (إرجاءٌ) مريض !!

... بلْ هُما _ معاً _ بدون أدنى تحريض _ !

■ النقض على (سيّد) :

الثّالث : قال فضيلةُ أستاذِنا الشّيخ ربيع بن هادي - نفع اللّه به - في كِتابه «أضواء إسلاميّة على عقيدة سيّد قطب وفكره» (ص ٧٧) _مُتعقّباً_ : «وفي هذا الكلام أمران خطيران :

أولُهما : تكفيرُ المجتمعات الإسلاميّة بالمعاصِي والمخالفات الواقعة في العادات والتّقاليد والأزياء ، وهذا المذهب أشدُّ خطراً

---

(١) ثمّ يصِفُهُ (سَفَر) _هَدَاه اللّه_ بـ (العالم) (السُّنّي) (الشّهيد) !!!

من مذهب الخوارج[1] .

وثانِيهما : تأويلُ القرآن بغير ما أراد اللّه بالشّرك ، إذ المرادُ بالشّرك هنا : ما استقرّ في القرآن والسّنة وعَرَفه المسلمون ، وهو الشّرك الأكبرُ المُطلَقُ ، وهو اتّخاذ أندادٍ معَ اللّه يُدْعَوْن ، ويُستغاث بهم ، ويُذبَح لهم ، ويُتَقَرّب إليهم ، ويُصرَف لهم حقُّ اللّه من العبادات التي أمرهم أن يعبدُوه بها ، ويُخْلِصُوا بها الدّين للّه» .

أقول :

يغورُ الّذي في (مِصْر) أو يُنْجِدُ

الذي بِغَوْرِ (تِهاماتٍ) فيلتقيانِ

فما أجملَ الإنصافَ وأنْدَاه !

وما أعزَّ الحقَّ وأبهاه !

■ **أمانة أهل الحديث :**

... ولقد سُئِل الإمام الحافظ عليٌّ بن المَدِيني عن حالِ أبيهِ

---

(١) وفي «المجلّة السلفيّة» (العدد : ٧) مقالٌ نافعٌ بعنوان : «سيّد قُطب (أقنوم) الخوارج الجُدُد وقُطبهم» (ص٤ـ٤٤) للأخ الشيخ موسى بن عبد اللّه آل عبد العزيز ـوفّقه المولىـ .

في رواية الحديث ؟!

فقال : اسألوا غيري !!

فقالوا : سألناك ...

فأطرق !

ثمّ رفع رأسَه ، فقال : هذا هُو الدِّينُ .. أبي ضعيفٌ[1] ..

... فأين هذا الحزمُ الدّينيُّ -ولاءً وبراءً- مِن تلك المجاملات الحزبيّة ؛ الّتي جعلت الأسودَ أبيضَ ! ؟ والجاهلَ عالماً ، والمبتدعَ سُنّيّاً ؟! والعبدَ (سيّداً) ؟!

■ **انعكاس ، وارتكاس :**

ثمّ تنعكسُ الصّورةُ -رأساً لِقَدَم !- ؛ فإذا بـ (ناصر) السُّنّة يَصِيرُ مبتدعاً !!! والدّاعي إلى منهج السّلف يَغْدو مُتمشعراً !!

فوَاغَوْثاه !!!

□□□□□

---

(١) «المجروحون» (٢/ ١٤_١٥) لابن حبّان .

وبعد :

فقد كنتُ كتبتُ ـقبل سنتين !ـ كلمةً في كتابي «مسائل علميّة في الدّعوة والسياسة الشرعيّة» (ص٣٠ـ٣١) حول هذا الكتاب «الظاهرة» ؛ فقلتُ ـضمْنَ كلامٍـ :

■ **العِداءُ للألباني بِسبب موقفِه من (التكفير) :**

«فالألباني مشهورٌ لدى الخاصّ والعامّ بِمحاربته التكفير[1] ، وكتُبه وأشرطتُه مليئةٌ بذلك ، ولا يكابر في منهجه

---

(١) والمقصود ـحيث يردُ هذا اللّفظ ، أو ما في معناهـ : التكفيرُ المنفلتُ ، الّذي لا يقومُ على أسس وضوابط ـفضلاً عن تطبيقاته المغلوطة ، وآثاره السيئةـ ؛ وإلاّ فإنّ (التّكفير : حكمٌ شرعيٌّ) له أصوله وشروطه ـكما قرّرناه في كتابنا «مجمل مسائل الإيمان» (ص١٧ـالطبعة الأولى)ـ .

ومِن هذا الباب ـنفسِهـ قولُ سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد اللّه آل الشيخ ـمفتي بلاد الحرمينـ : (التكفير أمرٌ خطيرٌ ، يجب على المسلمين عدمُ الخوضِ فيه ، وتركُه لأهل العلم الراسخين) ؛ كما في صحيفة (الشرق الأوسط) ، بتاريخ : ٢١/ ٤/ ٢٠٠١ مِن التاريخ الإفرنجي .

وفي رسالتي «التنبيهات المتوائمة ..» مزيدُ تفصيلٍ وبيانٍ ...

ـهذاـ وواقعه المستقيم : إلاّ كُلّ أفّاك أثيم . . .

والحزبيّون والتكفيريّون ـفي العالم كُلّهـ يحاربونه ويطعُنون فيه ؛ لأنّه حاملُ لواء الحربِ على التكفير ، ويرمونه من أجل ذلك بالإرجاء ! وكتُبهم مليئةٌ بذلك ؛ بل إنّ كِتاب «ظاهرة الإرجاء» ـلسَفَر الحوالي ! قَائمٌ ـفِي نواحٍ مُتكاثِرةٍ مِنْهُـ على الطَّعْنِ في الألباني ؛ من أجل محاربته للتكفير ؛ لأنّ مؤلّفه يرى ذلك منه إرجاءً !!» .

■ **كتاب «الظاهرة» بين (ناصرٍ) ، و(سيّدٍ) :**

وعلّقتُ ـثمّةَـ في الحاشيةـ قائلاً :

«أعجبتني كَلِمةٌ لِبَعْضِ إخواننا مِن طُلاّبِ العِلمِـ في وصفِ هذا الكتابـ ؛ حيثُ قالَ : «نِصْفُه الأول في مَدْحِ سيِّد قُطب وَفِكْرِه ، ونِصفُه الثّاني في القَدْحِ في الألباني ودَعوته» .

ولقد (طار) بهذا الكتاب «الظاهرة» كثيرٌ من المُشغّبين المشاغبين ؛ لا لشيء : إلاّ لأنّه يردُّ على الشيخ الألباني ، وإخوانه ؛ فلا حولَ ولا قوّة إلاّ باللّه . . .

ولَقَد رَأيتُ النُّسخَةَ الخاصّةَ بشيخِنا من كِتاب «ظاهرة الإرجاء» ـوكان قَد قدّمَها لَه بعض الطّامعين بِمُوافقته ! !ـ :

فإذا هِي (مُطرَّزةٌ) بـردودِه ـرحمه اللّـه ـ عَلَيها ، ونقَدَاتِـهِ علـى كَاتِبها . . .

وقد سمعتُه ـنفع اللّه بِه ـ يصفُ هذا الكِتابَ بأنّه : «غَايـةٌ في السُّوء . . .» .

ولقد ناوَلني شيخنا ـرحمه اللّه ـ قبل نحـو ثمانيـة أشـهر [(١)] ـبيده ـ نسخته الخاصّة في ـبيته ـ لتَهْيئَتِها للنشر والطبع» .

ثم إنَّ تتمّةَ كلامِ شيخِنا ـرحمه اللّه ـ الّذي سمعتُـهُ منـه في نَقْد هذا الكتاب ـ«الظاهرة» [(٢)] ـ ونقضِه ـ ؛ أوْرَدتُها في حاشيةٍ لي

---

(١) في ذلك الحين .

(٢) وكتابُ «الظاهرة» ـهذا ـ طُبع طبعةً تجاريّـة في مكتبـة الطيّـب (!) ـفي القاهرة ـ في شهر ربيع الأول : سنة ١٤١٧هـ !!

ولقد وَقَع في هذه الطبعةِ زياداتٌ عدّةٌ ـوبخاصّةٍ في الحواشي ! ـ على مـا كان مُتدَاولاً بين طلاّب العلم من مصوّرة (رسالة الدكتوراه) قبل طباعتها ! ! ممّا شَكّك فيها ، وسرّب الظنون إليها ! فقام بعضُ إخواننا الطَّلَبةِ بإرسال (فـاكس) إلى المكتبة المذكورة يستفسرُ ـفيه ـ عن تلكـم الزيـادات ؟ ! فجـاء الجـوابُ عـبر (الفـاكس) مـن المكتبـة نفسِـها ـأيضـاً ـ بتـاريخ (٣٠/ ٩/ ١٩٩٧م) فيـه =

على كتابي «مع شيخِنا ناصر السُّنّة والدين» (ص٤٩) ؛ ونصُّها :

«...وما كنتُ أظنُّ أنَّ الأمرَ يصل بصاحبِهِ إلى هذا الحدّ. . .» .

وأزيدُ ـهناـ بقيّةَ الكلام ، وآخِرَه ؛ حيث قال ـرحمه اللّهـ بَعْدُـ :

«...ويبدو أنّ إخواننا المشايخَ في المدينة [النبويّةِ] كانوا أعرفَ بهؤلاء منّا» .

= الإقرار بهذه الزيادات والإضافات ، وأنّ واضعَها هو المؤلف نفسه (!) وأنّ ذلك تمّ بعلمه قَبْل السِّجن !!

(تنبية) : في كتاب «مدارك النظر» (ص٤٩٠) ـللأخ الشيخ عبد المالك رمضانيـ صورةُ بيان (هيئة كبار العلماء=رقم١٩٥/ ٢) ـبالإجماعـ برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ، وختْمِهـ في منْع سَفَر الحوالي ، ورفيقِه سلْمان العودة من المحاضرات ، والندوات ، والخطب ، والدروس ؛ لِما وَقَعَا فيه من (تجاوزات) ؛ (حمايةً للمجتمع من أخطائهما) ...

فأحببتُ الإشارة إلى هذا ـهناـ للذكرى والتاريخ .

. . .سمعتُ هذا ـكلَّهُـ بأُذنيّ هاتين ، ووعاه ـبحمد اللّـهـ قلبي وعقلي ، واللّه على ما أقول شهيد .

وعليه ؛ فإنَّ ما أقام (سَفَرٌ) عليهِ كتابَه هذا ـمن تعظيم المنحرفين ، وطعن السلفيِّين ـ : لَهُوَ ـواللّهـ شيءٌ إدّ ، لا يَصبر عليهِ أحَد . . .

ومَعَ ذلك ؛ فقد صَبَرْنا ، وصَبَرْنا . . .لعلّ . .وعسى ! !

. .ولا حياةَ لمن تُنادي !

ولقد كتب أستاذُنا الشيخ أبو محمد ربيع بن هادي المدخلي ـحفظه اللّهـ ردّاً على هذا التناقُضِ ـالمُقامِ عليه هذا الكتابُ ـسلسلةَ مقالاتٍ علميّة بعنوان :

«مآخذ منهجيّة على د .سفر الحوالي» ؛ نُشر منها ثلاث حَلَقات في رسالتنا «الأصالة» (عدد ٣٤ و٣٥ و٣٦) ، ولها بقيّة . . .

■ **(إرجاء) آخرُ (١) في السكوت عن أهل البدع :**

وَفِي «فَتَاوَى شَيْخِ الإِسْلامِ» (١٢/ ٤٦٦ـ ٤٦٧) كَلامٌ مَتِينٌ يكشفُ صورةَ (إرجاءٍ) ضالٌ يقعُ فيه (سَفَرٌ) وأمثالُهُ ـسواءٌ أشَعَرَ أم لم يشعُرْ !ـ ، حيث قَالَ ـرَحِمَهُ اللَّهُـ :

«وَبِإِزَاءِ هَؤُلاءِ الْمُكَفِّرِينَ بِالْبَاطِلِ : أَقْوَامٌ لا يَعْرِفُونَ اعْتِقَادَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ كَمَا يَجِبُ ، أَوْ يَعْرِفُونَ بَعْضَهُ وَيَجْهَلُونَ بَعْضَهُ ـ وَمَا عَرَفُوهُ مِنْهُ قَدْ لا يُبَيِّنُونَهُ لِلنَّاسِ ، بَلْ يَكْتُمُونَهُ !ـ ، وَلا يَنْهَوْنَ عَنِ الْبِدَعِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَلا يَذُمُّونَ أَهْلَ الْبِدَعِ وَيُعَاقِبُونَهُمْ ؛ بَلْ لَعَلَّهُمْ يَذُمُّونَ الْكَلامَ فِي السُّنَّةِ وَأُصُولِ الدِّينِ ذَمًّا مُطْلَقًا ؛ لا يُفَرِّقُونَ فِيهِ بَيْنَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالإِجْمَاعُ ، وَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْبِدْعَةِ وَالْفُرْقَةِ ، أَوْ يُقِرُّونَ الْجَمِيعَ عَلَى مَذَاهِبِهِمُ الْمُخْتَلِفَةِ ! كَمَا يُقِرُّ الْعُلَمَاءُ فِي مَوَاضِعِ الاجْتِهَادِ الَّتِي يَسُوغُ فِيهَا النِّزَاعُ .

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ قَدْ تَغْلِبُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُرْجِئَةِ [١] ، وَبَعْضِ الْمُتَفَقِّهَةِ ، وَالْمُتَصَوِّفَةِ ، وَالْمُتَفَلْسِفَةِ ؛ كَمَا تَغْلِبُ الأُولَى عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الأَهْوَاءِ وَالْكَلامِ .

وَكِلا هَاتَيْنِ الطَّرِيقَتَيْنِ مُنْحَرِفَةٌ خَارِجَةٌ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ» .

---

(١) وهو عينُ ما وقع به (سَفَر) ؛ سكوتاً عن (قُطب) التكفير ، وطعناً في (ناصر) السُّنّة !!

■ **الوسط الحقّ (العدْل) :**

أَقُولُ : فَالحَمْدُ للَّهِ الَّذِي جَعَلَنَا عَلَى الوَسَطِ الحَقِّ العَدْلِ ... بلا إِفْرَاطٍ وَلا تَفْرِيطٍ ، وَمِنْ غَيْرِ غُلُوٍّ وَلا تَقْصِيرٍ ...

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾.

وَالحَقُّ لا يَأْتِي إِلا بِالحَقِّ ، وَالبَاطِلُ لا يَأْتِي إِلا بِالبَاطِلِ :

■ **خارجيّة عصريّة :**

ولقَدْ سُئِلَ شَيْخُنَا الوَالِدُ العَلامَةُ المُحَدِّثُ مُحَمَّدٌ نَاصِرُ الدِّينِ الألْبَانِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي لَيْلَةِ السَّابِعَ عَشَرَ مِنْ ذِي الحِجَّةِ (١٤١٨هـ)- كَمَا فِي شَرِيطٍ لَهُ بِعُنْوَانِ : «خَارِجِيَّةٌ عَصْرِيَّةٌ»- :

يَا شَيْخَنَا ! «ظَاهِرَةُ الإِرْجَاءِ فِي الفِكْرِ الإِسْلامِيِّ» -لِسَفَر الحَوَالِي- ؛ هَلْ رَأَيْتَهُ ؟

فَقَالَ الشَّيْخُ : «رَأَيْتُهُ».

فَقِيلَ لَهُ : الحَوَاشِي -يَا شَيْخَنَا-! خَاصَّةً المَوْجُودَةَ فِي المُجَلَّدِ الثَّانِي ؟!

فَقَالَ الشَّيْخُ : «كَانَ عِنْدِي -أَنَا- رَأْيٌ صَدَرَ مِنِّي يَوْماً -مُنْذُ نَحْوِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلاثِينَ سَنَةٍ- حِينَمَا كُنْتُ فِي الجَامِعَةِ الإِسْلامِيَّةِ ،

وَسُئِلْتُ فِي مَجْلِسٍ حَافِلٍ عَنْ رَأْيِي فِي جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ ؟ فَقُلْتُ يَوْمَئِذٍ : صُوفِيَّةٌ عَصْرِيَّةٌ !

فَالآنَ خطَرَ فِي بالِي أَنْ أَقُولَ بالنِّسْبَةِ لِهَؤلاء -هُنَا- تَجَاوُباً مَعَ كَلِمَةِ الَّذِينَ خرَجُوا فِي العَصْرِ الحَاضِرِ ؛ وَخَالَفُوا السَّلَفَ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَنَاهِجِهِمْ ، فَبَدَا لِي أَنْ أُسَمِّيَهِمْ : «خَارِجِيَّةً عَصْرِيَّةً» ؛ فَهذَا يُشْبِهُ الخُرُوجَ الآنَ .

حِينَ نَقْرَأُ مِنْ كَلامِهِمْ ؛ فَإِنَّ كَلامَهُمْ -فِي الوَاقِعِ- يَنْحُو مَنْحَى الخَوَارِجِ فِي تَكْفِيرِ مُرْتَكِبِ الكَبَائِرِ ؛ وَلَعَلَّ هذَا -مَا أَدْرِي أَنْ أَقولَ !- غَفْلَةٌ مِنهُمْ ، أَوْ مَكْرٌ مِنْهُمْ !

وَهذَا أَقُولُهُ -أَيْضاً- مِنْ بَابِ قَوْلِهِ -تَعَالَى- : ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَنْ لا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ !

مَا أَدْرِي ! لا يُصَرِّحُونَ بِأَنَّ كُلَّ كَبِيرَةٍ مُكَفِّرَةٌ ؛ لَكِنَّهُمْ يُدَنْدِنُونَ حَوْلَ بَعْضِ الكَبَائِرِ ، وَيَسْكُتُونَ -أَوْ يَمُرُّونَ- عَلَى بعْضِ الجَوَانب ؛ وَهذَا مِنَ العَدْلِ الَّذِي أُمِرْنَا بِهِ»[1] .

---

(١) انظُرْ رِسَالَتَنَا (الأَصَالَة) عَدَد : ٢٤ (ص ٨٨- ٨٩).

■ **صُور انحراف (المرجئة = الخوارج) :**

وَلَقَدْ عَلَّقَ فَضِيلَةُ أُسْتَاذِنَا الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّد رَبِيع بْنِ هَادِي المَدْخَلِيِّ ـحَفِظَهُ اللَّهُـ عَلَى كَلامِ شَيْخِنَا الكَبِيرِ ـرَحِمَهُ اللَّهُـ بِقَوْلِهِ:

«يَنْبَغِي أَنْ يَنْتَبِهَ القَارِئُ وَالسَّامِعُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ عَنْ هَذِهِ الفِئَةِ بِأَنَّهُمْ: خَالَفُوا السَّلَفَ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَنَاهِجِهِمْ.

فَهَذِهِ المَنَاهِجُ الكَثِيرَةُ الَّتِي خَالَفُوا فِيهَا السَّلَفَ تَدُلُّ عَلَى انْحِرَافٍ كَبِيرٍ؛ (قَدْ) تَكُونُ أَخْطَرَ وَأَشَدَّ[1] مِنْ مُخَالَفَةِ الخَوَارِجِ؛ الَّذِينَ وَصَفَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّهُمْ شَرُّ الخَلْقِ وَالخَلِيقَةِ، وَبِأَنَّهُمْ كِلابُ النَّارِ، وَبِأَنَّهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، وَبِأَنَّهُمْ يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ.

وَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ ـرَحِمَهُ اللَّهُـ حَقٌّ؛ فَلَقَدْ خَالَفُوا السَّلَفَ فِي أُصُولٍ كَثِيرَةٍ وَخَطِيرَةٍ، مِنْهَا:

١ـ حَرْبُهُمْ لأَهْلِ السُّنَّةِ[2]، وَتَنْفِيرُ النَّاسِ مِنْهُمْ، وَمِنْ

---

(١) وَغَالِبُ دَوَافِعِ (هَؤُلاءِ): الجَهْلُ، وَالحَمَاسَةُ!

(٢) إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ؛ لأَنَّهُم كَشَفُوهُمْ، وَأَظْهَرُوا مَكْنُونَهُم، وَأَفْسَدُوا عَلَيهِمْ طَرَائِقَهُم!!

كُتُبِهِمْ ، وَأَشْرِطَتِهِمْ ، وَبُغْضُهُمْ لَهُمْ ، وَمُعَادَاتُهُم ، وَحِقْدُهُمُ الشَّدِيدُ عَلَيْهِمْ .

٢ـ وَمِنْهَا : مُوَالاتُهُمْ لأَهْلِ البِدَعِ الكَثِيرَةِ الكَبِيرَةِ ، وَإِقْرَارُهُمْ لِمَنَاهِجِهِمُ الفَاسِدَةِ ، وَكُتُبِهِمِ المَلِيئَةِ بِالضَّلال ، وَنَشْرُهُمْ لَهَا ، وَذَبُّهُمْ عَنْهَا ، وَدَفْعُ الشَّبَابِ إِلَى العَبِّ وَالنَّهَلِ مِنْهَا ؛ مِمَّا كَانَ لَهُ أَسْوَأُ الآثَارِ عَلَى الأُمَّةِ وَشَبَابِهَا مِنْ تَكْفِيرٍ وَتَدْمِيرٍ ، وَحُرُوبٍ مُسْتَمِرَّةٍ ، وَسَفْكِ دِمَاءٍ ، وَانْتِهَاكِ أَعْرَاضٍ .

٣ـ وَمِنْهَا : أَنَّهُمْ قَدْ دَفَعَتْهُمْ أَهْوَاؤُهُمْ إِلَى رَمْيِ أَنْفُسِهِمْ وَأَتْبَاعِهِمْ فِي هُوَّةِ الإِرْجَاءِ الغَالِي الَّذِي أَدَّى إِلَى التَّهْوِينِ مِنْ خُطُورَةِ البِدَعِ الكُبْرَى ـ بِمَا فِيهَا البِدَعُ الكُفْرِيَّةُ ـ ؛ مِمَّا أَوْهَنَ الحِسَّ السَّلَفِيَّ ، وَالغَيْرَةَ عَلَى دِينِ اللَّهِ وَحَمَلَتِهِ مِنْ صَحَابَةٍ كِرَامٍ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ ؛ بَلِ التَّهْوِينِ مِنْ شَأْنِ الطَّعْنِ فِي بَعْضِ الأَنْبِيَاءِ .

٤ـ وَمِنْهَا : أَنَّ أَهْوَاءَهُمْ قَدْ دَفَعَتْهُمْ إِلَى وَضْعِ المَنَاهِجِ الفَاسِدَةِ لِلذَّبِّ عَنِ البِدَعِ وَأَهْلِهَا ، مِثْلَ مَنْهَجِ المُوَازَنَاتِ بَيْنَ الحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ، وَمَا يَدْعَمُهُ مِنَ القَوَاعِدِ الفَاسِدَةِ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى مُعَارَضَةِ مَا قَرَّرَهُ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ ، وَإِلَى

هَدْمِ السُّنَّةِ وَعُلُومِهَا -لا سِيَّمَا عِلْمُ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيـلِ- [١] الَّـذِي امْتَلأتْ بِهِ المَكْتَبَات.

بالإِضَافَةِ إِلَى مُسَاوِئَ أُخْرَى وَضَلالات.

نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يُنْقِذَ الشَّبَابَ مِنْ شُرُورِ هذهِ الفِئَةِ وَوَيْلاتِهَا، وَعَوَاقِبِهَا الوَخِيمَةِ -فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ-.

وَفِـي النِّهَايَـةِ: يَنْبَغِـي أَنْ يُوصَـفَ هَـؤلاءِ بِـأَنَّهُمْ: غُـلاةُ مُرْجِئَةِ العَصْرِ، قَبْلَ وَصْفِهِمْ بِأَنَّهُمْ: خَوَارِجُ العَصْرِ» [٢].

أَقُولُ: فَالمُتَّهِمُ غَيْرَهُ -بِغَيْرِ حَقٍّ- بِالإِرْجَاء، هُـوَ أَوْلَـى بِـهِ -حَقًّا- بِلا اسْتِثْنَاء!!

فَالحَالُ مَعَ (هَؤلاء) (!) عَلَى وَفْقِ مَا كَانَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْـدِ الرَّحْمـنِ -رَحِمَـهُ اللَّـهُ- يَقُـولُ -وَيُكَـرِّرُ-: (رَمَتْنِـي بِدَائِهَـا وَانسَلَّتْ)!!

---

(١) وَالتَّهْوِينُ مِنْ شَأْنِ هذَا العِلْمِ الكَبِير: مِنْ بِدَعِ الإِرْجَاءِ الخَطِير!

وَقَدْ قِيلَ قَدِيماً -فِي أَهْلِهِ-: «لَوْلا حَمَلَةُ المَحَابِر؛ لَخَطَبَتِ الزَّنَادِقَةُ عَلَـى المَنَابِر»!!

(٢) المرجع السابق.

■ **مِن آخِرِ ما كتب شيخُنا الإمام :**

ولِشَيْخِنَا الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ كَلِمَةٌ رَائِقَةٌ فِي الجُزْءِ السَّابِعِ مِنْ كِتَابِ «سِلْسِلَةِ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ» وهو آخِرُ مَا كَتَبَهُ شَيْخُنَا ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فِي هَـذَا الكِتَابِ الفَذِّ العُجَابِ ـ، فَقَدْ أَوْرَدَ فِيهِ (بِرَقْمِ : ٣٠٥٤) إِحْدَى طُرُق حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ ـ بِرِوَايَاتِهِ ، وَزِيَادَاتِهِ ـ ، وَبَوَّبَ عَلَيْهِ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بِقَوْلِهِ :

«حَدِيثُ الشَّفَاعَةِ ، وَأَنَّهَا تَشْمَلُ تَارِكِي الصَّلاةِ مِنَ المُسْلِمِينَ [1]» .

ثُمَّ تَكَلَّمَ نَحْواً مِنْ ثَلاثِينَ صَفْحَةً فِي تَثْبِيتِ هَـذَا الحُكْمِ ـ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ الخِلافِيَّةِ [2] (الاجْتِهَادِيَّةِ) المَشْهُورَةِ ـ ، وَرَدِّ مَا

---

(١) ولا يلزمُ مِن هذا الحُكمِ ـ بداهةً ـ التقليلُ مِن شأنها ، فضلاً عن التهوينِ مِن ضلال تاركها وفجوره ؛ وإلا قيل ذلك ـ تماماً ـ في تارك الزكاة ، أو الصيام ، أو الحجّ !! وهو باطلٌ ـ بالاتّفاق ـ ؛ فتنبّه .

(٢) وَقَدْ قَالَ (د . سَفَر الحَوَالِي) فِي كِتَابِهِ «الظَّاهِرَة» (٢/ ٦٥٠) ضَارِباً بِخِلافِ العُلَمَاءِ ـ العَالِي ـ عُرْضَ الحَائِطِ !ـ وَذَلِكَ بَعْدَ زَعْمِهِ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ عَلَى تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلاةِ !!ـ : «وَلَمْ يَقُلْ : إِنَّ تَارِكَهَا غَيْرُ كَافِرٍ ؛ إِلا مَنْ =

خَالَفَهُ ، وَخَتَمَ بَحْثَهُ ـرَحِمَهُ اللَّهُـ بِقَوْلِهِ :

■ **حول رسالة «حكم تارك الصلاة» :**

«ثُمَّ طَبَعْتُ هذَا البَحْثَ فِي رِسَالَةٍ خَاصَّةٍ بِعُنْوانِ «حُكْمِ تَارِكِ

= تَأثَّرَ بِالإِرْجَاءِ ؛ شَعَرَ أمْ لَمْ يَشْعُرْ» !!

وَلَقَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا (التَّعْبِيرُ) ـالغَرِيبُ المُرِيبـ بِقَوْلِ (الكَوْثَرِيِّ) فِي كِتَابِهِ «التَّأنِيب ..» (ص٤٤) ـمُدَافِعاً عَنِ الحَنَفِيَّةِ ! وَرَادًّا وقوعَهم بِالإِرْجَاءِ !!ـ قَائِلاً :

«... وَالإِرْجَاءُ ـبِالمَعْنَى الَّذِي هُمْ يَقُولُونَ بِهِ !ـ هُوَ مَحْضُ السُّنَّةِ ، وَمَنْ عَادَى ذَلِكَ لاَ بُدَّ أنْ يَقَعَ فِي مَذْهَبِ الخَوَارِجِ أوِ المُعْتَزِلَةِ ؛ شَاعِراً أوْ غَيْرَ شَاعِرٍ» !!!

قُلْتُ : ألَيْسَ هَذَا ـكَذَاكَـ ؛ وَإنْ تَبَاعَدَتْ أطْرَافُهُمَا ؟!!

أقُولُ : فَأيْنَ تِلْكَ الدَّعْوَى الظالمة مِنْ حَقِيقَةِ العِلْمِ ؟!

وَأيْنَ هِيَ مِنْ آدَابِ الخِلاف ؟! وَأصُولِ الاخْتِلاف ؟!

وَأيْنَ صَاحِبُهَا مِنَ الإِمَامَيْنِ الأحْمَدَيْنِ الكَبِيرَيْن ؟! وَمَا أصَّلاهُ ـفِي هَذِهِ المَسْألَةِـ مِنْ أحْكَامٍ تَمْلأُ الصَّدْرَ وَالعَيْن ؟!

أقُولُ : هذَا مِنْ هذَا ـعَفَا اللَّهُ عَنْهُـ كَلامٌ مُلْقىً عَلَى عَوَاهِنِهِ ، وَعَدَمُ إتْقَانٍ لِعِبَارَتِهِ ؛ أوْ أنَّهُ فَهْمٌ مَغْلُوط ، وَقَوْلٌ غَيْرُ مَضْبُوط ...

الصَّلاةِ»[١]، فَنَفَعَ اللَّهُ بهَا مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ، وَاسْتَنْكَرَ بَعْضُ المُؤَلِّفِينَ مَا فِيهِ مِنَ الحُكْمِ: أَنَّ تَارِكَ الصَّلاةِ كَسَلاً -مَعَ إيمَانِهِ بِهَا- لَيْسَ بِكَافِرٍ -لِمُخَالَفَتِهِ إِيَّاهُ عَقِيدَةً؛ فَهُوَ بِهذَا الاعْتِبَارِ مُخَالِفٌ لَهُ-، وَهُوَ[٢] عَمَلٌ قَلْبِيٌّ، وَاللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- ضَمِنَ أَنْ لا يُضَيِّعَهُ؛ كَمَا قَالَ أَبُو سَعِيدٍ [الخُدْرِيُّ] فِي الحَدِيثِ -هذَا-: «فَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْ بِهذَا الحَدِيثِ؛ فَلْيَقْرَأْ هذِهِ الآيَةَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ..﴾».

وَبِالنَّظَرِ إِلَى تَرْكِهِ الصَّلاةَ: فَهُوَ مُشَابِهٌ لِلْكُفَّارِ عَمَلاً؛ الَّذِينَ يَتَحَسَّرُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَقُولُونَ وَهُمْ فِي سَقَرَ: ﴿لَمْ نَكُ مِنَ المُصَلِّينَ . وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ المِسْكِينَ﴾، فَكُفْرُهُ كُفْرٌ عَمَلِيٌّ؛ لأَنَّهُ عَمِلَ عَمَلَ الكُفَّارِ، فَهُوَ كَالتَّارِكِ لِلزَّكَاةِ؛ وَقَدْ صَحَّ الحَدِيثُ -أَيْضاً- أَنَّ مَانِعَ الزَّكَاةِ يُعَذَّبُ يَوْمَ القِيَامَةِ بِمَالِهِ الَّذِي كَانَ مَنَعَهُ،

---

(١) وَمَعَ ذلِكَ يُشَكِّكُ (الدكتور) سفر الحَوالي بِهَا -أحياناً! وإلا فيثبتها متناقضاً في أحيانٍ أخرى !!-، وذلك فِي «الظَّاهِرة ...» (٢/ ٧٥٩)؛ بِوَصْفِهِ إِيَّاهَا -غَامِزًا-: «المَنْسُوبَة للشَّيْخِ الأَلْبَانِي»!!

(٢) أيْ: إيمَانُ التَّارِكِ لِلصَّلاةِ -بِهَا-؛ فَمَن هَذَا حَالُهُ «لَمْ يَتْرُكِ الوَاجِبَ كُلَّهُ»؛ كَمَا قَالَ شَيْخُ الإسْلامِ فِي «المَجْمُوعِ» (٢٠/ ٩٠ - ٩١).

ثُمَّ يُسَاقُ إِمَّا إِلَى الجَنَّةِ ، وَإِمَّا إِلَى النَّار .

■ تأويل (سَفَر) ، وتعطيله :

وَلَكِنَّ المُؤَلِّفَ المُشَارَ إِلَيْهِ -هَدَانَا اللَّهُ وَإِيَّاهُ- تَأَوَّلَ هذَا الحَدِيثَ -كَمَا تَأَوَّلَ حَدِيثَ المَانِعِ لِلزَّكَاةِ- تَأْوِيلاً عَطَّلَ دِلالَتَهُ الصَّرِيحَةَ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنَ الفَرْقِ بَيْنَ الكُفْرِ الاعْتِقَادِيِّ وَالكُفْرِ العَمَلِيِّ ؛ مَعَ أَنَّهُ قَدْ صَحَّ هذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَعْضِ تَلامِذَتِهِ[1] ، وَجَرَى عَلَيْهِ مَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَتْبَاعِ السَّلَفِ ؛ كَابْنِ القَيِّمِ وَشَيْخِهِ[2] -كَمَا تَقَدَّمَ فِي هذَا البَحْثِ- ؛ وَمَعَ ذلِكَ لَمْ يُعَرِّجْ عَلَيْهِ المُومَى إِلَيْهِ مُطْلَقاً ، وَلَوْ لِرَدِّهِ ؛ وَلا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهِ ! وَاللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ : ﴿أَفَنَجْعَلُ المُسْلِمِينَ كَالمُجْرِمِينَ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ ؟!

■ كَتْمٌ للعلم :

وَكَذلِكَ صَرَفَ المُؤَلِّفُ المَذْكُورُ نَظَرَهُ عَنْ حَدِيثِ : «إِنَّ

---

(١) وَهُوَ قَوْلُهُ : «كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ» -وَلَهُ أَلْفَاظٌ أُخْرَى- ، وَهذَا (قَاصِمَةُ ظَهْرِ جَمَاعَةِ التَّكْفِيرِ ، وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الغُلاةِ) -كَمَا قَالَ شَيْخُنَا فِي «الصَّحِيحَة» -نفسِه- (٧/ ١٣٥)-.

(٢) انظُرْ كتابَنا : «تَنويرَ الأرْجَاءِ ..» (ص ٩١-٩٢).

لِلإِسْلامِ صُوىً ...» الصَّرِيحِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ : «مَنْ تَرَكَ سَهْماً ؛ فَهُوَ سَهْمٌ مِنَ الإِسْلامِ تَرَكَهُ» ، وَبَيْنَ : «مَنْ تَرَكَ الأَسْهُمَ كُلَّهَا ؛ فَقَدْ نَبَذَ الإِسْلامَ كُلَّهُ»[1] ، فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ بِجَوَابٍ !! وَلا أَسْتَبْعِدُ أَنْ يُحَاوِلَ تَأْوِيلَهُ أَوْ تَضْعِيفَهُ ؛ كَمَا فَعَلَ بِغَيْرِهِ مِنَ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ !!

■ **غُلُوُّ (سَفَر) ، ومخالفته :**

وَبِالجُمْلَةِ ؛ فَمَجَالُ الرَّدِّ عَلَيْهِ وَاسِعٌ جِدًّا ، وَلا أَدْرِي مَتَى تَسْنَحُ لِيَ الفُرْصَةُ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ[2] ! وَبَيَانِ مَا يُؤْخَذُ عَلَيْهِ ـ فِقْهاً

---

(١) وَهُوَ مُخَرَّجٌ فِي «الصَّحِيحَةِ» (رَقم : ٣٣٣).

وقَدْ عَلَّقَ شَيْخُنَا ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فِي (الاسْتِدْرَاكِ) المُلْحَقِ بِـ «السِّلْسِلَةِ الصَّحِيحَةِ» (مُجَلَّد ١/ قسم ٢ / ص ٩٣٥ ـ الطَّبْعَةُ الجَدِيدَةُ) بِقَوْلِهِ :

«أَقُولُ : فهذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ (المُسْلِمَ) لا يَخْرُجُ مِنَ الإِسْلامِ بِتَرْكِ شَيْءٍ مِنْ أَسْهُمِهِ ـ وَمِنْهَا الصَّلاةُ ـ ، فَحَسْبُ التَّارِكِ أَنَّهُ فَاسِقٌ لا تُقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ ، وَيُخْشَى عَلَيْهِ سُوءُ الخَاتِمَةِ».

(٢) ثُمَّ يَسَّرَ اللَّهُ ـ تَعَالَى ـ لِشَيْخِنَا ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ قِرَاءَةَ هذَا الكِتَابِ المُشَارِ إِلَيْهِ ـ «الظَّاهِرَة ...» ـ جُمْلَةً ـ ، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ تَعْلِيقَاتٍ مُخْتَصَرَةً ، لَكِنَّهَا ـ بِحَمْدِ اللَّهِ ـ قَوِيَّةٌ ...

وَهِيَ هَذِهِ ـ الَّتِي أُقَدِّمُ لَهَا ـ بَيْنَ يَدَيْكَ ـ أَخِي القَارِىءَ ـ .

وَحَدِيثاً !!ـ ، وَإِنْ كُنْتُ أَشْكُرُ لَهُ أَدَبَهُ وَلُطْفَهُ وَتَبْجِيلَهُ[١] لِكَاتِبِ هذِهِ الأَحْرُفِ ؛ وَدِفَاعَهُ عَنِ عَقِيدَةِ أَهْلِ الحَدِيثِ فِي أَنَّ الإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ، وَإِنْ كَانَ قَدِ اقْتَرَنَ بِهِ ـأَحْيَاناًـ شَيءٌ مِنَ الغُلُوِّ ، وَالْمُخَالَفَة ، وَالاتِّهَامِ بِالإِرْجَاءِ[٢] ؛ مَعَ أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّنِي أُخَالِفُهُمْ مُخَالَفَةً جَذْرِيَّةً ، فَأَقُولُ : (الإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ)[٣] ، وَإِنَّ (الأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ مِنَ الإِيمَانِ)[٣] ، وَإِنَّهُ (يَجُوزُ الاسْتِثْنَاءُ فِيهِ)[٣] ؛ خِلافاً لِلمُرْجِئَةِ ، وَمَعَ ذلِكَ رَمَانِي أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ بِالإِرْجَاءِ ! فَقَلَبَ بِذلِكَ وَصِيَّةَ النَّبِيِّ ﷺ : «وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُهَا ...»!!!

فَقُلْتُ : مَا أَشْبَهَ اليَوْمَ بِالبَارِحَةِ ! فَقَدْ قَالَ رَجُلٌ لابْنِ المُبَارَكِ : «مَا تَقُولُ فِيمَنْ يَزْنِي وَيَشْرَبُ الخَمْرَ ؛ أَمُؤْمِنٌ هُوَ ؟

---

(١) تأمَّل حُسْنَ الظنّ ـهذاـ مِن شيخنا ـ رحمه اللّه ـ مع سوءِ الصنيع ـ ذاك ـ مِن (سَفَر) ـ هداه اللّه ـ !!

(٢)وهو (بِهذا) : ينقضُ (ذاك) !! ـ كما سيُشيرُ شيخُنا ـ بَعْدُ ـ .

(٣) وَهَـذِهِ أُصُولُ أُصُولِ أهـلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَـةِ ؛ فِي الـرَّدِّ عَلَـى المُرجِئَةِ ... ثُمَّ يُقَالُ ... وَيُقَالُ !! فَإِنَّا لِلّهِ ، وَإِنَّا إِلَيهِ رَاجِعُون ...

قَالَ : لا أُخْرِجُهُ مِنَ الإِيمَانِ ؛ فَقَالَ الرَّجُلُ : عَلَى كِبَرِ السِّنِّ صِرْتَ مُرْجِئاً !؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ المُبَارَكِ : إِنَّ المُرْجِئَةَ لا تَقْبَلُنِي ! أَنَا أَقُولُ : الإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ، وَالمُرْجِئَةُ لا تَقُولُ ذلِكَ ، وَالمُرجِئَةُ تَقُولُ : حَسَنَاتُنَا مُتَقَبَّلَةٌ ، وَأَنَا لا أَعْلَمُ تُقُبِّلَتْ مِنِّي حَسَنَةٌ ! وَمَا أَحْوَجَكَ إِلَى أَنْ تَأْخُذَ سُبُّورَةً فَتُجَالِسَ العُلَمَاءَ» ، رَوَاهُ ابْنُ رَاهَوَيْه فِي «مُسنده» (٣/ ٦٧٠ـ٦٧١).

■ اتّهام ظالم :

قُلْتُ : وَوَجْهُ المُشَابَهَةِ بَيْنَ الاتِّهَامَيْنِ الظَّالِمَيْنِ هُوَ الاشْتِرَاكُ بالقَوْلِ مَعَ المُرْجِئَةِ فِي بَعْضِ مَا يَقُولُهُ المُرْجِئَةُ[1] ؛ أَنَا بِقَوْلِي بِعَدَمِ تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلاةِ كَسَلاً ، وَابْنُ المُبَارَكِ فِي عَدَمِ تَكْفِيرِهِ مُرْتَكِبَ الكَبِيرَةِ !

وَلَوْ أَرَدْتُ أَنْ أُقَابِلَهُ بِالمِثْلِ لَرَمَيْتُهُ بِالخُرُوجِ[2] ؛ لأَنَّ الخَوَارِجَ يُكَفِّرُونَ تَارِكَ الصَّلاةِ ، وَبَقِيَّةِ الأَرْكَانِ الأَرْبَعَةِ !

وَ ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الجَاهِلِينَ﴾ ».

---

(١) مِمَّا لَمْ يُخَالِفُوا فِيهِ الحَقَّ ـبَدَاهَةًـ ، وانظر كتابي «الردّ البرهاني» (ص٤٨_٥١) .

(٢) أيْ : فِي مَسْأَلَةِ تَارِكِ الصَّلاةِ ...

أَقُولُ : هذَا -بِطُولِهِ- كَلامُ شَيْخِنَا -رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ- عَلَى وَجْهِ الإِنْصَاف ، وَهُوَ وَافٍ كَاف ، وَلأَهْلِ الحَقِّ شَاف !!

■ **موافقة (سفر) -قديماً !- لأهل الحقّ :**

وحتّى تكتمل (الصورةُ) من جوانبها -كافّة- لا بُدّ من سَوْق كلامٍ آخر لـ(د. سفر الحوالي) -قبل حرب الخليج (الثانية) الّتي كانت كاشفةً لأقنعة الحِزبيِّين ، وأفكارهم القبيحةِ المنحرفة !- ؛ وذلك في كتابه «منهج الأشاعرة في العقيدة» (ص٧٤-٧٥) ، حيث قال -ضمن كلامٍ- :

«مِن ألفاظِ الوعيدِ «الضَّلال» ؛ وهو ليس مُرادِفاً للكفرِ بإطلاقٍ ؛ إلاّ عند من يجهلون أوضحَ بَدَهِيّاتِ العقيدةِ ، فإذا أُطلقَ على أحدٍ مِن أهل القِبلةِ : فالمرادُ به المعصيةُ في الاعتقاداتِ ، كما أنّ لفظَ «الفسق» يُطلق على المعصيةِ في الأعمال .

مع أنَّ الضلالَ والفسقَ يُطلَقان على الكفرِ -أيضاً- ، كما في قولِهِ -تعالى- : ﴿وَمَنْ يُشرِكْ باللّه فَقَدْ ضلَّ ضلالاً بَعِيداً﴾ ، وقولِهِ : ﴿وَلَقَد أنزَلْنا إِلَيكَ آياتٍ بيِّناتٍ وما يَكفُرُ بها إلاّ الفاسِقون﴾ .

لكنْ ؛ إذا كانت كلمةُ (الكُفر) -نفسُها- تُطْلَقُ في الأحاديثِ ولا يُراد بها الكفرُ الأكبرُ المخرجُ من الملّة ؛ كما في قوله ﷺ في «الصحيح» : «سِبابُ المسلم فسوقٌ ، وقتالُه كفرٌ» ؛ فكيف بلفظتي (الفسق) و(الضلال) اللّتينِ دون ذلك في الوعيدِ ؟!

ولماذا هذا التفريقُ بين نصوصِ الكتابِ والسُّنّة ، وقد فسّر السلف -رضي اللّه عنهم- قولَه -تعالى- : ﴿وَمَنْ لم يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللّه فأولئِكَ هُمُ الْكافِرُونَ﴾ بأنّه : كفرٌ دونَ كفرٍ ، أو : كفرٌ لا يخرج من الملّة .

قال ابنُ القيِّم في «كتاب الصّلاة وحكم تاركها» : «وهذا قولُ الصحابةِ -جميعاً-» ، وجاء ذلك عن ابن عبّاس من الصحابة ، وعطاءٍ وطاووسٍ من التّابعين وأبو[1] عُبيد والإمام أحمد من تابع التّابعين ، وكذلك جاء عن الإمام البخاريّ في «صحيحه» ، وغيرهم من الأئمة والعلماء ما لا يُحصيهم إلاّ اللّه -تبارك وتعالى- . . .» !

---

(١) كذا ! والصواب : أبي .

إلى آخرِ ما قال [١] ! !

فأقولُ :

وهو -بهذا التأصيل- موافقٌ لعُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ المتقدّمين -كالإمام أحمد- ، والمتأخّرين -كابن تيميّة وابن القيِّم- ، والمعاصرين -كابن باز ، والألباني ، وابن عُثيمين- . .

ولكنْ :

إذا بهِ ينكُصُ على (عَقِبَيْهِ) ، ويتّهِمُ القائلَ هذا القولَ بموافقةِ المرجئةِ ! أو الإرجاء ! !

■ **اضْطرابٌ ، وتناقضٌ :**

فهل (قولُ الصحابة -جميعاً-) صار باطلاً ، بعد أن كان حقّاً ؟ !

أم ماذا ؟ !

فإنْ لم يَضْبطِ الحقَّ في الأولى ! ! فَهَلْ (نضمن) أن يضبطَهُ في (الآخِرة) ؟ !

---

(١) وفي كلامِهِ -بعدُ- ما ينقضُ هذا ، أو يتناقضُ معه !!

وأحلاهما مرٌّ ، وخيرهما شرٌّ !

ولماذا هذا التغيُّر ، والتبدّل[1] ؟ !

وما هي دوافعهُ ؟ !

دينيّة شرعيّة ، أم سياسيّة (واقعيّة) ؟ !

---

(١) وقد زُرناه في منزله في مكّة ـقبل بضع سنوات ـ في أيـام الحـجّ ليلـة يوم التروية ـ بصحبة الأخ الشيخ سليم الهلالي ـ وأخ ثـالث مـن طلبـة العلـم في الرياض ، وكان ولدُهُ عبدُ الرحمن ـآنذاك ـ صغيراً ـ في المجلس ـ .

وقد تكلّمنا معه في عدد من الأمور ؛ و(أظهر) مُوافقةً تامّةً لما طرحنـاه ، وذكرناه . . .

ومّما لا أنساه ـبل لا ننساه ! ـ في ذلك المجلس ـ عرضُهُ علينا تأليف كتاب مشترك في (منهج التغيير عند أهل السُّنّة والجماعة) ! !

ومِثلُهُ : طلبُهُ مِنّا أن نقومَ بنُصح (رفيقه = سلمان العوْدة) للتخفيفِ مـن حِدّة تَهييجهِ في دُروسهِ ومُحاضراتهِ ! ! لكونهِ لم يستجب لنصحه ـهو ـ !

. . .فضلاً عن قضايا أُخَرَ ؛ لعلّه يأتي (وقتٌ) لِسَرْدِها بالتفصيل ! !

والعَجبُ لا يكادُ يَنْقضي مـن كـلامٍ لـه ـبَعْـدَ المجلـس ! ـ زَعَـم فيـه أنَّ زيارتَنا له كانت للإجابة على بعض (إشكالات) وقعت لنا ؛ أجابنا هو عليها !!

فإنّا لله ، وإنّا إليه راجعون . . .

وماذا وراءَ هذا ـكُلِّه ـ ؟ !

أم أنَّه (الانْبِهَارُ) بجهالات ، وضلالات ، وانحرافات (سيِّد قُطب) لصياغتِها ـوَقَوْلَبَتِهَا ـ مِن جديد ! وتصديرِها تحت عَبَاءَةِ (السلَف) التَّليد ! !

■ **تناقض (سيّد) في الحكم والحاكميّة :**

وإنِّي لأَكادُ أجزمُ أنَّ «ظلال» سيِّد ، و«معالمه» ، وسائر تساويده (تلُفّ وتدور) حولَ مسألةِ (الحُكم) و(الحاكميّة) ـوما يُطيف بهما !ـ ؛ بحيث لو أُحْصِيت مواضعُ بحثه لهما ـأو ذِكْرِهِ إيّاهما !ـ في تساويده : لتجاوزت المئاتِ ـبيقين ـ !

معَ أنَّ (سيِّداً) ـفي هذه المسألةِ ـ كتلميذه (الروحي !) يتناقضُ :

فها هو يقولُ في «ظلاله» (١/ ٢٥٧) على قوله ـتعالى ـ : ﴿مَتَاعاً بالمعروف حقّاً على المحسنين﴾ : «فللزوجة ولوليها إن كانت صغيرة أن تعفو وتترك ما يفرضه القانون» !

وقد تعقّبه الشيخ عبد اللّه الدّويش ـرحمه اللّه ـ في كِتابه «المورد الزلال» (ص٢٨ـ٣٠) قائلاً :

«إسنادُه الفرضَ إلى القانون مما ينكَر عليه ؛ لأنّه بين

أمرين :

ـ إن كان يقصد الكتاب والسنّة فقد أخطأ في تسميتهِ قانوناً ؛ فإنّه يُسمى حكماً شرعيّاً لا قانوناً ، ولِذلِك لم يرد تسْمِيتُه بذلك لا في الكتاب ، ولا في السُّنّة ، ولا في كلامِ العلماء ، وإنّما سماه به من اتّصل بالغربيين وتأثّر بهم ، فلا ينبغي للمسلم أن يعدل عن الاسمِ المعروف في الكتاب والسُّنة ومضى عليه خير الأمّة : إلى اسم مبتدع قد صار شعاراً لمن يحكم بغير ما أنزل اللّه .

ـ وإن كان قصدُه بالقانون نظاماً غير ما دلّ عليه الكتاب والسُّنّة : فشناعةُ مثلِ هذا أشهرُ من أن ينبّه عليها في هذا المختصر...» .

. . .ومع ذلك فهو يغلو في (الحاكميّة) ؛ بحيث يكاد يعزو كُلَّ خللٍ أو انحرافٍ (في العالَم) إليها ـأو ما يُلحَق بهاـ ، فقد قال في «ظلاله» (٣/ ١٣١٧) على قوله تعالى : ﴿وإلى مدين أخَاهُم شعيباً قال يا قوم اعبدوا اللّه...﴾ ، إلى قوله : ﴿فأوفوا الكيل والميزان﴾ :

«ونُدرك من هذا النّهي أنّ قوم شُعيب كانوا قوماً مشركين

لا يعبدون اللّه وحده، إنّما يشركون معه عباده في سلطانه، وأنّهم ما كانوا يرجعون في معاملاتهم إلى شرع اللّه العادل، إنّما كانوا يتّخذون لأنفسهم من عند أنفسهم قواعدَ للتعامل، ولعلّ شركهم إنّما كان في هذه الخصلة».

وقد تعقّبه الشيخ عبد اللّه الدّويش ـرحمه اللّهـ في «المورد الزلال» (ص٧٩) ـبقولهـ: «شركهم هو عبادتهم مع اللّه غيره ـكما قال ـتعالىـ عنهمـ أنّهم قالوا: ﴿ يا شعيب أصلاتك تأمرك أن تترك ما يعد آباؤنا..﴾الآية».

■ سيّد قطب وتجويزُهُ (التشريع):

...وممّا يؤكّد عدم وضوح (قضيّة الحاكميّة) ـبصورتها الشرعيةـ في ذهنه (!)، وعلى قلمِهِ (!!) ـأو أنّه (لعلّه) له فيها اصطلاحات (خاصّة) كاصطلاحات الصوفيّة !!ـ قوله في «ظلاله» (٣/ ١٦٦٩) في قوله ـتعالىـ: ﴿إنّما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ الآية:

«وفي الرقاب؛ ذلك حين كان الرّق نظاماً عالميّاً تجري المعاملة فيه على المثل في استرقاق الأسرى بين المسلمين وأعدائهم، ولم يكن للإسلام بُدّ مِن المعاملة بالمثل؛ حتى

يتعارف العالم على نظام آخر غير الاسترقاق»اهـ.

وقد تعقَّبه صاحبُ «المورد الزلال» ـرحمه اللّهـ (ص٩١) بقولهِ:

«قوله: «حتّى يتعارف العالم على نظامٍ آخر غير الاسترقاق» كلامٌ مردودٌ؛ لأنّه ليس لأحد أن يَشْرَعَ للناس نظاماً يخالف ما جاء في الشّرع، وقد دلّ الشرع على أنّ المسلمين إذا دَعَوُا الكفار إلى الإسلام، فامتنعوا من الإسلام وبذل الجزية إن كانوا ممّن تؤخذ منهم، فقوتلوا واستولي عليهم؛ جاز استرقاقهم، كما هو معلوم من سيرة النّبيّ ﷺ وأصحابه ـرضي اللّه عنهمـ.

وإذا مضى عصر النّبيّ ﷺ وأصحابه والقرون المفضّلة ومن بعدهم؛ فكيف يحدث بعدهم نظام غير ما فعلوه وقرروه؟! وهل هذا إلاّ كما قال ـتعالىـ: ﴿أم لهم شركاء شَرَعُوا لَهُم مِنَ الدِّين ما لَم يأذن به اللّه﴾ ؟!».

■ **حقيقة (العبادة) عِند (سيّد):**

أقول: وإنَّ اضطراب (سيّد) الفِكريَّ = العقائديَّ ـهذاـ الشَّديدَ!! ـ: لَيَظْهَرُ جليّاً في (مدْحِهِ) ـ في «ظلاله»

(٦/ ٣٢٩١) ـ بعضَ العابدين للّه ؛ مِمَّن (لا ينظرون وراء ذلك إلى جنّة أو إلى نار ، ولا إلى نعيم أو عذاب ـعلى الإطلاقـ) ! !

ثم عزّز (فتواه) ـهذه !ـ بالنّقل عن رابعةَ العَدَويّة ـالشخصيّة القلِقة ! الصوفيّةـ ! !

. . .هكذا يكون فهمُه لـ(حقيقة لا إله إلاّ اللّه) ! ! !

وهكذا ـفِعلاًـ يكون حالُ أكثر من تكلّم في (حقيقة لا إله إلاّ اللّه) ـكما زَعمَ (سَفَر) ! !ـ !

... نعم ؛ هو كذلك ! ولكنْ ؛ على غير نهج العلمِ ، وعلى خلاف طريقة أهل السُّنّة . . .

بل انحِرافاً ، وتطرُّفاً[1] . . .

جهلاً ، وتعدِّياً . . .

---

(١) وأمّا مَنْ أراد التوسُّطَ (!) بِحَالِ (سيِّدٍ) ـ هـذا ! ـ بِغير حقٍّ ـ مُتأرجحاً بين (الغُلُوِّ ، والجفاء) ـ فسَوَّدَ ، وتكلَّم ـ : فهو ـغفر اللّه له ، وهداهُ ، وسدَّده ـ : لَم ينصُر سُنَّةً ! ولَم يكْسِر بِدْعةً !!

بل أضاع الحقَّ ... وضيَّع أهلَهُ !!!

وختاماً :

فهذه -أخي القارئ- بين يَدَيْك ، وأمامَ عينَيْك - تعليقاتُ شيخِنا الهُمام ، الوالد الإمام أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدّين الألباني -تغمّده اللّه برحمتِه- على هذا الكتاب «الظـاهرة»[(١)] - ،

---

(١) ولقد رأيتُ (حواليًّا) آخرَ -هو عبدُ اللّه الشمْراني -بإثبات الميم !- يكتبُ كتاباً (ظـاهرُه فيـه الرحمـة ، وباطنـه مـن قِبَلِـهِ العـذاب) يُسمِّيه «ثَبَتَ مؤلّفات الإمام الألباني»[(أ)] ! ! والحقّ أنّ هذا الكتاب جمّاعُ شُبَه ! وحمّالُ رِيَب ! !

مِن ذلك : كلامه حول كتاب «الظاهرة» -هذا- حيث قال (ص٥٩) :

«و«ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي» كتاب نفيس في موضوعه ، ضاق به البعض ، لما أبان عن رأي الشيخ -رحمه اللّه- في بعض المسائل ، فشغّبوا على الكتاب ، ونبذوه ، وتكلّموا فيه ، وفي مؤلّفه ، وفيه الكثير من الحق الّذي لا خلاف فيه» ! !

وهو كلامُ متعصِّبٍ جهول ؛ لا يدري ما يقول ! !

وقد كان تساءَل -قبل ذلك بسطور- عن ردّ شيخنا -هذا- على كتاب=

....

(أ) ولقد أخبرني ناشرُهُ الأخ سعد الصُّميل -سدّده اللّه- أنّه نَشَرَ الكتابَ بناءً على تزكيةٍ مِن بعضِ زُملائه (!) - دون أن ينظر فيه ! - ، ثم إنه فوجِئَ بِهِ بعد نشره ! وأن ما فيه ساءهُ ، وأسخطه جدًّا !!

مختصرةً وجيزةً ؛ على وَفْقِ ما قيل : (كلام السلَف : قليل ؛ كثير

=«الظاهرة» ـقائلاًـ : «لا أعلم هل هذا الردّ خاص بالقسم الّذي ردّ فيه الشيخ سفر ـحفظه اللّهـ على الشيخ ناصرـ رَحِمَه اللّهـ في بعض المسائل ، أو أنّ هذا الردّ عامّ على الكتاب ؟ فاللّه أعلم» !

أقول : هُو ذا بين يديك ؛ فهو عامٌّ ـبالجملةـ في نقض الكتاب من أسِّهِ !!

وهذا (الحواليّ !) مُولَعٌ بذاك (الحواليّ !) ـولا أدري : تعصّباً قبليّاً ! أم نهجاً مغلوطاً !ـ ؛ فها هو يسلُكه (ص١٦١) ضمن (السلفيّين الأثريّين !) الّذين ردُّوا على شيخنا الألباني ، ورأس قائمتهم (شيخ الإسلام عبد العزيز بن باز ـرحمه اللّهـ) ! !

فهل (سَفَر) ـبعد (النُّبَذ) السّابقةِ يستحق أن ينالَ هذا الوصفَ ، وأن يُلْحَقَ بهذه القائمة ؟ !

ومِن شدّة ولع (الحوالي = بالحوالي) قوله (ص١٦٤) ـعند ذِكر مَنْ ردّ على الشيخ ضمن كتابـ ، قال : «فكثيرٌ ؛ وليس هذا على شَرْطي ، ومِن ذلك . . .» ! !

... فلم يذكر إلاّ هذا الكتاب «الظاهرة» ! فانظروا ـرحمكم اللّهـ واحكموا ! !

أقول : وفي كتابي «المعجم الكبير» ـوفي الخصوصِ حاشيته المسمّاة : «ردّ عنَت العاني ، الواقع في «ثبَت !» الشمراني ؛ لمؤلّفات الإمام الألباني»ـ تفصيلٌ يكشِفُ تلبيساته ! وتأصيلٌ يُبطل تدليساتهِ ! ! والحمد للّه . .

البَركة ، وكلام الخَلف : كثير ؛ قليل البرَكة) . .

وهي -بذا- تحتاجُ إلى تدقيق ذِهنيّ ، وإدراك عِلْميّ : لاستيعاب وجازتها ، وهضْمِ دقائِقها . . .

ولم أُرِدِ التعليق على شيء منها -البتَّة- ؛ مُكتفياً بنقلها كما هي -دونما شرح ، أو بيان[1]- . .

وهي -على ما هي عليه- تكفي طالبَ الحقّ ، وتقنعُه بالحقّ ، وتردُّه إلى الحقّ . .بالحقّ . . .

■ **كلمة حق :**

وأختم مقدّمتي هذه -وقد طالَتْ[2] !- بكلمةٍ جميلةٍ قالها باحثٌ متخصّص ، وكاتب مُنصِفٌ ؛ حيث قال[3] :

«ليس كلُّ مَن رُمِي بالإرجاء فهْوَ مُرجِئ ! لا سيّما في

---

(١) سِوى العنوان الأصلي للكتاب؛ إضافة إلى العناوين الفرعيّة المتضمنة تلخيصَ مجمل مضمونِ الانتقادِ.

(٢) وأنا مُتهيّئ للسفر ظهرَ غدٍ إلى الحجّ -إن شاء اللّه- ؛ فالذهن مُشتَّتٌ ، والقوّة واهنة ! ! واللّه الناصرُ . . .

(٣) «القَدَريّة والمرجئة» (ص١٢١) للدكتور ناصر العقل -سلّمه المولى وسدّده- .

عصرِنا هـذا ؛ فـإنّ أصحـابَ النّزعـةِ (التكفيريّـة) وأهـل التّشـدُّدِ -سواءً مِمَّن كانوا على مذاهـب الخـوارج ، أو مَـن دونهـم - مِـنَ الّذين (يَجهلون) قواعدَ السّلف في الأسماءِ والأحكـام- ، أقـول : إنّ أصحاب هذه النزعاتِ صاروا يرمُونَ المُخالِفينَ لهم من العُلماء وطُلاّبِ العلم بأنّهم مرجئة ! ! وأكثرُ مـا يكـونُ ذلـك في مسـائل الحكم بغيرِ ما أنزل اللّه ، ومسائل الولاءِ والبراء-ونحوها- .

وقد يقعُ بعضُ (المنتسـبين) للعِلْـمِ والسُّـنّة في شـيءٍ مـن ذلك [1] دونَ رَوِيَّةٍ ! !

بل مِن الجديرِ بالتّنويه : أنَّ بعضَ طلاّب العلمِ الكِبـار(! !) الّذين كتَبوا في مسائل التكفيرِ -في هذا العصـر- اتّهمـوا المُخـالِفين لهم في (التّوَجُّهات) : بالإرجاءِ ؛ في مسائلَ خلافيّة بـين السّـلف ، ولا تدخل -عند التّحقيق- في أصولِ الإرجاء» .

قُلـتُ : وهـذه الإشـارة -عنـدي- بيقـينٍ- مُوَجَّهـةٌ إلى (د.سفرٍ) -هذا- ، وكتابهِ «الظاهرة» -ذاك- !!

وما سَبَقَ -كلُّهُ- مِـن هنـا وهُنـاك! -لا يَعْـدُو ملاحظـاتٍ

---

(١) أي : في الرمي والاتّهام .

عابرةً(!) ، ونَقَداتٍ سريعةً . . .لكنّها قويّة ـوالحمد للّهـ . . .

وعليه ؛ فإنيّ (أرجو أن يتقبّله [د. سَفَر] بِصدرٍ رَحْبٍ)[1] !!

...وأمّا التفصيلُ ـبالتأصيلـ فمحلُّهُ كتابي : «حوار هادي مع (د .سفر الحوالي)»ـ يسّر اللّه إتمامَه على خيرٍ ، ونشـرَه على بِرٍّ ـ؛ إنّه ـسبحانهـ سميعٌ مجيب .

وصلّى اللّه على نبيّنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكتب

أبو الحارث الحلبي الأثري

ـ عفا اللّه عنه ـ

مساء يوم الاثنين

اليوم قبل الأخير من شهر ذي القعدة (سنة ١٤٢٢هـ)

---

(١) «الظاهرة» (٢/ ٧٢٩) ! .

وإني أحمد اللّهَ ـ تعالى ـ أخيراً ـ على ما وفّق ـ سبحانه ـ أولياء الأمور في بلاد الحرمين ـ أمراءَ وعُلماءَ ـ في منع هذا الكتاب ، والحجرِ عليه ـ لِخطـره وأثره ـ ؛ فجزاهم اللّه خيراً .

٧٥٨ تشكيك المناوئ في صحة قوله: «ولا إله إلا الله» مع ثبوتها [illegible]
بلا حرج [illegible] الحافظ

٤٤٢ إشارة المؤلف إلى من [illegible] الأكراد [illegible]
[illegible] الذين [illegible]
الأعمال من الإيمان!

٥١٨ [illegible] المؤلف أو المناوئ من [illegible] الإيمان [illegible]

٧٨٦ نسبته للأحناف بأنهم من المرجئة

٥٦ ذكره (الإرجاء المصري)

٤٠٧ تلخيصه مذهب أهل السنة [illegible] والاعتبار عليه

٥١٠ تفريقه بين [illegible] الإيمان [illegible]

٥٨١ حديث ... [illegible]

٥٩٣ [illegible]

٦١٢ حكم من كره شيئاً مما أنزل الله

٦٢٧ تفسيره (الجحود) بما يوافق مذهب الخوارج

٦٥٤ أنواع قتال أهل القبلة.

٦٦٨ [illegible]
[illegible] الكفر [illegible]

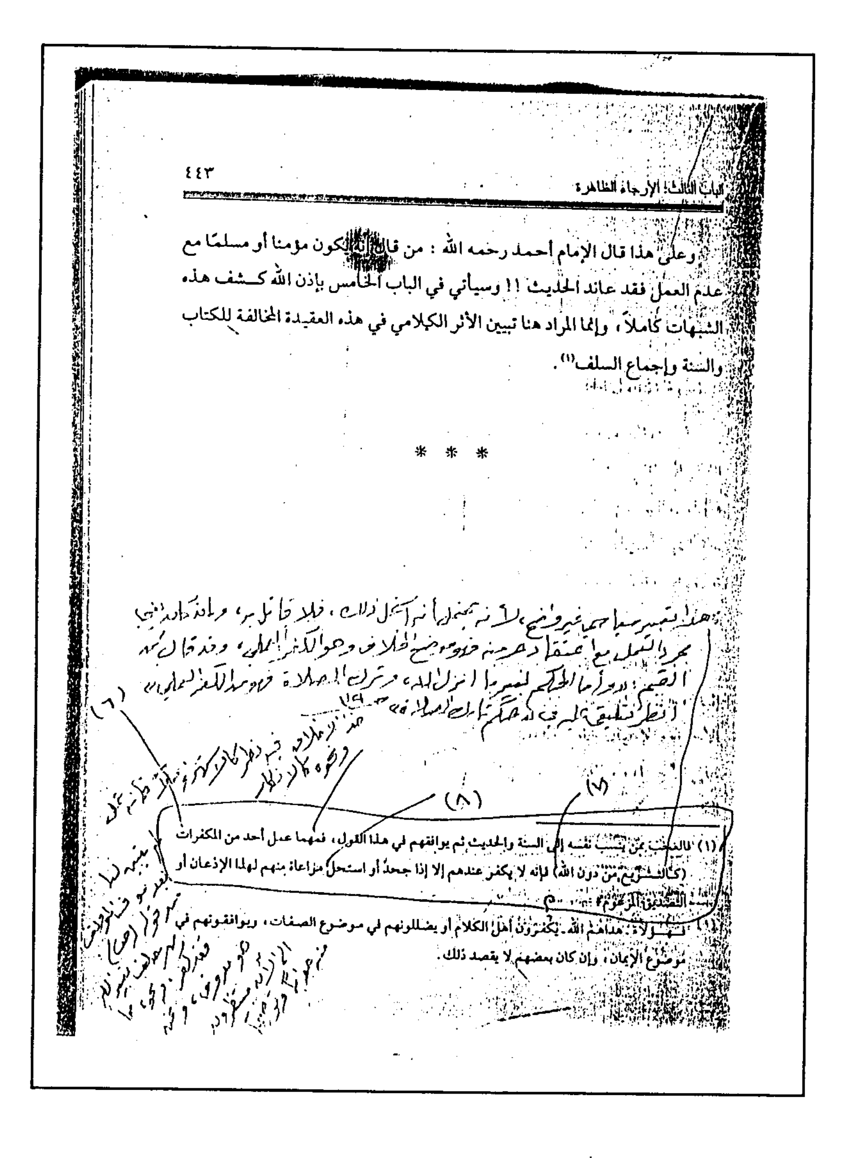
٦٨٦ حديث الإسلام علانية... [illegible] ضعيف!

٧٤٩ تشكيكه في صحة حديث [illegible] مراراً!

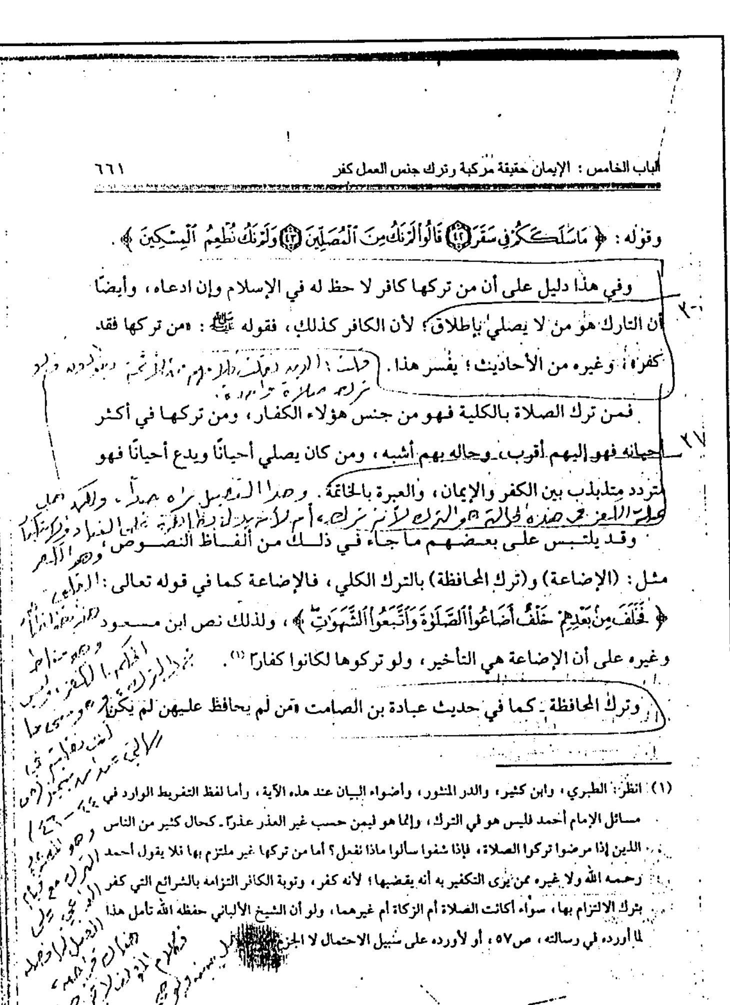
٧٠٤ ذكر المناط الحقيقي للتكفير، وغفل عما أنه عمل قلبي!

٢٨٨ [illegible] وهنا [illegible]

صورة فهرس ملاحظات شيخنا الألباني على الصفحة الأولى
من المجلّد الثاني لِكتاب «الظاهرة»! _ بِخَطِّه _



صورة نموذج مِن خطوط وتعليقات شيخنا الألباني
ـ رحمه الله ـ على الكتاب «الظاهرة» !



الباب الخامس : الإيمان حقيقة مركبة وترك جنس العمل كفر ٦٦١

وقوله : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ۝ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ۝ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴾ .

وفي هذا دليل على أن من تركها كافر لا حظ له في الإسلام وإن ادعاه ، وأيضًا أن التارك هو من لا يصلي بإطلاق ؛ لأن الكافر كذلك ، فقوله ﷺ : «من تركها فقد كفر» ، وغيره من الأحاديث ؛ يفسر هذا .

فمن ترك الصلاة بالكلية فهو من جنس هؤلاء الكفار ، ومن تركها في أكثر أحيانه فهو إليهم أقرب ، وحاله بهم أشبه ، ومن كان يصلي أحيانًا ويدع أحيانًا فهو متردد متذبذب بين الكفر والإيمان ، والعبرة بالخاتمة .

وقد يلتبس على بعضهم ما جاء في ذلك من ألفاظ النصوص مثل : (الإضاعة) و(ترك المحافظة) بالترك الكلي ، فالإضاعة كما في قوله تعالى : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ ﴾ ، ولذلك نص ابن مسعود وغيره على أن الإضاعة هي التأخير ، ولو تركوها لكانوا كفارًا[1] .

وترك المحافظة ـ كما في حديث عبادة بن الصامت «من لم يحافظ عليهن لم يكن

(١) انظر : الطبري ، وابن كثير ، والدر المنثور ، وأضواء البيان عند هذه الآية ، وأما لفظ التفريط الوارد في مسائل الإمام أحمد فليس هو في الترك ، وإنما هو فيمن حسب غير العذر عذرًا ـ كحال كثير من الناس الذين إذا مرضوا تركوا الصلاة ، فإذا شفوا سألوا ماذا نفعل ؟ أما من تركها غير ملتزم بها فلا يقول أحمد رحمه الله ولا غيره ممن يرى التكفير به أنه يقضيها ؛ لأنه كفر ، وتوبة الكافر التزامه بالشرائع التي كفر بترك الالتزام بها ، سواء أكانت الصلاة أم الزكاة أم غيرهما ، ولو أن الشيخ الألباني حفظه الله تأمل هذا لما أورده في رسالته ، ص٥٧ ، أو لأورده على سبيل الاحتمال لا الجزم .

صورة نموذج آخر مِن خطوط وتعليقات شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ على الكتاب «الظاهرة» !

أو جعلوا النصوص الواردة في خطاب الذم والوعيد (كالأحاديث الواردة في نفي الإيمان عن الزاني والسارق، ومن لا يأمن جاره بوائقه، ومن لا يحب لأخيه مثلما يحب لنفسه وأمثالها) في خطاب الأحكام التنفيذية كما فعلت الخوارج.

أو يقعون في عكس ذلك؛ فيجعلون النصوص الواردة في الأحكام في موضع الذم والوعيد؛ كالنصوص الثابتة الصريحة في تكفير تارك الصلاة التي انعقد عليها إجماع الصحابة، لكن المرجئة جعلوها من قبيل الوعيد والتغليظ، فقالوا: إن التارك المصر الذي يعرض على السيف، ويستتاب ثلاثة أيام، ثم يقتل ممتنعًا عن أدائها - إنه مسلم يقتل حدًا [1].

وهكذا ماسبق إيراد كثير منه، في نصوص المرجئة المنقولة سابقًا.

فهذا الأصل العظيم، من فطن له واطلع على مذهب السلف، علم يقينًا أنه المذهب الحق الذي لا تناقض فيه، ولا تعارض بين نص وآخر، وعلم كثيرًا من أسباب وقوع الخلاف بين الناس في الإيمان، وأنه لا مخلص له ولا لهم من الخطأ والتناقض، إلا باقتفاء أثر السلف الصالح في كل ذلك.

وهذه أمثلة من النصوص أو الاستنباطات، التي استدل بها المرجئة على أن ترك العمل مطلقًا لا ينافي الإيمان، وجواب أهل السنة والجماعة عنها:

١ - حديث جارية معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه، الذي فيه:

« كانت لي جارية ترعى غنمًا لي قبل أحد والجوانية، فاطلعت ذات يوم فإذا

(١) ووافقهم على ذلك بعض الفقهاء، دون تفطن لأصل المسألة عند المرجئة.

صورة نموذج ثالثٍ مِن خطوط وتعليقات شيخنا الألباني ــ رحمه الله ــ على الكتاب «الظاهرة» !

الذئب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون، لكني صككتها صكة [١].

فأتيت رسول الله ﷺ فعظّم ذلك عليّ.

قلت: يا رسول الله، أفلا أعتقها؟

قال: ائتني بها، فأتيته بها، فقال لها: أين الله؟

قالت: في السماء.

قال: من أنا؟

قالت: أنت رسول الله.

قال: أعتقها فإنها مؤمنة [٢].

ووجه الاستدلال أن النبي ﷺ شهد لها بالإيمان دون أن يشترط العمل، فالإيمان يثبت بمجرد الإقرار، فهو قول فقط وليس قولاً وعملاً.

* والجواب عن ذلك:

أن مورد الحديث وموضعه، هو بيان الحكم الدنيوي المترتب على الإيمان، وليس بيان حقيقة الإيمان الشرعية، المبينة في نحو قول الله تعالى:

---

(١) أي لطمها على وجهها.

(٢) صحيح مسلم رقم (٥٣٧)، والمسند (٥/ ٤٤٧)، والنسائي (٢/ ١٤)، وأبو داود رقم (٩٣٠)، طبعة الدعاس.

صورة نموذج رابعٍ مِن خطوط وتعليقات شيخنا الألباني ــ رحمه الله ــ على الكتاب «الظاهرة»!

الدلالة إلى القطعي والاستنارة بأقوال السلف في ذلك لا أن يعمد الباحث إلى نص واحد يحتمل أكثر من وجه فيجعله عماد بحثه ويبني عليه رأيه ويؤول كل ما خالفه.

رابعـًا: نبذ طريقة الخلف في تأويل النصوص الصريحة عن ظاهرها والاعتراض عليها بلوازم متوهمة أو باطلة وإن أشكل ذلك فليراجع جواب علماء السنة عن هذه اللوازم؛ فإن تأويل ما جاء من النصوص في هذه المسألة وهو من جنس تأويلات المعطلة والمفوضة كما أن تأويل إجماع الصحابة (على حكم تارك الصلاة) وقد صححه الشيخ في أكثر من كتاب وتسويغ مخالفته يفتح بابًا لنسخ كل أصول العقيدة المتلقاة عنهم المستندة إلى إجماعهم.

خامسًا: الموازنة بين ما ذكره فضيلته من الاحتراز من التكفير وبين ضرورة تحذير الأمة من الوقوع في المكفرات فلأن يخطئ أحد فيجتنب ما هو معصية ظنًا منه أنه كفر خير من أن يخطئ فيرتكب الكفر ظنًا منه أنه مجرد معصية.

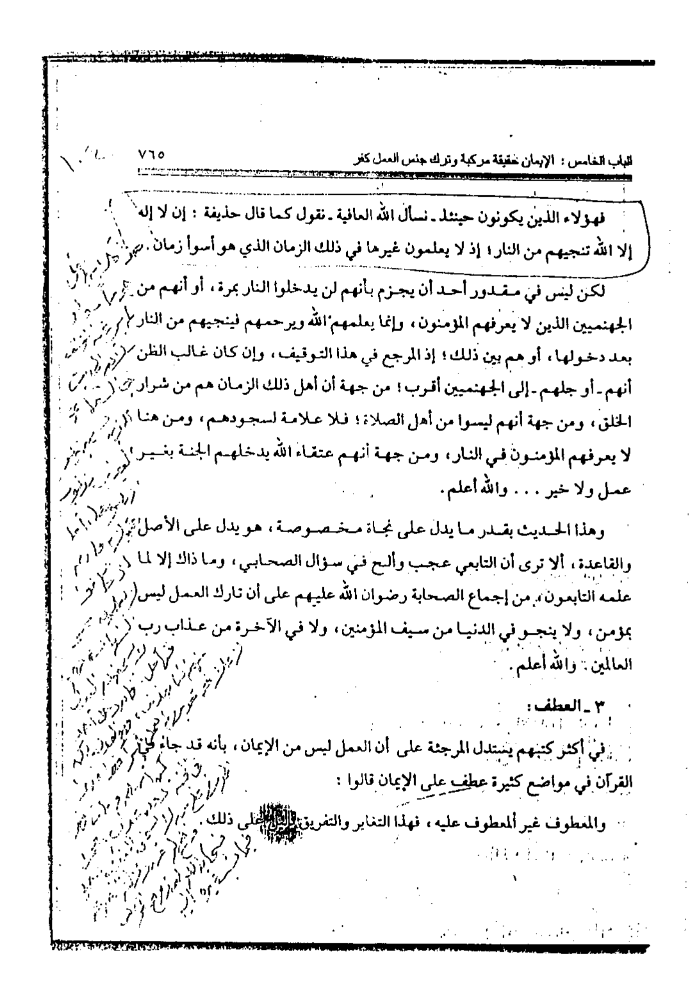
سادسًا: فهم العلاقة التلازمية بين الظاهر والباطن، والعلاقة التركيبية بين القول والعمل من حيث هي وبيانها للقارئ مع تبيين أنه لا يلزم من إجراء أحكام الإسلام ظاهرًا ثبوت الإيمان باطنًا.

سابعًا: التفريق بين «السلفية» و«الظاهرية» في الفهم والاستنباط والاستدلال، وإثبات أن السلفية تجمع بين الضبط والدقة والإحكام من جهة وبين الرحابة والسعة والتنوع في الرأي من جهة أخرى، وإثبات أن الاعتبار فيها بالحق لا بالرجال.

وهنا أتحدث بنعمة الله وأقول: إنني قد جمعت بفضل الله في مسألة الإيمان وترك العمل ما لا يحصى من النصوص والآثار السلفية فما وجدت قط أي تعارض بينها، وإنما يقع التعارض في نظر الباحث وبفعله كما لو وضع نصوص الحكم الظاهر في الحكم الباطن أو العكس (انظر ما سبق في حديث الجارية) أو عارض الأحكام العامة القطعية بما ورد في حالات مخصوصة (كما تقدم في حديث البطاقة وحديث الجهنميين) ونحو ذلك.

ثامنًا: التزام قاعدة مطردة في تقوية الحديث بشواهده أو تضعيفه مهما تعددت طرقه، فمثلاً إذا كانت رواية: «فمن تركها فقد خرج من الملة» لا تتقوى برواية «فمن تركها فقد كفر» بل تضعف الأولى ونزول الأخرى فما هو التحكم إذن؟ ولاسيما إذا اقترن بذلك تلفيق المتون وفق رأي الباحث مثل إدخال لفظة (فيقول أهل الجنة: هؤلاء عتقاء الرحمن أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه) دون ...

صورة نموذج خامس مِن خطوط وتعليقات شيخنا الألباني ــ رحمه الله ــ على الكتاب «الظاهرة»!


الباب الخامس : الإيمان حقيقة مركبة وترك جنس العمل كفر ٧٦٥

فهؤلاء الذين يكونون حينئذ ـ نسأل الله العافية ـ نقول كما قال حذيفة : إن لا إله إلا الله تنجيهم من النار ؛ إذ لا يعلمون غيرها في ذلك الزمان الذي هو أسوأ زمان .

لكن ليس في مقدور أحد أن يجزم بأنهم لن يدخلوا النار بمرة ، أو أنهم من الجهنميين الذين لا يعرفهم المؤمنون ، وإنما يعلمهم الله ويرحمهم فينجيهم من النار بعد دخولها ، أو هم بين ذلك ؛ إذ المرجع في هذا التوقيف ، وإن كان غالب الظن أنهم ـ أو جلهم ـ إلى الجهنميين أقرب ؛ من جهة أن أهل ذلك الزمان هم من شرار الخلق ، ومن جهة أنهم ليسوا من أهل الصلاة ؛ فلا علامة لسجودهم ، ومن هنا لا يعرفهم المؤمنون في النار ، ومن جهة أنهم عتقاء الله يدخلهم الجنة بغير عمل ولا خير . . . والله أعلم .

وهذا الحديث بقدر ما يدل على نجاة مخصوصة ، هو يدل على الأصل والقاعدة ، ألا ترى أن التابعي عجب وألح في سؤال الصحابي ، وما ذاك إلا لما علمه التابعون ، من إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على أن تارك العمل ليس بمؤمن ، ولا ينجو في الدنيا من سيف المؤمنين ، ولا في الآخرة من عذاب رب العالمين . والله أعلم .

٣ ـ العطف :

في أكثر كتبهم يستدل المرجئة على أن العمل ليس من الإيمان ، بأنه قد جاء في القرآن في مواضع كثيرة عطف على الإيمان قالوا :

والمعطوف غير المعطوف عليه ، فهذا التغاير والتفريق دال على ذلك .

صورة نموذج سادس مِن خطوط وتعليقات شيخنا الألباني ـــ رحمه الله ـــ على الكتاب «الظاهرة» !



الدُّرَرُ المُتَلأْلِئَةُ

بِنَقْضِ

الإِمَامِ العَلاَّمَةِ مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِي

المُتوَفَّى سنة (١٤٢٠هـ) ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ

(فِرْيَةَ) مُوافَقَتِهِ المُرجِئَةَ

وَهِيَ

نَقَدَاتُهُ ـ العَوَالِي ـ، وَتَعَقُّبَاتُهُ ـ الغَوَالِي ـ

عَلَى (مَوَاضِعَ) مِن

كِتَاب «ظَاهِرَةِ الإِرْجَاءِ» لِـ(د. سَفَرِ الحَوَالِيّ !!)



بسم الله الرحمن الرحيم

١ـ اضْطِرَابٌ :

ـ قالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَـرَ اللّـهُ لَـهُ ـ (صَفْحَـة٣١٧) ـ عِنْدَ كَلامِهِ عَلَى تَوَقُّفِ طائِفَةٍ مِـنَ الْخَـوارِجِ في الْحُكْـمِ عَلَـى الصّحابَةِ الْمُخْتَلِفينَ في الْفِتْنَةِ ـ :

«وهـذا الْمَوْقِـفُ هُـوَ التَّوَقُّـفُ والإِرْجـاءُ ؛ أيْ : إرْجــاءُ حُكْمِهِمْ في الآخِرَةِ إلى اللَّهِ ـ تَعالَى ـ ، مَـعَ إِثْبـاتِ اسْـمِ الإيمـان لَهُـمْ في الدُّنْيـا ؛ بنـاءً عَلَـى الأَصْـلِ الّـذي اتَّخَذَتْـهُ أَكْـثَرُ فِـرَقِ التَّوَقُّفِ ، وَهُوَ أنّ كُلَّ مَعْصِيَةٍ دونَ الْكُفْرِ لا يُطْلَقُ عَلَى صاحِبِها اسْمُ الْكُفْرِ ، وَلا يُنْفَى عَنْهُ اسْمُ الإيمان».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُتَعَقِّباً ـ :

«هذا خِلافُ ما نَقَلَهُ (صفحـة٣١٢ـ٣١٣) عَـنِ الإباضيـة أنّ مُخالفيهم من أهل الصّلاة كفار ... وأن مرتكـبي الكبـائر في النار».

٢ـ تَنَاقُضٌ :

ـ قالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللَّهُ لَـهُ ـ : (صَفْحَـة٣١٧) ـ مُتَكَلِّماً عَنِ الْخَوارَجِ ـ :

«وَبغَـضٌ النَّظَـرِ عَــنْ مَفْهومِهِــمْ لِمُصْطَلَحَــي «الْكُفْــرِ والإيمان» ، وَمَدَى مُوافَقَتِهِ لأَهْلِ السُّنَّةِ والجْماعَــةِ مِـنْ عَدَمِهـا ؛ فَالْمُهِمٌ هُوَ أَنَّهُمْ لا يَحْكُمونَ عَلَى مُرْتَكِـبِ الْكَبـيرَةِ ـ كـالزِّنى ، والْقَذْفِ ، والسَّرِقَةِ ـ بالْكُفْرِ والْخُلودِ في النّار».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ برَحْمَتِهِ ـ مُتعَقّباً ـ :

«هذا خِلاف ما تقدم».

٣ـ إِيهَامٌ :

ـ قالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحَة٣٧٢) :

«فالآثارُ الَّتي ذَكَرَها الْبُخارِيُّ ـ في التَّرْجَمَةِ ـ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَقَدَ هذا الْبابَ لِلرَّدِّ عَلَى الْمُرْجِئَةِ الْقائِلينَ : إِنَّ الإيمانَ قَوْلٌ بِلا عَمَلٍ ، وَإِنَّ النّاسَ يَتَساوَوْنَ فِيهِ ؛ وَهذا هُوَ إِرْجاءُ الْفُقَهاءِ ـ كَمـا سَيأْتي بَيانُهُ ـ».

■ فَقَالَ (شَـيْخُنَا الأَلْبـانِيُّ) ـ تَغَمَّـدَهُ اللَّـهُ برَحْمَتِـهِ ـ مُتَعَقّبـاً قَوْلَهُ :«وَهذا هُوَ إِرْجاءُ الْفُقَهاءِ» بِقَوْلِهِ ـ :

«هذا الإطلاق غيرُ صحيح ، ومُوهِم».

٤ـ تَهْيِيجٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) (صَفْحَة٣٧٦) :

«في هذا الْجَوِّ الْحالِكِ أَعْلَنَ ابْنُ الأَشْعَثِ تَمَرُّدَهُ عَلَى الْحَجَّاجِ ، وَدَعا النّاسَ إِلى النُّهوضِ مَعَهُ ؛ لإِقامَةِ الْعَدْلِ ، وَرَفْعِ الظُّلْمِ ، وَتَحْكِيمِ الْكِتابِ والسُّنَّةِ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُشِيراً إِلى أَحْوالِ (الْحَرَكِيِّينَ) ، وَمُشَابَهَتِهِمْ لِطرائِقِ (أُولئِك) الْمُخَالِفِين ـ :

«ما أَشبهَ اليومَ بالبارحة !».

٥ـ اسْتِعْجَالٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) (صَفْحَة٣٧٦) ـ في وَصْفِ ابْنِ الأَشْعَثِ ـ :

«وَلَمْ يَكُنْ مَعْروفاً عَنْهُ بِدْعَةٌ ، وَإِنَّما هُوَ ثائِرٌ سِياسِيٌّ ، فرأى فِيهِ هؤلاءِ الْعُلماءُ والْقُرّاءُ مَنْفَذاً بَيْنَ نارَيْنِ ، وَاسْتَعْجَلوا الأَمْرَ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُؤَكِّداً (التَّشابُهَ) الآنِفَ الذِّكْرِ ، والاسْتِعْجالَ ـ :

«اللهُ أكبر».

٦ـ دَعْوَى بَاطِلَةٌ :

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) (صَفْحَة٤٤٣) ـ بَعْدَ ذِكْـرِهِ شَـيْئاً مِنْ عَقائِدِ الْمُرْجِئَةِ ـ :

«فالْعَجَبُ مِمَّنْ يَنْسِـبُ نَفْسَـهُ إلى السُّنَّةِ والْحَدِيـثِ، ثُـمَّ يُوافِقُهُمْ في هذا الْقَوْلِ، فَمَهْما عَمِلَ أَحَدٌ مِنَ الْمُكَفِّرات ...».

■ فَقَالَ (شَـيْخُنَا الأَلْبـانِيُّ) ـ تَغَمَّـدَهُ اللَّـهُ بِرَحْمَتِـهِ ـ مُبْطِـلاً دَعْوَاهُ ـ :

«هذا الإطْلاقُ فِيهِ نظَرٌ ؛ كالاسْتِهْزاءِ ـ مَثلاً ـ ؛ فإنَّـهُ عَمَـلٌ ـ ونَحْوِهِ ـ ؛كالإنكار».

٧ـ بَيْنَ (الحُكْمِ) وَ(التَّشْرِيعِ) :

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) (صَفْحَة٤٤٣) ـ مُتَمِّماً ـ :

«كالتَّشْرِيعِ مِنْ دونِ اللَّهِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّـهُ بِرَحْمَتِـهِ ـ مُتَعَقِّبـاً، وَمُبَيِّناً ـ :

«هذا تعبيرٌ سياسيٌّ غير واضح ؛ لأنه يحتمل أنـه اسـتحلَّ ذلك، فلا قائل به ! وإنْ كـان يعـني : مجرد العمل مـع اعتقـاد

حُرمته ؛ فهو موضع الخلاف ، وهو الكفر العملي ؛ وقد قال ابن القيم : «وأما الحكم بغير ما أنزل الله ، وترك الصلاة ؛ فهو من الكفر العملي [قطعاً]».

انظر تعليقي عليه في «حكم تارك الصلاة» (ص٣٩)».

٨ـ بَيْنَ الكُفْرِ (الأَصْغَرِ) ، وَ(الأَكْبَرِ) :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) (صَفْحَة٤٤٣) ـ مُتَمِّماً مُعَلِّلاً ـ :

«فإِنَّهُ لا يَكْفُرُ عِنْدَهُمْ إِلاّ إذا جَحَدَ أَوِ اسْتَحَلَّ ؛ مُراعاةً مِنْهُمْ لِهذا الإِذْعانِ أَوِ التَّصْدِيقِ ـ الْمَزْعومِ ـ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُلْزِماً ـ :

«لم يتبيَّن ـ لنا ـ بعدُ ـ موقفُ المؤلِّف من قوله ﷺ : «من حلف بغير الله ؛ فقد كفر» ـ وَنَحْوِهِ مِمَّا هُوَ مَعْروفٌ ـ ، وَنَحْنُ ـ إلى الآنَ ـ مُنتظرون مِنْهُ جواباً وتوضيحاً».

٩ـ سَقْطٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) (صَفْحَة٤٦٩) :

«فَكانَتِ النَّتِيجَةُ الْقاصِمَةُ ، وَهِيَ أَنَّ أَعْمالَ الإِسْلامِ ـ كُلِّهِ ـ ابْتِداءً مِنْ قَوْلِ : لا إِلَهَ إِلاّ اللَّهُ ، وانْتِهاءً بالنَّوافِلِ ـ ما هِيَ إِلاّ عَرَضٌ لِلإيمانِ ، وَلَيْسَتْ مِنْ ماهِيَّتِهِ ، وَأَنَّهُ [...] لَمْ يأْتِ

بِشَيءٍ مِنْ ذَلِكَ ـ قَطُّ ـ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِسَلامٍ ـ وَلَوْ بَعْدَ حِين ـ!!».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبَانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُسْتَدْرِكاً ـ :

«لعله سقط : (لو)».

١٠ـ حَوْلَ (جِنْسِ العَمَل) :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) (صَفْحَة٥١٠) :

«هُنَاكَ فَرْقٌ واضِحٌ بَيْنَ مَنْ تَـرَكَ بَعْـضَ الأَعْمـال ، وَمَـنْ تَرَكَ جِنْسَ الْعَمَلِ بِالْكُلِّيَّـةِ ـ وَسَيأْتي تَفْصِيـلُ الـرَّدِّ ـ ، كَمـا أَنَّ الْفَرْقَ واضِحٌ بَيْنَ انْتِفاء الإِيمانِ وَنَقْصِهِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبَـانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُعَلِّقاً عَلَى كَلِمَةِ (جِنْسِ الْعَمَل) ـ :

«من الظاهر أن المقصود عمل الجوارح ، وحينئـذ يَـرِدُ السـؤال عـن حديـث : «...لم يعمـل خـيراً قـط» ـ في حديـث الـذي أوصـى بحرقه ـ ، وحديث شفاعة رب العالمين في أناس لَم يعملوا خيراً قط .

انظر رسالة «حكم تارك الصـلاة» (ص٢٧ـ٢٨) ، ويـأتي جواب المؤلف عنه (ص٧٤٦) دون الأول !».

١١ـ اعْتِرَاضٌ وَانْتِقَاضٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) (صَفْحَة٥١٨) ـ مُعَرِّضاً ! ـ :

«والْمُؤْسِفُ ـ لِلْغايَةِ ـ أنّ بَعْضَ عُلماءِ الْحَديثِ الْمُعاصِرينَ ـ الْمُلْتَزِمينَ بِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالحِ ـ قَدْ تَبِعوا هؤلاءِ الْمُرْجِئَةَ في الْقَوْلِ بأنَّ الأَعْمالَ شَرْطُ كَمالٍ ـ فَقَطْ ـ، وَنَسَبوا ذَلِكَ إلى أَهْلِ السُّنَّةِ والْجَماعَةِ ـ كَما فَعَلَ أولئِكَ الّذينَ ذَكَرْنا بَعْضَهُمْ أعْلاهُ ـ، وَلا أدْري كَيْفَ يوافِقونَ هؤلاءِ في هَذِهِ الْمَسألَةِ الْعَظيمَةِ مِنْ مسائِلِ الْعَقيدَةِ؛ التَّي جاءَ بَيانُها في الْكِتابِ والسُّنَّةِ وإجْماعِ السَّلَفِ ـ كَما تَقَدَّمَ ـ، وَتَضافَرَتْ عِبارَاتُ السَّلَفِ عَلَى ذَمِّ مَنْ خالَفَ فِيها، وَوَصْفِهِ بالْبِدْعَةِ والضّلال ـ كَما أسْلَفْنا ـ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ رادّاً، وَمُعَلّقاً ـ :

«لا أذكر أنه تقدَّم أنه ذَكَرَ عن أحد من السلف أنه قال بأن الأعمال شرط صحة! حتى يَنْسُبَ إلى من أشار إليهم ما ذُكر! وإنما هو قولُهم: إن العمل من الإيمان.

ولا أظن (!) أن المؤلف يعتقد أن من ترك العمل بأي شيء فُرض عليه أنه يكفر!! فقد تقدّم ـ منه ـ قوله (ص٤٥٦) أن السلف لا يعتبرون مجرّد نقص الإيمان كفراً! ولا أظنُّ أنه

يعني بالنقص ما لا يجب !».

١٢ـ إِلْزَامٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) (صَفْحَة ٥٢٧) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ :

«فَمَن ارْتَكَبَ هذِهِ الْفاحِشَةَ بجوارِحِـهِ ؛ فـإنَّ عَمَـلَ قَلْبـهِ مَفْقودٌ بلا شَكٍّ ـ خاصَّةً حِينَ الْفِعْلِ ؛ لأَنَّ الإرادَةَ الجـازِمَةَ عَلَى التَرْكِ يَسْتَحِيلُ مَعَها وُقوعُ الْفِعْلِ ، فَمِنْ هُنـا نَفَـى الشَّـارِعُ عَنْـهُ الإِيمانَ ـ تِلْـكَ اللَّحْظَـةَ ـ : «لا يَزْنـي الزَّانـي حِـينَ يَزْنـي وَهُـوَ مُؤْمِنٌ» ، لَكِنَّ وَجُودَ قَـوْلِ الْقَلْـبِ ـ عِنْـدَهُ ـ مَنَـعَ مِـنَ الْحُكْـمِ بِخُروجِهِ مِنَ الإيمان ـ كُلِّهِ ـ خِلافاً لِلْخَـوارِجِ ـ ؛ فَلَـوْ أَظْهَـرَ مـا يَدُلُّ عَلَى انْتِفاء إِيمان الْقَلْبِ واسْتِحْلالِهِ لَهُ ؛ لَكـانَ خارِجـاً مِـنَ الْمِلَّةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ والْجَمـاعَةِ ، أَمّا مُجَرَّدُ الْفِعْلِ ؛ فإِنَّما يَـدُلُّ عَلَى انْتِفاء عَمَلِ الْقَلْبِ ، لا قَوْلِهِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُلْزِماً ـ :

«لماذا لا يُقال هذا في تارك الصلاة ؟!».

١٣ـ تَأْوِيلٌ ؛ بَلْ تَعْطِيلٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) (صَفْحَة ٥٢٩) ـ غَفَـرَ اللَّـهُ لَـهُ ـ (مُؤَوِّلاً) ـ :

«وَلِهذا تَحصُلُ حَالَةٌ شاذَّةٌ ! خَفِيَّةٌ ! وَهِيَ أَنْ يَضْعُفَ إيمانُ الْقَلْبِ ضَعْفاً لا يَبْقى مَعَهُ قُدْرَةٌ عَلَى تَحْرِيكِ الْجَوارِحِ لِعَمَلِ خَيْرٍ ، مَثَلُهُ مَثَلُ الْمَرِيضِ الْفاقِدِ الْحَرَكَةَ والإحْساسَ ، إلاّ أنّ في قَلْبِهِ نَبْضاً لا يَسْتَطيعُ الأَطِبَّاءُ مَعَهُ الْحُكْمَ بِوَفاتِهِ ـ مَعَ أَنَّهُ مَيْؤُوسٌ مِنْ شِفائِهِ ـ ؛ فَهُوَ ـ ظاهِراً ـ في حُكْمِ الْمَيِّتِ ، و ـ باطِناً ـ لَدَيْهِ هذا الْقَدْرُ الضَّئِيلُ مِنَ الْحَياةِ ؛ الّذي لاَ حَرَكَةَ مَعَهُ ، وَهذِهِ هِيَ حَالَةُ الْجَهَنَّمِيِّينَ الَّذينَ يُخْرِجُهُمُ اللَّهُ مِنَ النّارِ ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْمَلوا خَيْراً ـ قَطُّ ـ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُوَافِقاً ، وَمُلْزِماً ـ :

«قلت : ومنها الصلاة ، وهو دليلٌ صريحٌ على الْمؤلِّف ، ولذلك تراه هناك تأوّله بتأويلات باردة»!

١٤ـ غَمْزٌ باطِلٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحَة٥٦٢) ـ مُعَرِّضاً ـ :

«حَتّى لَقَدْ وَصَلَ بِهِمُ التَّمادِي إلى إخْراجِ شعائِرِ التَّقَرُّبِ والتَّنَسُّكِ ـ كالنَّذْرِ ، والتَّوَسُّلِ ، والذَّبْحِ ، والتَّعْظيمِ ـ مِنْ مُسَمَّى

الْعِبادَةِ، بَلْ صَرَّحوا بأَنَّ السُّجودَ للصَّنَمِ لَيْسَ بِكُفْرٍ لِذاتِهِ! وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّ بَعْضَ مَنْ يَنْتَسِبُ للسَّلَفِ يُوافِقُهُمْ في بَعْضِ الأَمْرِ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُبْطِلاً دَعْواهُ ـ بِوُضوحٍ ظاهِرٍ ـ:

«غمزٌ باطلٌ».

١٥ـ اسْتِدْلالٌ بالضَّعِيفِ:

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحَة ٥٨١):

«كَما جاءَ في حَدِيثِ: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكونَ هَواهُ تَبَعاً لِمَا جِئْتُ بِهِ»...».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُبَيِّناً ـ:

«ضعيف».

١٦ـ كَتْمٌ للعِلْمِ:

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحَة ٥٨١) ـ تَعْلِيقاً عَلَى الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ ـ:

«انْظُرِ الْكَلامَ عَنْ سَنَدِهِ في «جامِعِ الْعُلومِ والْحِكَمِ»...».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُسْتَدْرِكاً ـ:

«ما يمنعك أن تقول: وضعّفه ؟!».

١٧ـ تَخْرِيجٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٥٩٣) :

«وَفي حَدِيثِ جابرٍ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ يَقولُ : أنـا مَـنْ شَـهِدَ مُعاذاً ـ حِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفاةُ ـ يَقولُ : اكْشِفوا عَنِّي سَـجْفَ الْقُبَّـةِ ، أُحَدِّثُكُمْ حَديثاً سَمِعْتُهُ مِـنْ رَسـولِ اللَّـهِ ـ ﷺ ـ ، لَـمْ يَمْنَعْـني أنْ أُحَدِّثَكُمُوهُ إلاّ أنْ تَتَّكِلُوا ، سَمِعْتُهُ يَقولُ : «مَنْ شَـهِدَ أنْ لا إلَـهَ إلاّ اللَّهُ مُخْلِصاً مِنْ قَلْبِهِ ـ أوْ : يَقيناً مِنْ قَلْبِهِ ـ لَـمْ يَدْخُـلِ النّـارَ» ، أوْ «دَخَلَ الْجَنَّةَ» ، وَقالَ مَرَّةً : «دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَلَمْ تَمَسَّهُ النّارُ»...» .

ثُمَّ قالَ : «وَسَنَدُهُ مِنْ أصَحِّ الأَسانِيدِ ، وَأجَلِّها ...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُؤَكّداً ـ :

«(الصحيحة) (٣/ ٢٩٨ـ٢٩٩)».

١٨ـ إلْزَامٌ بِأعْمَالِ القُلُوبِ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦١٢) :

«والْمَقْصودُ أنْ نَعْلَمَ أنَّ الرَّجُلَ قَدْ يكونُ في باطِنِـهِ مُؤْمِنـاً بالدِّينِ ـ في الأَصْلِ والْجُمْلَـةِ ـ ؛ وَلَكِنَّـهُ يَكْـرَهُ شـيئاً مِمّـا أنْـزَلَ اللَّهُ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُلْزِماً ـ :

«عملٌ قلبيٌّ».

١٩ـ إلْزامٌ ثانٍ :

ـ قالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٢٨) :

«فالْواقِعُ أنّ إجْراءَ الأَحْكامِ الظّاهِرَةِ مِنْ أهَمِّ أسْبابِ تَوَقُّفِ بَعْضِ الْمُنْتَسِبِينَ لِلْعِلْمِ والدَّعْوَةِ قَدِيماً ـ كَما بَيّنَ شَيْخُ الإسْلامِ ـ وَحَدِيثاً ـ كَما نَرَى عِنْدَ الْقَوْلِ بِكُفْرِ تارِكِ الْعَمَلِ كُلِّهِ ، مَعَ ثُبوتِ الإجْماعِ عَلَى كُفْرِ تارِكِ الصّلاةِ عَنِ الصّحابَةِ ـ رُضْوانُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ـ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُلْزِماً ـ :

«وهل ترى فرقاً بين الكل والجزء ؛ كالزكاة ، والصيام ، والجهاد ـ ونحوها ـ ؟!».

٢٠ـ تَكْفِيرُ الْمُمْتَنِعِ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٢٩) :

«فَقَوْلُ الْمُرْجِئَةِ : إنَّ الرَّجُلَ إذا كانَ مُقِرّاً بِالْفَرائِضِ ، عالِماً بِوُجُوبِها ، مُعْتَقِداً صِدْقَ الرَّسول ﷺ في ذَلِكَ ، وَلَكِنَّهُ يأبى فِعْلَها وَيُصِرُّ عَلَى ذَلكَ ، حَتّى تُقَدَّمَ عُنُقُهُ للسّيْفِ وَتُضْرَبَ ؛ فَهذا يَجوزُ أنْ يَكونَ مُؤْمِناً في الْباطِنِ ، سَواءٌ قِيلَ

بِكُفْرِهِ في الظّاهِرِ أمْ لا : هُوَ فَرْضُ مُحَال ، وَخَبْطُ خَيال».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُقَرّراً ـ :

«صَدَقَ ؛ وانظر رسالتي «حكم تارك الصلاة» (ص٣٩)».

٢١ـ مُغَالَطَةٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٢٩) :

«بَلْ لَوْ قالَ ذَلِكَ ؛ لَحَكَمْنا أنَّهُ كاذِبٌ ، رافِضٌ لِدِينِ اللَّهِ ، مُسْتَهزِئٌ ، مُتَكَبِّرٌ عَلَيْهِ ، وَهُوَ أَشَدُّ كُفْراً وَجُحوداً مِمَّنْ لَمْ يُقِرَّ بِوُجوبِها أصْلاً».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُتَعَقِّباً ـ :

«مُغالَطة».

٢٢ـ حَوْلَ (الكُفْرِ العَمَلِيِّ) :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٣١) :

«مَعَ أَنَّ الْكُفْرَ في الشَّرْعِ : مِنْهُ كُفْرُ تَكْذيبٍ ، وَكُفْرُ استِهْزاءٍ ، وَكُفْرُ إباء ، وامْتِناعٍ ، وإعْراضٍ ، وكُفْرُ شَكٍّ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُقِرًّا ـ مِنْ جِهَةٍ ـ وَمُبَيِّناً ـ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ـ :

«هذه كلُّها من أعمال القلوب ، فليست كفراً عمليًّا

محضاً ، وبعضها عمل يُنْبِىء عمَّا في القلب ، وليس كلُّ عملٍ كذلك ـ بداهةً ـ ؛ كقتال المسلم».

٢٣ـ مِنْ مَذْهَبِ (الخَوَارِجِ) :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة ٦٣٢) :

«فالْجُحُودُ في اللُّغَةِ وَعُرْفِ السَّلَفِ يُطْلَقُ عَلَى الامْتِناعِ عَنْ أداءِ الْحَقِّ الْواجبِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُتَعَقِّباً ـ :

«هذا ليس على إطلاقه ؛ وإلا فهو مذهبُ الخوارج !».

٢٤ـ حَوْلَ (تَارِكِ الصَّلَاةِ) :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٣٢) :

«فَمَنَاطُ الاخْتِلافِ في أَمْرِهِمْ ـ أَوَّلاً ـ ، ثُمَّ مَنَاطُ الاتِّفاقِ عَلَى قِتالِهِمْ وَتَسْمِيَتِهِمْ مُرْتَدِّينَ ـ أخيراً ـ : كانَ الْمَنْعَ والإباءَ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُوَضِّحاً ـ :

«هذا يُشبه تماماً تارك الصلاة الذي عُرض على القتل ، إلا أن يصلّي ، فأبى ، فقُتل ، فتنبَّه !

انظر تعليقه المتقدم (ص٦٢٩)».

٢٥ـ اسْتِدْلالٌ بالضَّعِيفِ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٣٢) :

«وَقَدْ بَلَـغَ الأَمْـرُ بالصَّحابَـةِ مِـنْ زوَال الشُّبْهَةِ [في قِتـال مـانِعي الزَّكـاةِ] إلى أنْ قـالوا : «لَـوْ أطاعَنـا أَبـو بَكْـرٍ كَفرْنـا». «الْمصنَّف» لابْنِ أَبي شَيْبَة (١٢/ ٢٦٥)».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُنْتَقِداً ـ :

«هو منقطعٌ بين ابن أبي مُليكة وعمر».

٢٦ـ مِثْلُهُ :

ـ قَالَ (د . سَفرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٥١) :

«وَقالوا [أي : الصَّحابَةُ] : «لَوْ أطاعَنا أبو بَكْرٍ كَفَرْنا».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُكَرِّراً ـ :

«ضعيف ، منقطع ـ كما تقدم(ص٦٣٢) ـ».

٢٧ـ تَكْفِيرُ تَارِكِ (الزَّكَاة) :

ـ قَالَ (د . سَفرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللَّـهُ لَـهُ ـ (صَفْحـة ٦٥١) ـ مُدَلّلاً عَلَى (أنَّ إيتاءَ الزَّكاةِ شَـرْطٌ في عِصْمَـةِ الـدَّمِ ، وثُبـوتِ الأُخوَّةِ في الدِّين) ـ رَادًّا ـ :

«ثُمَّ انْظُـرْ مَعَـهُ مـا جـاءَ في تَقْدِيـمِ رِسـالَةِ «حُكْـمِ تـارِكِ

الصّلاةِ» (ص١٥) : «وَإنْ قِيلَ : لَيْسَ أخاً في الدِّين !! قُلْنَا : هذا باطِلٌ مِنَ الْقَوْلِ بيَقِيـن ؛ لَيْسَ عَلَيْهِ أيُّ دَليل»...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّـدَهُ اللّـهُ برَحْمَتِـهِ ـ مُنْتَقِـداً ، وَمُدافِعاً ـ :

«هو [أي : الدّين] كالإيمان ؛ يقبل الزيادة ؛ وإلا فما قـولُ المؤلف في قوله ﷺ : «لا إيمان لمن لا أمانة لـه ، ولا ديـن لمـن لا عهد له» ؟!».

٢٨ـ دَعْوَى بَاطِلَةٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَـرَ اللّـهُ لَـهُ ـ (صَفْحـة٦٥٧) مُؤكّداً ـ (أنّ تَرْكَ الأَرْكانِ الأَرْبَعَةِ وَسـائِرِ عَمَـلِ الْجـوارِحِ كُفْـرٌ ظاهِراً وباطِناً ؛ لأنّهُ تَرْكٌ لِجنسِ الْعَمَلِ) ـ.

ثُمّ وَجّهَ قَوْلَ مَـنْ قـالَ مِـنَ الْفُقهـاء بعَـدَمِ تَكْفيـرِ تـارِكِ الصّلاةِ ، أنّهُ (لا يُؤَثّرُ عَلَى ما سَبَق) ، بقَوْلِهِ ـ مُعَلّلاً ـ :

«أنّهُ مَنْ خالفَ في تَكفيرِ تارِكِ أحَـدِ الْمَبـانِي الأَرْبَعَـةِ ـ وَلا سِيَّما الصّلاةِ ـ لا يَنْبَغي الاعْتِدادُ بخِلافِهِ ، بَعْدَ ثُبوتِ الإجماعِ مِـنَ الصّحابَةِ ـ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ ـ في تَكْفيرِ تارِكِ الصّلاةِ والزّكاةِ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللّهُ برَحْمَتِهِ ـ :

«هذا الإطلاق ينافي حديث «الصحيحين» ـ وغيرهما ـ في تَعذيب مانع الزكاة بالذهب، والإبل، والبقر، والغنم، وفيه قوله ﷺ: «فيُرى سبيلَه؛ إما إلى الجنة، وإما إلى النار»، وبه استدلّ ابن نصر ـ وَهو من القائلين بتكفير تارك الصّلاة ـ استدلّ به على أن مانع الزكاة ليس بكافر، وكذلك قال في مَنْ أفطر في رمضان متعمّداً، ونقل اتفاق علماء الأمصار».

٢٩ـ اسْتِدْرَاكٌ:

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٥٧):

«وَيَشْهَدُ لِهذا ... اشْتِهارُ الْقَوْلِ بعَدَمِ تَكفيرِ تارِكِ الصّلاةِ عَنِ الشّافِعِيِّ، وَإِطْباقُ مُتأخّري الشّافِعِيّةِ عَلَى ذَلكَ، مَعَ أَنَّ الإِمامَ الطّحَاوِيَّ نَسَبَ إِلَيْهِ الْقَوْلَ بتَكْفيرِهِ في «مُشْكِلِ الآثارِ» (٤/ ٢٢٢ـ٢٣٠) ـ وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ الْمُزَنِيِّ ـ صاحِبِ الشّافِعِيِّ ـ، وَقَدْ كانَ شافِعِيّاً، ثُمَّ تَحَوَّلَ حَنَفِيّاً، وهذا يُؤَكِّدُهُ النَّقْلُ السّابِقُ عَنِ الشّافِعِيِّ في الاسْتِدلالِ بآيةِ الْبَيِّنة عَلى الْمُرْجِئَةِ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ برَحْمَتِهِ ـ مُستدركاً ـ:

«في هذه النسبة نَظَرٌ؛ لأن المعروفَ عنه خلافه».

٣٠ـ خُصُوصٌ ؛ ولا خُصُوص :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٥٨) ـ (مُوَجّهاً) بَعْضَ الأَحادِيثِ ـ :

«وَإِمّا أنْ يكُونَ كَلامُهُ في حالاتٍ مَخصوصَةٍ ؛ كَقَوْل حُذَيْفَةَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ : «تُنْجيهِمْ مِنَ النّارِ» ـ أيْ : عِنْدَ دُروسِ الإسْلامِ واضْمِحْلالِهِ ـ ؛ فَجَعَلَهُ النّاقِلُ قَوْلاً عَامّاً مُطْلَقاً».

■ فقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُنْتَقِداً ، وَمُتَعَقِّباً ـ :

«ليس وَحْدهُ ـ فقط ـ ، ومخالفاً لِما يناقضه ! ـ كما يظن المؤلف ! ـ بل مُوافقاً لغيره ؛ كحديث شفاعة رب العالمين لغير المصلّين ؛ في حديث أبي سعيد ـ الآتي (ص٧٤٦) ـ».

٣١ـ ظُلْمٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٥٨) :

«وَإِمّا أنْ يكُونَ الْمَنْسوبُ للإمامِ الْمَتْبوعِ هُوَ قَوْلَ مُجْتَهِدِي الْمَذْهَبِ ـ كُلِّهِمْ ، أوْ بَعْضِهِمْ ـ ، لا قَوْلَ الإمامِ نَفْسِه ، وَلا سِيّما إِذا اعْتَقَدَ التّابِعُ أنّ الْقَوْلَ بالتّكفيرِ هُوَ مَذْهَبُ

الْخوارِجِ والْمُعْتَزِلَةِ، فيَنفي عَنْ إِمامِهِ الْقَوْلَ بِهِ، وَهذا ما وَقَعَ فِيه كَثيرٌ مِنْ فُقهاء الْمذاهِبِ، بَلْ وَقَعَ فِيهِ مَنْ يُحارِبُ الْمَذْهَبِيّةَ؛ كالشَّيْخِ الأَلبانِي».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ رادّاً ـ:

«فيه ظلمٌ ـ لعله غير مقصود! ـ؛ لأني لَم أنفِ ما نسبه إليَّ، ولا تعرّضت لذكره، وإنما ذكّرت بخطورةِ التكفير، ووجوبِ التفريق بين المؤمن المهمِل، والكافر المنكِر».

٣٢ـ تَدْلِيسٌ:

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٥٨):

«وَذَلِكَ مِثْلُ اسْتِدلالِ بعَضِهِمْ بِكَوْنِ الصّحابَةِ ـ وسائرِ الْمسلِمينَ بَعْدَهُمْ ـ لَمْ يُخَصِّصوا مَقْبُرَةً لِتارِكِي الصلاةِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُسْتَدْرِكاً ـ:

«لم يقل: (الصحابة) أحدٌ ـ فيما أذكر ـ؛ لأنه لم يكن في عهدهم من عُرف بترك الصلاة ـ بخلاف من بعدهم ـ».

٣٣ـ فِرْيَةٌ:

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٦٠):

«والْمُؤْسِفُ ـ مَعَ هذا ـ أَنَّ الشَّيْخَ الأَلبانيَّ ـ حَفِظَهُ اللَّهُ ـ

أخَذَ بِكَلامِ أهْلِ الإرْجاءِ الْمَحْضِ ـ مِنْ غَيْرِ تَفْصيلٍ ـ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ ناقِضاً ـ :

«اتق اللَّه ؛ فهُم [أي : الْمُرْجِئَة] يقولون : الصلاة ليست من الإيمان ، ونحن نقول بِخلافه !».

٣٤ـ تَلْبِيسٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ هَدَاهُ اللَّه ـ (ص٦٦٠) ـ مُتَمّماً ـ :

«حَيْثُ جَعَلَ [أي : الألباني] التّارِكَ الْكُلّيَّ [1] مُؤْمِناً مِنْ أَهْلِ الشّفاعةِ ، وَرَكَّبَ رِسالَتَهُ كُلَّها عَلَى هذا !!».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ رَحِمَهُ اللّهُ ـ رادّاً ، وَنَاقِضاً ـ :

«ليس كذلك ؛ فالرسالة قائمةٌ على تارك الصلاة ـ كسلاً ـ» [1] .

٣٥ـ فَرْقٌ شَاسِعٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٦١) :

«وَفي هذا دَليلٌ عَلَى أنّ مَنْ تَرَكَها كافِرٌ ، لا حظّ لَهُ في الإسلامِ ـ وَإنِ ادَّعاه ـ ، وأيضاً ؛ أنّ التّارِكَ هُوَ مَنْ لا يُصلّي

---

(١) وبيانُ الوجهِ في ذلك تقدَّمَ (ص٧٨) .

بإطلاقٍ ؛ لأنّ الكـافِرَ كذلـكَ ؛ فقوْلُـهُ ﷺ : «مَـنْ تَركَهـا ؛ فقَـدْ كفَرَ» ، وغَيْرُهُ مِنَ الأحاديثِ ؛ يُفَسِّرُ هذا».

■ فقَالَ (شَيْخُنَا الألْبانِيُّ) ـ تغَمَّدَهُ اللّٰهُ برَحْمَتِهِ ـ مُلْزِماً ـ :

«قلت : الذين نقلتَ كلامَهم من الأئمة يقولون : ولو ترك صلاة واحدة !!».

٣٦ـ عِلّةُ تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلاَةِ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللّٰهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٦١) :

«فَمَنْ تَرَكَ الصّلاةَ بالْكُلِّيَّةِ ؛ فَهُوَ مِنْ جنْسِ هؤلاءِ الْكُفّارِ ، وَمَنْ تَرَكَها في أَكْثَرِ أحْيانِهِ ؛ فَهُوَ إِلَيْهِمْ أقْرَبُ ، وَحالُهُ بِهِمْ أشْبَهُ ، وَمَنْ كانَ يُصَلّي أحياناً ويَدَعُ أحياناً ؛ فَهُوَ مُـتَرَدِّدٌ مُتَذَبْـذِبٌ بيْـنَ الْكُفْرِ والإيمان ، والْعِبْرَةُ بالْخاتِمَةِ .

وَتَرْكُ الْمُحافَظَةِ ... غَيْرُ التَّرْكِ الكُلِّيِّ ؛ الَّذِي هُوَ الكُفْرُ».

■ فقَالَ (شَيْخُنَا الألْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللّٰهُ برَحْمَتِـهِ ـ مُفَصِّـلاً ، وَمُؤَصِّلاً ـ :

«وهذا التفصيلُ نراه جيداً ؛ ولكـن : هـل علّـة الكفـر في هذه الحالة هو الـترك لأنـه تـرك ؟ أم لأنـه يـدلّ بظـاهره علـى العناد ، والاستكبار ؛ وهو الكفر القلبي ؟!

هذا هو الظاهر ، وهو مناط الحكم بالكفر ، وليس مجردَ الترك ، وهو معنى ما كنتُ نقلتُه في رسالتي عن ابن تيمية (ص٤٤ـ٤٦) ، وهو المصرٌّ على الترك ـ مع قيام الداعي على الفعل ـ كما فصّلْتُهُ هناك ـ ؛ فراجِعْهُ ، فكلام المؤلف لا يخرج عنه ؛ بل يبيِّنه ، ويوضحه».

٣٧ـ قِيَاسٌ مَرْدُودٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٦٤) ـ مُؤَكِّداً (رَأْيَهُ) ـ :

«...لاَ سِيَّمَا مَعَ مَا سَبَقَ مِنْ بَيَانِ اسْتِحَالَةِ أَنْ يَرْضَى مُؤْمِنٌ بِأَنْ يُقْتَلَ وَلا يُصَلِّي ؛ فَهذا لا يَفْعَلُهُ إلاّ كافِرٌ مُعانِدٌ .

وَعَلَى هذا يُقاسُ غَيْرُها مِنَ الأَرْكانِ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ راداً ـ :

«هذا القياس مردودٌ بحديث مانع الزكاة ـ كما تقدّمت الإشارة [إليه] ـ ، وهو التالي».

٣٨ـ هَلِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مُرْجِىءٌ ؟!

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٦٤) :

«وَقَدْ جاءَ في بَعْضِ الرِّواياتِ : «حَتّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبادِ ؛

فَيُرَى سَبيلَهُ :إمّـا إلى الجنّـةِ ، وَإمّـا إلى النّـار» ؛ فَقَـدْ يَسـتَدِلُّ بـهِ مُسْتَدِلٌّ عَلَى أنّ تاركَ الزّكاةِ بإطلاقٍ داخِلٌ تَحْتَ الْمَشيئَةِ ، فـلا يكونُ كافِراً ، أو عَلى التّفريقِ بَيْنَ تاركِ الصّلاةِ والزّكاةِ».

■ فقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ برَحْمَتِهِ ـ ملزماً ـ :

«ممـن اسـتدلَّ بـه [أي : الحديـث] ابـنُ تيميّـة في كتـاب «الإيمان» ، فهل هو مرجىء ؟!».

٣٩ـ مَعْنَى (الالْتِزَام) :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّـهُ لَـهُ ـ (صَفْحَـة ٦٦٤) ـ ردّاً عَلَى الْمُسْتَدِلّينَ بالْحَدِيثِ السّابقِ ـ :

«أنّهُ لا يَدُلّ عَلَى ترْكِ الزّكاةِ أو تَرْكِ حَقّ الْمـال بالْكُلّيّـةِ ، وَلا بُـدَّ مِـنْ جَمْـع الأَحـاديثِ والرّوايـاتِ في هـذِهِ الْمســألَةِ ، وَبِمَجْمُوعِها يَتّضحُ أنَّ الْمَقْصودَ مِنْهُ لِيْسَ تارِكَ الالْتِزامِ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ برَحْمَتِهِ ـ مُعَلّقاً ، وَمُلْزِماً ـ :

«وإذا حملتَ الحديثَ على الالـتزام ؛ كـان عـدمُ الالـتزام دليلاً على عدم الإيمان باطناً ، كما هوَ الشأن في الصلاة».

٤٠ـ تَارِكُ الصِّيَامِ وَالزَّكَاة :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّـهُ لَـهُ ـ (صَفْحَـة ٦٦٤)

ـ رَدّاً عَلَى مَنْ يَسْتَدِلُّ بالْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ (عَلَى التّفْرِيقِ بَيْنَ تارِكِ الصّلاةِ والزّكاةِ) ـ :

«كَما فَعَلَ الإمامُ مُحَمّدُ بْنُ نصرٍ الْمَرْوَزِيُّ في كِتابِهِ «تَعْظيمِ قَدْرِ الصّلاةِ»...» .

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُسْتَدْرِكاً ـ :

«وكذلك قال في تارك الصوم في رمضان عَمْداً ، وَنَقَلَ اتفاق العلماء على ذلك !».

٤١ـ تَشْكِيكٌ لِلهَوَى :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٦٥) :

«وَفي رِوايَةٍ أُخرى في «الصّحيح» : «مَنْ آتاهُ اللّهُ مالاً فَلَمْ يُؤَدِّ زَكاتَهُ ؛ مُثِّلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ شُجاعٌ أَقْرَعُ ...» ـ إلخ ـ ، وَلَيْسَ فِيها «حَتّى يُقْضَى»...» إلخ .

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ (كاشفاً) ـ :

«تشكيكٌ في صحة الحديث ؛ ليوافق هواه».

٤٢ـ تَأْوِيلٌ بَاطِلٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللّهُ لَهُ ـ (صَفْحة ٦٦٥) ـ مُتَمّماً ـ :

«فَهذا لاَ يَعْني أَنَّهُ لا يَدخُلُ النّارَ وَلا يَخْلُدُ فِيها، بَـلْ هِـيَ عَلَى إِطْلاقِها، فَدَلّ مَجمُوعُ هذا عَلَى أنّ الْوَعيـدَ واردٌ في تـرْكِ حَقّ اللَّهِ ـ عَامّةً ـ، لا في الزّكاةِ الْمَفْروضَةِ ـ خاصّةً ـ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ برَحْمَتِهِ ـ مُبيّناً ـ :

«تحميلٌ للحديث ما لا يحتمل».

٤٣ـ هُرُوبٌ حَمَاسِيٌّ :

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٦٦) :

«وَبِهـذا تَجْتَمِـعُ الأَحـادِيثُ الّـتي كَـثُرَ فِيهـا الاخْتِـلافُ مُنْذُ عَهْد الصّحابَةِ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُـمْ ـ، وَيُوضّـحُ ذَلِـكَ حَـالُ النّبِـيّ ﷺ، وَكَثِـيرٍ مِـنْ أَصْحابِـهِ؛ فإنّـهُ لَـمْ يَكُـنْ رَسـولُ اللّهِ ﷺ يَكْنِزُ الْمالَ وَيَنْتَظِرُ حَتّى يَحُولَ الْحَـوْلُ؛ فَيُـؤَدّيَ القَـدْرَ الْمَعْلومَ مِنَ النّصابِ الْمَعْلومِ؛ بَلْ ثَبَتَ عَنْهُ أنّهُ قالَ: «ما أُحِـبُّ أنَّ لِي مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبـاً إِلاّ أَنْفَقْتُـهُ كُلَّـهُ»، فَكـانَ هُـوَ وَكَثـيرٌ مِـنْ أَصْحابِهِ يُنْفِقـونَ ـ بـاللّيْلِ والنّهـارِ، سِـرّاً وَعَلانِيَـةً ـ في نَوائِـبِ الْحَقّ، وَيُسارِعونَ فِيما لا يَتَعَيّنُ عَلَيْهِمْ، وَيَتَنافَسونَ فِيـهِ مِثْلَمـا كانوا يُبادِرونَ إِلى صَلاةِ التّطَوُّعِ، وَيَحْرِصونَ عَلَيْها ـ سواءً ـ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُتَعَقّباً ـ :

«خروجٌ عن الموضوع بلُغة خَطابية».

٤٤ـ هُوَ بِهِ أَوْلَى :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة ٦٦٦) :

«وَأمّا مَنِ التزَمَ طَرِيقَةَ أَكْثَرِ الْفُقَهاءِ الْمُتأخّرينَ ؛ فلا بُدّ أَنْ يَرُدَّ الْبَعْضَ ، أَوْ يُخْطِئ في تَوْجيهه ، أَوْ يَتَعَسّفَ في تَخْرِيجِهِ ؛ كَقَوْلِهِمْ : إنّ هذا مُخالِفٌ للأُصولِ ! أَوْ : إِنَّهُ مَنْسوخٌ ؛ نَزَلَ قَبْلَ تَحْدِيدِ الأَنْصِبَةِ ! وَنَحْوِ ذَلكَ مِمّا هُوَ إِلى الظَّنِّ أَقْرَبُ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُلْزِماً ـ :

«هذا ظاهرٌ مِن فِعْلك هنا ، وفي حديث الجهنميِّين».

٤٥ـ بَيْنَ (الظَّاهِرِ) وَ(البَاطِنِ) :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة ٦٦٦) :

«في كِتابِ «الإيمانِ الأَوْسَطِ» ـ الّذي هُوَ في الْحَقيقَةِ شَرْحٌ مُسْتَفيضٌ لِحَديثِ جبرِيلَ ـ عَلَيْهِ السّلام ـ ؛ فَصّلَ شَيْخُ الإِسْلامِ الْقَوْلَ في هذا ، وَأَظْهَرَ ـ بما لا يَدَعُ ريبَةً ولا شكّاً ـ حقيقَةَ الإيمانِ الْمُرَكَّبَةَ ، وكَفَّرَ مَنْ تَرَكَ الْعَمَلَ الظّاهِرَ ، بَلْ كَفَّرَ مَنْ تَرَكَ الالْتِزامَ بأَحَدِ الأَرْكانِ الأَرْبَعَةِ ـ كالصّلاةِ ، والزَّكاةِ ، والصّوْمِ ، والْحَجِّ ـ ، وَعَزَمَ عَلَى أَلاّ يَفْعَلَها».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الألْبـانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُعَلّقاً عَلَى الجُمْلَةِ الأخِيرَةِ ـ :

«هذا عملٌ قلبيٌّ، ولا إشكال فيه، فتنبّه !».

٤٦ـ بَتْرٌ وَحَذْفٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الحَوالِي) ـ غَفَـرَ اللَّـهُ لَـهُ ـ (صَفْحـة٦٦٦) ـ عازِياً ما سَبَقَ ـ :

«هُوَ في «مَجْمُوعِ الفَتاوَى» (٧/ ٤٦١ـ٦٤١)».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الألْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُبَيِّناً ـ :

«فيه (ص٥٢٤) التصريحُ بكفر دون كفـر، ونفـيُ كمـال الإيمان لترك الواجب، مِثل : «لا يزني ...»، وهذا مما لم يصـرِّح بـه المؤلـف ؛ بـل (وحذفـه) مـن كـلام ابـن تيميـة، والسـببُ واضح !».

٤٧ـ مَتَى يَكْفُرُ تَارِكُ الصَّلاَةِ ؟!

ـ نَقَلَ (د . سَفَرٌ الحَوالِي) ـ غَفَـرَ اللَّـهُ لَـهُ ـ (صَفْحـة٦٦٨) ـ عَنْ شَيْخِ الإسْلامِ ـ قَوْلَهُ ـ :

«وَبِهذا تَزولُ الشُّبْهَةُ في هَذا البابِ ؛ فإِنَّ كَثيراً مِنَ النّاسِ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ ـ في كَثيرٍ مِنَ الأَمْصارِ ـ لا يَكونونَ مُحـافِظينَ عَلَـى

الصّلواتِ الْخَمْسِ ، وَلا هُمْ تارِكِيها بالْجُمْلَةِ ، بَلْ يُصَلُّونَ أَحْياناً ، وَيَدَعُونَ أَحْيَاناً ، فَهؤلاءِ فِيهِمْ إِيمانٌ وَنِفاقٌ ، وَتَجْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكامُ الإِسْلامِ الظّاهِرَةِ في الْمَوارِيثِ ، وَنَحْوِها مِنَ الأَحْكامِ ؛ فإِنَّ هذه الأَحكامَ إِذا جَرَتْ عَلَى الْمُنافِقِ الْمَحْضِ ـ كابْنِ أُبَيٍّ وأَمْثالِهِ مِنَ الْمُنافِقِينَ ـ ، فَلأَنْ تَجْرِيَ عَلَى هؤلاءِ أَوْلَى وَأَحْرَى»... » .

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُقَرّراً ـ :

«كلامٌ عدلٌ من كلام شيخ الإسلام ـ رحمه اللَّهُ ـ ، وهو ينافي قول من يقول بتكفير تارك الصلاة ـ ولو مرةً واحدةً ـ بعد خروج وقتها ! ويوضح أن الذي يكفر إنما هو المعاند ، وقد مثَّل له بما تقدم ؛ كَمَنْ عُرض على السيف إلا أن يصلي ، فأبى».

٤٨ـ قَوْلُ الإِمَامِ أَحْمَدَ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٨٣) :

«قالَ إِسْماعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ : وَسأَلْتُ أَحْمَدَ عَمَّنْ قالَ ـ في الَّذي قالَ جِبْرِيلُ للنَّبيِّ ـ ﷺ ـ ، إِذْ سأَلَهُ عَنِ الإِسْلامِ : «فإِذا فَعَلْتُ ذَلِكَ ؛ فأَنا مُسْلِمٌ ؟ فَقالَ : نَعَمْ»... » .

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُعَرِّضاً ـ :

«مذهب أحمد».

٤٩ـ بَيْنَ (العِنَادِ) ، و(الجَحْدِ) :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَـرَ اللَّـهُ لَـهُ ـ (صَفْحَـة٦٨٣) ـ مُتَمّماً النَّقلَ ـ :

«فَقَالَ قَائِلٌ : وَإِنْ لَمْ يَفْعَلِ الَّذي قالَ جِبْرِيلُ للنَّبِـيِّ ﷺ ؛ فَهُوَ مُسْلِمٌ أَيْضاً ؟! فَقالَ ـ أي : الإمامُ ـ : هذا مُعانِدٌ للْحَدِيثِ».

■ فقَالَ (شَـيْخُنا الأَلْبـانِيُّ) ـ تَغَمَّـدَهُ اللَّـهُ بِرَحْمَتِـهِ ـ مُبَيِّناً ، وشارِحاً ، وَمُلْزِماً ـ :

«هو بمعنى الْجَحْد ؛ كما في اللغة».

٥٠ـ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَـرَ اللَّـهُ لَـهُ ـ (صَفْحَـة٦٨٦) ـ مُعَلِّقاً عَلَى حَدِيثِ «الإسْلامِ عَلاَنِيَةٌ ، والإيمانُ في الْقَلْبِ» ـ وَقَدْ صَدَّرَهُ بِصِيغَةِ التَّمْرِيضِ (رُوِيَ)!! ـ :

«سَبَقَ تَخْرِيجُهُ ، وأَنَّـهُ حَسَـنٌ ـ إنْ شـاءَ اللَّـهُ ـ ، وَيَـدُلُّ لِصِحَّةِ مَعْناهُ حَدِيثُ جِبْرِيلَ ـ نَفْسُهُ ـ ، وَحَدِيثُ : «إنَّ في الْجَسَدِ مُضْغَةً إذا صَلَحَـتْ صَلَـحَ الْجَسَـدُ كُلُّـهُ ...» ؛ فَصـلاحُ الْقَلْـبِ بالإيمانِ ، وَصَـلاحُ الْجَسَـدِ بالإسْلامِ ؛ الَّـذي هُـوَ مِـنَ الإيمـانِ

الْعامّ».

■ فقالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُتَعَقِّباً ـ :

«لم أره فيما سبق ! وتحسينه ممّا لا وجه له ـ وإن كان صحيح المعنى ـ ؛ إذ لا تلازم بينه وبين ثبوت المعنى ـ كما لا يخفى على العلماء ! ـ ، وقد بيَّنت علَّته في «تخريج الطحاوية» (٣٤٦/ ٤٢٧) ، وفي «تخريج الإيمان» لابن أبي شيبة (٦) ، ثم في «الضعيفة» (٦٩٠٦)».

٥١ـ حَماسَةٌ وَمُبالَغَةٌ :

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٦٩٦) ـ رَدّاً عَلَى مَنْ لَمْ يُكَفِّروا الْحاكِمَ بِغَيْرِ ما أَنْزَلَ اللَّهُ ـ إلاّ تَفْصيلاً ـ وَإِلْزَاماً ـ :

«... سواءً كانَ شَخْصَ الزَّعِيمِ ، أَوِ الْحِزْبَ ، أَوِ الْمَجْلِسَ التَّشريعِيَّ ؛ فإنّهُ لا يَكْفُرُ إلاّ إذا عَلِمْنا أنّهُ في قَلْبِهِ يُفَضِّلُ شرائِعَ الْبَشَرِ عَلَى شَرِيعَةِ أَحْكَمِ الْحاكِمين ، وَما لَمْ نَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ ؛ فَكُلُّ أعْمالِهِ هِيَ عَلَى سَبيلِ الْمَعْصِيَةِ ! حَتّى وَهُوَ يُصْدِرُ الْقوانِينَ تِلْوَ الْقوانِين ، وَيَتَرَصَّدُ لِلْمُطالِبِينَ بِتَطْبيقِ الشَّرِيعَةِ ، وَيُلاحِقُهُمْ بِصُنوفِ الأَذَى ، وَيُظْهِرُ الْمُوالاةَ الصّرِيحَةَ لِلْكُفّارِ ،

وَيُلْغِي ما شَرَعَهُ اللَّهُ مِنَ الْفروقِ الْجَلِيَّةِ بَيْنَ الْمُؤمِنينَ والْكُفّارِ مِنَ الرَّعِيَّةِ، وَيُرَخِّصُ بِإقامَةِ أَحْزابٍ لا دِينِيَّةٍ ـ كُلُّ ذَلِكَ مَعاصٍ لا تُخْرِجُهُ مِنَ الإسْلامِ؛ ما لَمْ نَطَّلِعْ عَلَى ما في قَلْبِهِ؛ فَنَعْلَمَ أَنَّهُ يُفَضِّلُ شَرْعاً وَحُكْماً غَيْرَ شَرْعِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ عَلَى شَرْعِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ، أَوْ يُصَرِّحُ بِلِسانِهِ أَنَّهُ يَقْصِدُ الْكُفْرَ وَيَعْتَقِدُهُ، وَأَنَّهُ مُسْتَحِلٌّ لِلْحُكْمِ بِغَيْرِ ما أَنْزَلَ اللَّهُ !!».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ نَقْضاً ـ :

«مبالغة مكشوفة، وخِطاب شِعري».

٥٢ـ بَيْنَ (الظّاهِرِ) وَ(الباطِنِ) :

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٠٦) :

«كُفْرُ إِبْلِيسَ هُوَ كُفْرُ إِباءٍ واسْتِكبارٍ ـ كَما أَسْلَفْنا ـ مِنْ جِنْسِ مَنْ يَقولُ: لَنْ أُصَلِّيَ وَلَنْ أُزَكِّيَ، وَكُفْرُ الْيَهودِ كُفْرُ حَسَدٍ وَبَغْيٍ؛ كَما في مواضِعَ مِنَ الْقُرآنِ؛ فَهُوَ مِنْ جِنْسِ مَنْ يَقولُ: إِنْ كانَ فلانٌ هُوَ الَّذي يُبَلِّغُنِي أَمْرَ اللَّهِ؛ فَلَنْ أُطيعَهُ.

فَإِبْلِيسُ (اعْتَرَضَ) عَلَى الشّارِعِ في نَفْسِ أَمْرِهِ، والْيَهودُ اعْتَرَضوا عَلَيْهِ في اخْتيارِ مَنْ يُبَلِّغُ الأَمْرَ؛ كَما قالَ الْحَبْران ـ في الْقِصَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ـ : لَوْ كُنْتَ مِنْ نَسْلِ داودَ لاتَّبَعْناكَ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُبَيِّناً ـ :

«وهو يُنبِىء عن الكفر القلبي».

٥٣ـ بَيْنَ (الكُفْرِ العَمَلِيِّ) ، و(الأَصْغَر) :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَـرَ اللَّـهُ لَـهُ ـ (صَفْحَـة٧١٢) ـ مُشيراً إلى بَعْضِ ما وَرَدَ مِنْ أَحادِيثَ فِيها وَصْفُ الْكُفْـرِ فِيمَـنْ فَعَلَ بَعْضَ الْمَعاصِي ـ :

«وَهذا قِسْمٌ آخَـرُ غَـيْرُ مـا يُسَـمِّيهِ بَعْـضُ الْفُقهـاءِ الْكُفْـرَ الْعَمَلِيَّ ، وَيَقْصِدونَ بِهِ الأَصْغَرَ ـ فَقَط ـ ؛ فَيَجِـبُ التَّنَبُّـهُ لِهـذا ؛ لأَنَّ الْخَلْطَ بَيْنَهُما قَدْ يُؤَدِّي إلى الظَّنِّ بأَنَّ كُفْرَ الْعَمَلِ ـ كُلَّـهُ ـ لا يُخرِجُ مِنَ الْمِلَّـةِ ، وَهـذا هُـوَ حَقِيقَـةُ مَذْهَـبِ الْمُرْجِئَـةِ ـ كَمـا رَأَيتَ ـ ، وَمِنْ ذَلِكَ مـا وَقَـعَ للشَّـيْخِ الأَلْبـانِيِّ ؛ كَمـا في رِسـالَةِ «حُكْمِ تارِكِ الصَّلاةِ» (ص ٤٢ـ٤٤)» .

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُعَلِّقاً عَلَى جُمْلَةِ (الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ) ـ مُسْتَدْرِكاً ـ :

«ومنهم ابن تيمية ، وابن القيم !! ولكـن المؤلـف (يكتـم) هذه التسمية لِيَغُضَّ النظر عن أنه قد يتضمّن الكفـر الاعتقـادي ـ أحياناً ـ ؛ كما في بعض الأمثلة التي ذكرها المؤلف».

٥٤_ مُغَالَطَةٌ :

_ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحة٧١٦) :

«وَلْنَضْرِبِ لِذَلِكَ مِثالاً لِكُفْرِ الْعَمَلِ وَآخَرَ لِكُفْرِ الْقَوْلِ :

أ_ مِثالُ كُفْرِ الْعَملِ : السِّحْرُ ...» .

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) _ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ مُتَعَقِّباً _ :

«تنبَّهْ لِمغالطته ؛ فإنه سيذكر أنه كان مقروناً بالاعتقاد !!».

٥٥_ كُفْرٌ اعْتِقَادِيٌّ :

_ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحة٧١٦) _ مُتَمِّماً _ :

«...فإِنَّ اللَّهُ _ تَعَالَى _ حَكَمَ عَلَيْهِمْ بِالْكُفْرِ ، وَبَيَّنَ أَنَّ كُفْرَهُمْ هُوَ تَعْلِيمُ السِّحْرِ ، وَبَيَّنَ أَنَّهُمْ يَعْلَمونَ أَنَّ ذَلِكَ كُفْرٌ ، وَيَقولُونَ لِلْمُتَعَلِّمِ : إِنَّما نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ ، وَيَعْتَقِدونَ أَنَّ عاقِبَةَ عَمَلِهِمْ هذا هِيَ الْخَسارَةُ الْكُبْرَى في الآخِرَةِ ، فَلَمْ يَجْعَلْ عِلْمَهُمْ بِأَنَّهُ كُفْرٌ ، وَتَحْذِيرَهُمُ الْمُتَعَلِّمَ مِنْهُ واعْتِقادَهُمْ سُوءَ عاقِبَتِهِ مانِعاً مِنْ تَكْفِيرِهِمْ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) _ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ مُنْتَقِداً ، وَرَادًّا _ :

«سبحان الله ! أليس هذا كفراً اعتقاديًا ؟!».

٥٦ـ الكُفْرُ القَوْلِيُّ ـ القَلْبِيُّ ـ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧١٨) :

«ب ـ وَمِثالُ كُفْرِ الْقَوْل : النُّطْقُ بالْكُفْرِ مِنْ غَيْرِ إكْراهٍ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُسْتَدْرِكاً ـ :

«وهو في هذه الحال نصٌّ عن الكفر الذي في القلب ! فتأمل قول ابن تيمية ـ الآتي في آخر الصفحة التالية [في «ظاهرة» سفَر] ـ : (لم يتكلَّم إلا وصدرُه منشرحٌ به !)».

٥٧ـ مُغَالَطَةٌ أُخْرَى :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٢٠) ـ رادّاً ـ :

«إنَّ حَصْرَ الْكُفْرِ في (الاسْتِحْلال) قَدْ لا يَلْزَمُ حَتّى عَلَى مَذْهَبِهِمْ ؛ وَذَلِكَ لأنَّ كَلِمَةَ «الاسْتِحْلال» لا تَدُلُّ عَلَى اعْتِقادِ حِلِّ مُحَرَّمٍ ، إلاّ بِحَسَبِ الاصْطِلاحِ ، أمّا في اللُّغَةِ ـ بَلْ وَفي كَلامِ الشَّرْعِ ـ ؛ فإنَّ الْمُسْتَحِلَّ هُوَ الْمُسْتَمْرِئُ لِلْحَرامِ ؛ الّذي لا يَعْبَأُ بالتَّحْرِيمِ وَلا يُبالِي بِهِ ؛ كَما قال ـ ﷺ ـ : «يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ والْحَرِيرَ»...».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ ناقِضاً، وَمُبَيِّناً المُرَادَ مِنَ التَّكْفِيرِ بِـ(الاستِحْلاَل) ـ:

«مغالطة أخرى؛ فإن المقصودَ منه القلبيُّ!».

٥٨ـ لِمَاذَا النِّزاعُ وَالمُنَازَعَةُ؟!

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٢٢):

«يَقولُ شَيْخُ الإسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَنَحْنُ إذا قُلْنا: أَهْلُ السُّنَّةِ مُتَّفِقونَ عَلَى أَنَّهُ لا يَكْفُرُ بالذُّنوبِ؛ فإنَّما نُريدُ بِهِ الْمَعاصِيَ ـ كالزِّنى والشُّرْبِ ـ، وَأَمَّا هَذِهِ الْمَبانِي ـ يَعْني: الأَرْكانَ ـ؛ فَفِي تَكْفِيرِ تارِكِها نِزَاعٌ مَشْهُورٌ»».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُسْتَدركاً ـ:

«لماذا النزاعُ ـ إذن ـ إذا كانت المخالفةُ بالوضوح الذي يزعُمُه المؤلف؟!».

٥٩ـ نَقْضٌ وَانْتِقَاضٌ:

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٢٣):

«إنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ والْجَماعَةِ مُتَّبعونَ لِنُصوصِ الشَّرْعِ في كُلِّ شَيْءٍ، فَما جَعَلَهُ الشَّرْعُ كُفْراً بإطْلاقٍ؛ فَهُوَ ـ عِنْدَهُمْ ـ كُفْرٌ بإطْلاقٍ؛ كَمَنْ تَرَكَ الصَّلاةَ، أَوْ تَعاطَى السِّحْرَ، أَوْ حَكَمَ بِشَرْعٍ

غَيْرِ ما أَنْزَلَ اللّهُ ـ ، وَسَمَّوْا فَاعِلَهُ كافِراً بإطْلاق».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ ناقِضاً ـ :

«هذا منقوضٌ بأحاديث صحيحة ؛ كـ : «[مَنِ] انتسب إلى غير أبيه كفر» ، «من حلف بغير اللّهِ ؛ فقد كفَرَ»... ونحوه».

٦٠ ـ نَفْيُ الإِيمَانِ (الكَامِلِ) :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٢٣) :

«وَمَنْ نُفِيَ عَنْهُ الإِيمانُ بفِعلِ ما هُوَ مِنْ جِنْسِ الْمَعْصِيَةِ ؛ يَنْفونَ عَنْهُ الإِيمانَ ، لَكِنْ لا يُخْرِجُونَهُ مِنَ الإِسْلامِ ، وَهذا هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ : «نُثْبِتُ لَهُ مُطْلَقَ الإِيمان ، لا الإِيمانَ الْمُطْلَقَ» ، وَذَلِكَ كَما وَرَدَ في حَدِيثِ : «لا يَزْنِي الزّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»...» إلخ .

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُبَيِّناً ، وَناقضاً ـ :

«وهذا معناه نفيُ الإِيمان الكامل عنه ، وذلك لا يستلزم أنه كافر مرتدّ».

٦١ ـ نَقْضُ التّنَاقُضِ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٢٣) :

«مِنْ ذَلِكَ: أنَّ الأَوَّلَ جاءَ في الْكُفْرِ بصيغَةِ الْمُعَرَّفِ بالأَلِفِ واللّامِ؛ مِثْلُ: «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الكُفْرِ - أَوِ الشِّرْكِ - تَرْكُ الصّلاةِ»، أَوْ بِصِيغَةِ الفِعْلِ الْماضِي؛ مِثْلُ: «... فَمَنْ تَرَكَها؛ فَقَدْ كَفَرَ»...».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِّباً -:

«هذا منقوضٌ بالعبد الآبق من مواليه: «... فقد كفر»، وقوله: «من حلف بغير اللَّه؛ فقد كفر»، هل يسوِّي بينهما ؟!

أم يقول بِقول السلف: كفر دون كفر ؟! انظر ما تقدم (ص٦٦٦)».

٦٢ - حَوْلَ (الكُفْرِ الأصْغَرِ):

- قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحة ٧٢٤):

«وَمَنِ ارْتَكَبَ ذَنْباً لَمْ يَجْعَلْهُ الشَّرْعُ كُفْراً بِإطْلاقٍ؛ فَهُوَ مُرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ الّذي وَقَعَ الْخِلافُ فِيهِ - قَدِيماً - بَيْنَهُمْ وبَيْنَ الْخَوارِجِ، وَحُكْمُهُ - عِنْدَهُمْ - في الآخِرَةِ - أَنَّهُ إنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ مانِعٌ مِنْ موانِعِ إنْفاذِ الْوَعِيدِ - كالتَّوْبَةِ، والاسْتِغْفارِ، والْحَسَناتِ الْماحِيَةِ - وَنَحْوِها -؛ فَهُوَ تَحْتَ مَشيئَةِ اللَّهِ: إنْ شاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شاءَ غَفَرَ لَهُ؛ وَلِهذا فَهُمْ يَجْزِمونَ بِأَنَّ بَعْضَ

أَهْلِ الْكَبائِرِ سَيَدْخُلونَ النّارَ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ لَنْ يَدْخُلَها ـ كمَا هُوَ مُقْتَضَى الْجَمْعِ بَيْنَ الأَدِلَّةِ في هذِهِ الْمَسأَلَةِ ـ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبـانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُعَلِّقاً عَلَى الجُمْلَةِ الأُولَى ـ :

«وهل من ذلك : «من حلف بغير اللّهِ؛ فقد أشرك» ؟!».

٦٣ـ تَنَاقُضٌ آخَرُ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٢٤) :

«وَلا يُكَفِّرونَ مَنِ ارْتَكَبَ ما هُوَ مِنْ جِنْسِ الْمَعاصِي؛ مـا لَمْ يَسْتَحِلَّ ذَلِكَ؛ فَلَيْسوا ـ إِذَنْ ـ خوارِجَ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُنْتَقِداً ـ :

«تأمَّل ما أخذه على هذا القيد ـ على مخالفيه ـ ص(٧٢٠) بند (سابعاً) ـ!».

٦٤ـ تَعَثُّرٌ، وَعَثَرَاتٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَـرَ اللَّـهُ لَـهُ ـ (صَفْحـة٧٢٦) ـ مُتَعَقِّباً الطَّحاوِيَّ في حَدِّه التَّكْفِيرَ ـ :

«وَإِنّمـا قالَـهُ تَبَعـاً لِمَذْهَـبِ الْمُرْجِئَـةِ الْحَنَفِيَّـةِ؛ الَّذيـنَ يَقُولونَ : إِنَّ الإيمانَ هُوَ التَّصْدِيـقُ والإِقْـرارُ، والْكُفْـرَ هُـوَ ضِـدٌّ

ذَلِكَ ؛ وَهُوَ التَّكْذيبُ والْجُحــودُ ؛ أيْ : جُحــودُ الإقْـرارِ ـ كَمـا سَبَقَ تَفْصيلُ مَذْهَبِهِمْ ـ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُسْتَدْرِكاً ـ :

«هذا إذا فُهم أنه يعني جحود الإسلام كلاً ! وهــذا مما لا يخفى على المؤلف أنه لا يقصده الإمام الطحاوي ! ولكنه يتتبّــع العثرات اللفظية ! فإنه يعلم أن الحنفيــة يتوسّعون في التكفـير ! فهو يقصد ما جاء في الإسلام ولو جزءاً منه ـ مما هو معلومٌ مــن الدين بالضرورة ـ على الأقل ـ».

٦٥ـ خَلْطٌ وتَبايُنٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٢٧) :

«وَلازِمُ ذَلِكَ وَطَـرْدُهُ : أنْ يُقـالَ : مَـنْ كَفَـرَ بـالْقُرآنِ مَـعَ إِقرارِهِ بالشَّهادَتَيْنِ ؛ فإِنَّ دَعْوَتَنا إِيَّاهُ للإيمانِ بالْقُرآنِ وَتَرْكَنا دَعْوَتَهُ للشَّهادَتَيْنِ ؛ دَليلٌ عَلَى أنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْقرآنِ !!».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّــدَهُ اللَّـهُ بِرَحْمَتِـهِ ـ مُنْتَقِـداً ، وراداًّ ـ :

«خلطٌ بين دعوته إلى الإيمان ، وبين دعوته إلى العمــل بِمـا هو من لوازم الإيمان ؛ فتنبَّه».

٦٦ـ كَتْمٌ لِبَعْضِ العِلْمِ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٢٨) :

«وَنَقولُ : إنّهُ بِقَطْعِ النّظَرِ عَنْ أنّ الثّابتَ عَنِ الإمامِ أحْمَدَ هُوَ تَكْفيرُ التّارِكِ ـ وَقَدْ نَقَلْناهُ في أوّلِ هذا الْباب ـ ؛ فإنّ هـذا لا يَلْتَقي مَعَهُ ؛ لأنّ الطّحَاوِيَّ لا يُكَفِّرُ بالامْتِناعِ مِنَ الصّلاةِ ، بَلْ بالامْتِناعِ مِنَ الإقرارِ ، لاحِظ قَوْلَهُ ـ :«وَلا يَكونُ كافِراً إلاّ مِنْ حَيْثُ كانَ مُسْلماً ، وَإسْلامُهُ كانَ بإقْرارِهِ بالإسْلامِ ؛ فَلِذَلِكَ رِدَّتُهُ لا تَكونُ إلاّ بِجُحودِهِ الإسْلامَ» ـ ؛ تَجدُ ذَلِكَ جَلِيّاً».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُعَلّقاً عَلَى قَوْلِهِ : «وَقَدْ نَقَلْنَاهُ» ـ :

«(ص٦٨٣) ، وهناك رواياتٌ أخرى لم يذكرها ! وبخاصّة الرواية التي قلتَ فيها : إنّها يلتقي معها قولُ الطحاوي».

٦٧ـ التّكْفِيرُ بَعْدَ (الدَّعْوَةِ) ، وَحَيْثِيَّاتُهُ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٢٨) :

«مَنْ كَفَرَ بِتَرْكِ شَيْءٍ مِنَ الأَعْمالِ الّتي تَرْكُها كُفْرٌ ، أَوْ جَحَدَ شيئاً مِنَ الاعْتِقاداتِ الّتي يَكْفُرُ جاحِدُها ؛ فإنّهُ يُدْعَى إلى ذَلِكَ العَمَلِ أوِ الاعْتِقادِ ، وَيُسْتَتابُ مِنْ تَرْكِهِ أَوْ جَحْدِهِ ، وَلا

نَحكُمُ بإسْلامِهِ إلاّ إذا فَعَلَ ذَلِكَ ، فإذا كفرَ بتَرْكِ الصّلاةِ ؛ فإنّ إسْلامَهُ يَكونُ بأدائِها ، وإذا كفَرَ بجَحْدِ البَعْثِ ، أو الْجَنَّةِ ، أو النّارِ ؛ فإنّ إسْلامَهُ يَكونُ بالإسْلام بِها ، وَهكذا».

■ فقَالَ (شَيْخنا الألْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُعَلّقاً عَلَى كَلِمَةِ (يُدْعَى) ـ :

«مَن الداعي ـ أولاً ـ ؟ ؟

وما حُكمه إذا لم يُدْعَ ـ ثانياً ـ ؟!».

٦٨ ـ كَيْلٌ بِمكْيَالَيْن :

ـ قَالَ (د . سَفرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٣٣) ـ مُعَلّقاً عَلَى رَدّ روايَةِ : «الإيمان مُثْبَتٌ في القُلوبِ ؛ كالْجبالِ الرّواسِي ؛ وَزيادَتُهُ ونُقْصانُهُ : كُفْرٌ» ـ :

«وَمِمّا يَدُلُّ عَلَى أمانَةِ شارحِ «الطّحَاوِيّةِ» ـ الْعَلاّمةِ عَلِيّ ابْنِ عَلِيّ بْنِ مُحَمّد بْنِ أبي الْعِزّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ ، وَتَجَرُّدِهِ عَنِ الْهَوَى والتّعَصُّبِ ، أنّهُ ـ مَعَ كَوْنِهِ حَنَفِيّاً ـ قَدْ بَيّنَ بُطْلانَ هذا الْحَديثِ نَقْلاً عَنْ شَيْخِهِ الْمُحَدِّثِ الْحافِظِ ابْنِ كَثيرٍ ، وَبَيّنَ فِيهِ عِلّةً أُخرَى غَيْرَ أبي الْمُطيعِ ، وَهُوَ أبو الْمُهَزّم ؛ الّذي قالَ عَنْهُ شُعْبَةُ : «لَوْ أعْطوهُ فَلْسَيْنِ لَحَدَّثَهُمْ سَبْعِينَ حَديثاً»...» .

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُعَلِّقاً ـ :

«أليس من الإنصاف ـ أيضاً ـ أن يصفَ المؤلِّفُ ـ هدانا اللَّهُ وإياه ـ بالأمانة ـ الشيخَ الألبانيَّ ؛ لا سيَّما وقد رماه بالإرجاء ! ولو بالإشارة ـ كمثل أن ينقل عنه أنه حكم على الحديث بالوضع في تعليقه على «شرح الطحاوية» (ص٣٤٢ـ٣٤٣) ـ، وأن يحيل إليه ـ كما فعل فيما يأتي ـ ؛ حيث أحال على «الشرح» بتحقيق الأرناؤوط ـ! أم الإحالة إلى بعض كتبه إنما يكون إذا كان فيها ما هو حُجَّةٌ للمؤلِّف بزعمه ؟! أو كان لِصالِحه ؟!».

٦٩ـ سَقْطٌ ، وَتَصْحِيحٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٣٥) رَدّاً عَلَى (ما خَلَط النّاسُ) فِي مَعْنَى «الإِيمَانِ» (بَيْنَ هَذِهِ الأُمورِ)!! :

«فَقالوا : إِنَّ عَمَلَ الْجَوارِحِ لَيْسَ مِنَ الإيمانِ ؛ [...] كُلُّهُ في الْقَلْبِ ـ فَقَطْ ـ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُصَحِّحاً ـ :

«لعله سقط : «الإيمان»!».

٧٠ـ مَنْ لَمْ يُكَفِّرْ بِتَرْكِ الصَّلاَةِ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٣٦) :

«كالنُّصوصِ الثّابتَةِ الصّريحَةِ في تكْفيرِ تارِكِ الصّلاةِ ؛ الّتي انعقَدَ عَلَيها إجْماعُ الصّحابَةِ ، لَكِنَّ الْمُرْجِئَةَ جَعَلوها مِنْ قَبيلِ الْوَعيدِ والتَّغْليظِ ، فقالوا : إنّ التّارِكَ الْمُصِرَّ الّذي يُعْرَضُ عَلَى السّيفِ ، وَيُستَتابُ ثلاثَةَ أيّامٍ ، ثمَّ يُقْتَلُ مُمْتَنِعاً عَنْ أدائِها ؛ إنّهُ مُسْلِمٌ يُقْتَلُ حَدّاً».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ ذاكِراً (بَعْضَ) مَنْ لَمْ يُكَفِّرْ بِتَرْكِ الصّلاةِ ـ :

«ومنهم الإِمَامُ الشافعي ـ عندي ـ ؟! كَمَا اشتهر عنه ، ونقله المؤلف ص(٦٥٧)».

٧١ـ تأويلٌ ؛ بلْ تَعْطيلٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٣٦) :

«فَهذا الأَصْلُ الْعَظيمُ ؛ مَنْ فَطِنَ لَهُ واطّلَعَ عَلَى مَذْهَبِ السّلفِ ؛ عَلِمَ يَقِيناً أنّهُ الْمَذْهَبُ الْحَقُّ الّذي لا تَناقُضَ فِيهِ ، وَلا تَعارُضَ بَيْنَ نَصٍّ وآخَرَ ، وَعَلِمَ كَثيراً مِنْ أَسْبابِ وُقوعِ الْخِلافِ بَيْنَ النّاسِ في الإيمانِ ، وأنّهُ لا مَخْلَصَ لَهُ ـ وَلا لَهُمْ ـ مِنَ الْخطإِ والتّناقُضِ ؛ إلاّ باقْتِفاءِ أثَرِ السّلَفِ الصالِحِ في كُلِّ ذَلِكَ».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُعَلّقاً ـ :

«هَذَا مِمَّا لاَ شَكَّ فِيهِ ، لَكِنْ قَدْ أَصَابَكَ نَحْوُ مَا أَصَابَ بَعْضَ مَنْ ذَكَرْتَ ! وَهُوَ أَنَّكَ تَتَأَوَّلُ مَذْهَبَهُمْ فِي تَارِكِ الصَّلاَةِ إِلَى مَذْهَبِكَ الَّذِي لَمْ تُلَخِّصْهُ تَلْخِيصاً يَرْفَعُ الشَّكَّ ، فَهَا أَنْتَ ـ هُنَا ـ وَفِيمَا سَبَقَ ـ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ـ أَيْضاً ـ تُفْهِمُ القُرَّاءَ أَنَّكَ تَعْنِي التَّارِكَ الْمُصِرَّ الَّذِي ... إلخ ، وَلَيْسَ مُطْلَقَ التَّارِكِ !

فَإِنْ كَانَ هَذَا قَصْدَكَ ؛ فَهَلاَّ بَيَّنْتَهُ لِقُرَّائِكَ ، وَحِينَئِذٍ سَتَجِدُ مَنْ سَبَقَكَ إِلَيْهِ مِنَ الْمُعَاصِرِينَ ، وَمِنْهُمْ كَاتِبُ هَذِهِ الأَحْرُفِ ـ وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ بِهِ ـ ، وَمَعَ ذَلِكَ ؛ فَأَنْتَ تُلْحِقُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالْمُرْجِئَةِ !!

وَلَكِنْ ـ بِالتَّأْكِيدِ ـ لَيْسَ هَذَا هُوَ الكَافِرِ ـ فَقَطْ ـ عِنْدَكَ ؛ فَقَدْ تَكَلَّفْتَ ـ جِدًّا ـ فِي تَأْوِيلِ حَدِيثِ دُخُولِ مَنْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْراً قَطُّ بِرَحْمَةِ اللَّهِ ـ تَعَالَى ـ تَكَلُّفاً عَجِيباً ، لاَ يُفْهَمُ مِنْهُ دِلاَلَتُهُ عِنْدَكَ !

وَكَأَنَّكَ كُنْتَ أَنْتَ تَشْعُرُ بِذَلِكَ ، فَتُحَاوِلُ الغَمْزَ مِنْ صِحَّتِهِ ، وَإِيجَادَ التَّعَارُضِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَعْضِ الأَحَادِيثِ الَّتِي لَمْ تَرِدْ فِيهَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ ، مُخَالِفاً بِذَلِكَ إِطْبَاقَ حُفَّاظِ الحَدِيثِ عَلَى صِحَّتِهَا ؛ كَالبُخَارِيِّ ، وَمُسْلِمٍ ، وَأَبِي عَوَانَةَ ، وَابْنِ خُزَيْمَةَ ، وَابْنِ

حِبَّانَ ، وَابْنِ مَنْدَة ـ وَغَيْرِهِمْ ـ! فَصَنِيعُ مَنْ يَكُونُ هَذَا ؟!

وَأَنْتَ تَعْلَمُ ـ فِيمَا أَظُنُّ ـ أَنْ لاَ تَعَارُضَ بَيْنَ مُثْبِتٍ وَنَافٍ ـ لَوْ كَانَ هُنَاكَ نَافٍ ـ ، وَبَيْنَ مَنْ عَلِمَ وَمَنْ لاَ يَعْلَمُ ، وَمِنْ هُنَا كَانَتْ قَاعِدَةُ : «زِيَادَةُ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ».

لِذَلِكَ كَانَ مِنْ لَوَازِمِ التَّحْقِيقِ ـ بَلْ مِنْ ضَرُورِيَّاتِهِ ـ أَنْ يُبَيِّنَ الْمُؤَلِّفُ رَأْيَهُ بِوُضُوحٍ : مَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ ؟!

أَهُوَ التَّكْفِيرُ بِصَلاَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ ؟!

أَمْ بِإِصْرَارِهِ عَلَى تَرْكِهَا مُطْلَقاً ؛ بِحَيْثُ يَمُوتُ وَقَدْ شَاخَ ، وَلَمْ يُصَلِّ لِلَّهِ صَلاَةً ؟!

أَوْ هُوَ الَّذِي رُفِعَ أَمْرُهُ إِلَى الحَاكِمِ ، فَأَمَرَهُ بِالصَّلاَةِ ، فَأَبَى ، فَقُتِلَ ؟!

وَأَنْ يُبَيِّنَ ـ أَيْضاً ـ إِذَا كَانَتْ المَسْأَلَةُ عِنْدَهُ مِنَ الوُضُوحِ أَنَّهُمْ لاَ يَعْنُونَ الْمُصِرَّ الْمُعَانِدَ ـ : لِمَاذَا اخْتَلَفَتْ أَئِمَّةُ السَّلَفِ فِي المَسْأَلَةِ ، بَلِ اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُ الإِمَامِ الوَاحِدِ مِنْهُمْ ؛ كَأَحْمَدَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ ، فَضْلاً عَن أَتْبَاعِهِ ، وَمَنْ كَانَ عَلَى مَنْهَجِهِ ـ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ ، مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ ـ ؛ كَابْنِ بطَّةَ ، وَابْنِ القَيِّمِ الَّذِي كُنْتُ نَقَلْتُ كَلاَمَهُ فِي رِسَالَتِي ، وَفِيهَا أَنَّهُ جَعَلَ تَرْكَ

الصَّلاَةِ مِنَ (الكُفْـرِ العَمَلِـيِّ قَطْعـاً)، لاَ الاعْتِقَـادِيِّ ـ بِخِـلاَفِ المُمْتَنِعِ مِنَ الصَّلاَةِ ـ وَلَوْ قُوتِلَ ـ؛ فَهُوَ الكَافِرُ حَقًّا».

٧٢ـ دَعْوَى مَزْعُومَةٌ:

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٤٦):

«حَديثُ الْجَهَنَّمِيِّينَ، أو (حديثُ الشّفاعَةِ):

وَهُوَ الْحَديثُ الوارِدُ في شفاعَةِ النّبيِّ ﷺ لأُمّتِهِ، وَتَحَنُّـنِ اللَّهِ ـ تَعالَى ـ عَلَيْهِمْ بإخراجِ مَنْ كانَ في قَلْبِـهِ أدْنَـى مِثْقـالِ ذَرَّةٍ مِنْ إيمان.

وأصْرَحُ لَفْظٍ استَدَلّتْ بهِ الْمُرْجئَةُ في إحْدى رواياتِ أبـي سَعيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ وَهِيَ: «... فَيقولُ اللَّهُ ـ عَزَّ وَجَـلَّ ـ: شَـفَعَتِ الْمَلائِكَةُ، وَشَفَعَ النّبيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنونَ، وَلَمْ يَبْقَ إلاّ أرْحَمُ الرّاحِمينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النّارِ؛ فَيُخْرِجُ مِنْها قَوْماً لَمْ يَعْمَلوا خَيْراً ـ قَطُّ ـ؛ قَدْ عادوا حُمَماً، فَيُلْقيهِمْ في نَهْرٍ في أفْـواهِ الْجَنّـةِ ـ يُقالُ لَهُ: نَهْرُ الْحَياةِ ـ، فَيَخْرجونَ كَما تَخْرُجُ الْحَبَّةُ في حَمِيـلِ السَّيْلِ ...».

قَالَ: «فَيَخْرُجونَ كاللؤلُؤِ؛ في رِقابِهِمُ الْخواتِـمُ، يَعْرِفُهُـمْ أَهْلُ الْجَنّةِ، هؤلاء عُتقاءُ اللّهِ؛ الّذينَ أدْخَلَهُمُ اللّـهُ الْجنّـةَ بِغَيْـرِ

عَمَلٍ عَمِلوهُ، وَلا خَيرٍ قَدَّموهُ»...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبـانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُعَلّقاً عَلَى قَوْلِهِ : «اسْتَدَلَّتْ بِهِ الْمُرْجِئَةُ» ـ :

«مَن هو المستدلُّ ؟!».

٧٣ـ لا فرْقَ ، ولَكِنْ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٤٦) :

«وَهذِهِ إِحْدَى رواياتِ مُسْلِمٍ لِلْحَدِيـثِ ، وَلَـمْ تَـرِدْ هـذِهِ اللّفْظَةُ عِنْدَ الْبُخارِيِّ ؛ عَلَى كَثْرَةِ رواياتِـهِ لَـهُ عَـنْ أَبـي سـعيدٍ ، وَأَنَسٍ ، وَأَبي هُرَيْرَةَ ، إلاّ أَنّ الْجُمْلَةَ الأَخِـيرَةَ وَهِـيَ قَـوْلُ أَهْـلِ الْجَنَّةِ : «أَدْخلَهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلوهُ» ...».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ ناقِضاً ـ :

«ما الفرقُ بين ما أثبتَه وما نفاه ؟».

٧٤ـ إِثْبَاتٌ ، ثُمَّ نَفْيٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَـرَ اللَّـهُ لَـهُ ـ (صَفْحـة٧٤٦) ـ مُتَمِّماً ـ :

«... وَرَدَت في إِحْدى رِواياتِهِ عَنْ عَطاءِ بْـنِ يسـارٍ ، عَـنْ أَبي سَعيدٍ ـ أيضاً ـ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبَانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُبيِّناً اضْطِرابَهُ ـ :

«وسينفيها قريباً (ص٧٥٠)!».

٧٥ـ أَيْنَ أَهْلُ الحَدِيثِ ؟!

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٤٦) ـ رادّاً ـ :

«أمّا الإمامُ أحْمَدُ ؛ فَقَدْ رواهُ مُختصَراً وَمُطَوَّلاً ، عَنْ أبي هُرَيرةَ ، وأنَسٍ ، وأبي سَعيدٍ ، وَجابرٍ ، وَحُذَيْفَة ، ولَمْ تَرِدْ هذِهِ اللَّفْظَةُ عِنْدَهُ إلاّ في روايَةِ عَطاءِ بنِ يسارٍ عن أبي سَعيد ـ أيْضاً ـ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبَانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُتَعَجّباً ، مُسْتَنْكِراً ـ :

«ألا يكفي ذلك ؛ وهي في «الصحيحين» ؟!».

٧٦ـ إِلْزَامٌ فَاشِلٌ :

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٤٧) :

«إنّ هذا الْحَدِيثَ مِنَ الأَدِلَّةِ عَلَى الْمُرْجِئَةِ في زِيادَةِ الإيمانِ وَنُقْصانِهِ ، وَهُمْ يُؤَوِّلونَهُ ، وَلا يأْخُذونَ بِهِ في ذَلِكَ ، فَمِنَ

التَّحَكُّمِ أنْ يَرُدّوا أوّلَ الْحَدِيث ويَسْتَدِلّوا بـآخِرِهِ، مَعَ أنّ هـذا الّذي في آخِرِهِ لَيْسَ إلاّ في روايَةٍ واحِدَةٍ مِنْ رِوايَاتِهِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُعَقِّباً ـ :

«هذا غيرُ واردٍ علينا ـ كما هو ظاهرٌ ـ».

٧٧ـ تَكْرَار بلاَ اسْتِقْرَار :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٤٨) :

«إنّ أكثرَ رواياتِ هذا الْحَديثِ لَيسَ فِيها هذِهِ الزّيادَةُ، بَلْ هِيَ مُصَرّحَةٌ بأنّ الْجَهَنَّمِيّينَ هُمْ مِنْ أَهْلِ الصّلاةِ وَمِنَ الْعامِلِين».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُسْتَدْرِكاً ـ :

«تكرارٌ لِما سبق !».

٧٨ـ تَرْجِيحٌ دُونَ تَعَارُضٍ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٤٩) ـ (مُحاوِلاً) جَمْعَ هذا النَّصِّ مَعَ النُّصوصِ الأُخْرَى، وَفَهْمَهُ مِنْ خِلاَلِهَا ـ :

«أوّلاً : مِنْ جِهَةِ التّرْجِيحِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُتَعَقِّباً ـ :

«لا مبرِّر للترجيح ؛ لأنه لا تعارُض».

٧٩ـ خُرُوجٌ .. عَنِ البَحْثِ :

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّـهُ لَـهُ ـ (صَفْحـة ٧٤٩) ـ مُتمّماً ـ :

«أنْ يُقال : إنّ الرّواياتِ الّتي لَمْ تُذْكَر فِيها هـذِهِ الزّيـادةُ ؛ أَرْجَحُ مِنْ تِلْكَ ؛ مِنْ حَيثُ كَثْرَتُها ومُوافقَتُها للأصول الْقَطْعِيّةِ ؛ في أنّهُ لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إلاّ مُؤْمِنٌ ، وأنّ الإيمانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنا الألْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مسْـتَدْرِكاً ، وَناقِضاً ـ :

«خروجٌ عن البحث».

٨٠ـ تَوَهُّمٌ ، أَوْ إيهَامٌ :

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَـرَ اللَّـهُ لَـهُ ـ (صَفْحـة٧٤٩) ـ متَمّماً ـ :

«فَمَثَلاً : روايَةُ أبي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْبُخاريّ ، هذا نَصُّها :

«حتّى إذا فَـرَغَ اللَّـهُ مِـنَ الْقَضـاء بَيْـنَ الْعِبـادِ ، وَأَرادَ أنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أرادَ مِنْ أهْلِ النّارِ ؛ أمَرَ الْمَلائِكَةَ أنْ يُخْرِجوا مِنَ النّارِ مَنْ كانَ لا يُشْرِكُ باللَّهِ شَيْئاً ؛ مِمَّنْ أرادَ اللَّهُ أنْ يَرْحَمَـهُ

مِمَّنْ يَشْهَدُ أنْ لا إلَهَ إلاّ اللّهُ ، فَيَعْرِفونَهُمْ بِأثَرِ السّجودِ ؛ تَأْكُلُ النّارُ ابْنَ آدَمَ إلاّ أثَرَ السُّجودِ ؛ حَرّمَ اللّهُ عَلَى النّارِ أنْ تأكُلَ أثَرَ السُّجود ، فَيَخْرُجونَ مِنَ النّارِ قَدِ امْتُحِشوا ، فَيُصَبّ عَلَيْهم ماءُ الْحياةِ ؛ فَيَنْبُتونَ تَحْتَهُ كَما تَنْبُتُ الْحَبّة في حَميل السّيل».

فَهذِهِ روايةٌ مُتّفَقٌ عَلَيْها بَيْنَ الشّيْخَيْن».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مستَدْركاً ـ :

«وتلك مثلُها ـ أيضاً ـ مِما اتفقا عليه ، وإن أوهم أنها من أفراد مسلم ، ثم عزاها للبخاري ـ أيضاً ـ!».

٨١ـ تَنَاقُضٌ جَدِيدٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللّهُ لَهُ ـ (صَفْحة ٧٥٠) ـ مُتَمّماً ـ :

«فهذا مِمّا يُرَجِّحُ هذِهِ الرِّوايَةَ ؛ لاتِّفاقِ كِلا الصّحابِيَّيْن عَلَيْها ، وَتَصريح التّابِعِيّ بأنّ أبا سَعيد لَمْ يُغيّر ، أوْ لَمْ يَزِدْ عَلَى أبي هُرَيْرَةَ إلاّ ما ذكر ؛ فلَدَيْهِ زِيادَةُ عِلْم تُرَجّحُ روايَتَهُ عَلَى روايَةِ عَطاء بْنِ يسار ، عن أبي سَعيدٍ ـ مُنْفَرداً ـ ، لا سِيّما وَقَدْ شارَكَهُ فِيها سَعيد بنُ الْمُسَيّب ، كَما في رِوايَةِ الْبُخارِيّ في كِتابِ الأذان».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُبَيِّناً تناقُضَهُ ـ :

«هنا أخَذَ بالزيادة !».

٨٢ـ ثُمَّ ... تَنَاقُضٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة ٧٥٠) ـ مُتَمِّماً ـ :

«وَمِمَّا يُقَوِّيهُ أنَّ روايَةَ عطاء بْنِ يسارٍ ـ نَفْسِهِ ـ عِنْدَ الْبُخارِيّ ، لَمْ يرِدْ فِيها قَوْلهُ : «لَمْ يَعْملوا خَيْراً ـ قَطُّ ـ»...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُبَيِّناً تناقُضَهُ ـ :

«هذا يُنافي إثباتَه الماضي ص(٧٤٦) ، والآتي ص(٧٥١) بِلفظ :«بغير عملٍ عملوه ، ولا خيرٍ قدموه» ، فهو نصٌّ ـ أيضاً ـ كالذي نفاه !».

٨٣ـ مُكَابَرَةٌ فَلْسَفِيَّةٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٥١) :

«فَلم يَرِدْ فيهِ ما يدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْعَمَلِ إلاّ قولُ أهْلِ الْجَنَّةِ ! وَهُمْ إنّما يَقولُونَ حَسْبَ ظاهِرِ ما يَعْلَمُونَ ! كَما جاءَ

فِيهِ : «فَيُخرِجـونَ مَنْ عَرَفـوا» ؛ فـإنْ كـانَتِ الْمَعْرِفَـةُ بِحَسَـبِ عِلْمِهِمْ بِهِمْ في الدُّنْيا !! فلا يَخْفَى أنّ مِنَ النّـاسِ مَـنْ لا يَعْـرِفُ الْمُؤْمنونَ أنّ فِيهِ خَيراً ، وَإنْ كانَتْ بِحَسَبِ أثَرِ السّـجودِ ـ كـمَا في الرّوايَةِ الأُخْرَى ـ ؛ فَلا يَبْعُدُ أنْ يكونَ في بَعْضِ الْمُصَلّينَ مِـنْ إساءَةِ الصّلاةِ ، والإهْمالِ الشّدِيدِ في أدائِها ما لا يَحْصُلُ لَهُ مَعَـهُ عَلامَةٌ ظاهِرَةٌ للمُؤْمِنينَ ـ واللّهُ أعْلَمُ ـ!!».

■ فَقَـالَ (شَـيْخُنَا الأَلْبـانِيُّ) ـ تَغَمَّـدَهُ اللّـهُ بِرَحْمَتِـهِ ـ رادّاً ، وَناقِضاً ـ :

«مكابرةٌ عجيبةٌ ؛ بل الصوابُ أنهم قالوا ذلك بإعلام اللّه إياهم ، ومما يدلُّ على ذلـك قولُـه ـ تعـالى ـ : «فمـن وَجـدتم في قلبه ...» ؛ فهل علموا ما في قلوبهم إلا بإعلامه ـ تعالى ـ ؟!

اللّه أكبر !! فلسفةٌ غريبةٌ تشبه فلسفة المؤوِّلة ؛ بل المعطِّلة ، ولفٌّ ودورانٌ لا يليق بالمؤلف ! وخصوصاً أنه ضيَّـع كثـيراً مـن البحث حول (الإيمان قول وعمل) ، وقد مضـى مـا فيـه كفايـةٌ ـ وزيادةٌ ـ في الرد على المرجئة .

وتأوّل قولَ أهل الجنة : «وأدخلهم اللّه بِغير عمل ...» بمـا يُشعر أنه لا حجة فيه ؛ لأنه يحتمل أنه خطأ ، وأنـه في المصلـين ،

مع صراحة الحديث أن هؤلاء أخرجوا بعد إخراجهم المصلّين ؛ فصنيعُ مَن هذا ؟!

ثم إنه صار إلى الترجيح ، وهو فرعُ التعارض !!!».

٨٤ـ تَأْوِيلٌ .. و .. شُذُوذٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٥٢) :

«ومِن ذلِكَ : ما قالَهُ الإمامُ أبو بكرِ بْـنُ خُزَيْمَـةَ ـ رَحِمَـهُ اللَّهُ ـ ؛ قال :

«هذِهِ اللّفْظَةُ : «لَمْ يَعْمَلوا خَـيْراً ـ قَـطُّ ـ» : مِـنَ الْجِنْـسِ الّذي تَقولُ الْعَرَبُ بِنَفْيِ الاسْمِ عَنِ الشّيْءِ ؛ لِنَقْصِهِ عَنِ الكمالِ والتّمامِ ، فَمَعْنَى هذِهِ اللّفْظَةِ ـ عَلَى هذا الأَصْـلِ ـ : لَـمْ يَعْمَلـوا خَيْراً ـ قَطُّ ـ عَلَى التّمامِ والْكَمالِ ، لا عَلَـى مـا أوجَـبَ عَلَيْـهِ وَأَمِرَ بِهِ»...» .

■ فَقالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ رادّاً ـ :

«قلت : هذا ـ أولاً ـ تأويل ! ولا مبرِّر له !

وثانياً : لو سُلّم بـه ؛ فـلا ينفـع المؤلّـفَ ؛ لأن البحـث في إخراج تارك الصلاة من النار بإيمانه .

والمؤلف (كأنه) يَشعر بصرفه الموضوعَ إلى موضوع آخـر ؛

ولذلك شذّ عن جادّة الحفّاظ ، فوضع احتمال أن الرواية غير محفوظة ، وهي داء المؤوّلة الذين تأولوا النصوص بزيادة الإيمان ـ بما أشبع المؤلفُ الموضوعَ في الردّ عليهم ! ـ».

٨٥ـ نَقْضٌ عِلْمِيٌّ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٥٣) :

«وَكَذَلِكَ حَدِيثُ قاتِلِ الْمِئَةِ نَفْسٍ ؛ الّذي جاءَ فِيهِ : «أَنّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْراً قَطُّ» ؛ لأَنَّهُ تَوَجّهَ تِلْقاءَ الأَرْضِ الصّالِحَةِ ؛ فَماتَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَها ، فرأَتْ ملائِكَةُ الْعذابِ أَنّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيراً ـ قَطُّ ـ بَعْدُ ؛ إِذْ لَمْ يَزِدْ عَلى أَنْ شَرَعَ في سَبيل التّوْبَة ؛ وَلِهَذا حَكَمَ اللَّهُ ـ تَعالَى ـ بَيْنَها وَبَيْنَ مَلائِكَةِ الرَّحْمَةِ بِقياسِ الأَرْضِ وإِلْحاقِهِ بأَقْرَبِ الدّارَيْنِ ، ثُمّ قَبَضَ هَذِهِ ، وَباعَدَ تِلْكَ ـ رَحْمَةً مِنْهُ ـ ؛ وَإِلاّ كانَ يَهْلِكُ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ رادّاً ، وَمُتَعقِّباً ـ :

«هذا التعليلُ لا ينفي أن العبارةَ على عمومها ؛ لأن توجُّهَه إنّما كان بعد ذلك».

٨٦ـ تَعَقُّبٌ وَاسْتِدْرَاكٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٥٣) :

«وَمِمّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنّهُ قَدْ وَرَدَ في بَعْضِ رواياتِ حَدِيثِ الْجَهَنَّمِيِّينَ ـ هذا ـ ، أنّ هذا الرّجُلَ مِنْهُمْ ؛ حَيْثُ ذَكَرَتْ أَنّهُ آخرُ أَهْلِ النّارِ خُروجاً مِنْها».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُستَدْرِكاً ـ :

«ما هُوَ الْمُؤَيِّدُ ؟!».

٨٧ـ دَعْوَى مَنْقُوضَةٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة ٧٥٣) :

«وَقَبْلَ بيانِ ذَلِكَ نَقولُ : إنّ الْجَمْعَ مُقْتَضاهُ صِحّةُ الاستِدْلال ، فَهَلْ هذا الْحَدِيثُ يَصْلُحُ لِمَا استَدَلّتْ بِهِ الْمُرْجِئَةُ بِإطْلاقٍ ـ أَيْ : دَعْوَى أنّ الإيمانَ تَصْدِيقٌ مُجَرّدٌ ـ ؟».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُجيباً ، مُسْتَدْرِكاً ـ :

«لا ، ولكن ألا يُبطل دعواك : أن المؤمن قد يدخل الجنة بإيمانه ـ فقط ـ دون عمل ؟!».

٨٨ـ تَضْلِيلٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٥٦) ـ (مُؤَوِّلاً) رواياتِ : «.. لَمْ يَعْمَلْ خَيْراً قَطّ» ـ :

«فإذا كانَتْ هَذِهِ حالَةً غَيْبِيَّةً مُخصوصَةً لا نُدْرِكُهـا ـ لا في الدّنيا وَلا في الآخِرَةِ ـ؛ فَنَحْـنُ نَكِلُهـا إلى عـلاّمِ الغُيـوبِ، ولا نُعـارِضُ بِهـا مـا نُدْرِكُـهُ وَنَعْلَمُـهُ مِـنَ الأَدِلَّـةِ البَيِّنَـةِ عَلَـى قَتْـلِ (المُمْتَنِعِ) عَنِ الصّلاةِ كُفْراً، وَإِجراءِ أَحْكامِ المُرْتَدِّ عَلَيْـهِ؛ فَـإِنَّ هذا مِمّا قامَ دَلِيلُـهُ، وَأُمِرْنـا بِتَنْفيـذِهِ، وَلَـمْ نُؤْمَـرْ بِشَـقِّ قُلـوبِ النّـاسِ، وَمَعْرِفَةِ ما إذا كانَ يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ مِنَ الجَهَنَّمِيِّينَ، أم لا ؟».

■ فَقالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ ناقِضاً ـ:

«تضليلٌ؛ فإن البحثَ ليس في هذا الممتنع».

٨٩ـ تَعْطِيلٌ:

ـ قَالَ (د. سفَرٌ الحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة ٧٥٨):

«سُكّانُ الأَطْرافِ البَعيدَةِ والجُزُرِ النّائِيَةِ، مِمّنْ لَمْ يَصِلْهُمْ مِنَ الإِسْلامِ إلاّ اسْمُهُ، وَيَنْتَشِرُ فِيهِمُ الشِّـرْكُ والجَهْـلُ بـالدِّينِ، فَهُمْ غافِلونَ عَنْهُ، أَوْ مُعْرِضونَ عَمّنْ تَعَلّمَـه، ولا يَعْرِفـونَ مِـنْ أَحْكامِـهِ شَـيْئاً؛ فَهـؤلاءِ لا شَـكَّ أَنّ فِيهِـمُ المَعْـذورَ، وَفِيهِـمُ المُؤاخَذَ».

■ فَقالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُتَعَقِّباً ـ:

«وهذا ليس مراداً بالحديث، وحملُه عليه تعطيلٌ ظاهرٌ».

٩٠ـ أُسْلُوبٌ غَرِيبٌ ... بَلْ لَيْسَ بِغَرِيبٍ !!

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٥٨) ـ مُحَاوِلاً (مُحَاوَلَةً) أخْرَى فِي (تَأْوِيلِ) الأحَادِيثِ ـ:

«رواهُ الْحَاكِمُ (٤/ ٤٧٣) وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَسَكَتَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ، وَصَحَّحَهُ.

زادَ (!) الْعَلاَّمَةُ الألْبَانِيُّ في «سِلْسِلَةِ الأحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ» رَقْم (٨٧) (١/ ١٢٧)، لَكِنَّهُ زادَ (!) فِيهِ: «وَلا صَلاةَ» في قَوْلِهِ: «وَهُمْ لا يَدْرُونَ ما صِيامٍ، وَلا صَدَقَةٍ، وَلا نُسُكٍ»! وَهِيَ لَيْسَتْ في «الْمُسْتَدْرَكِ»! وَأَمَّا اسْتِدْلالُ الشَّيْخِ بِهِ عَلَى عَدَمِ تَكْفِيرِ تارِكِ الصَّلاةِ؛ فَيَرُدُّهُ ما أَوْضَحْنا أَعْلاهُ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ:

«أسلوبٌ غريبٌ في التشكيك بِصحة هـذه الزيادة الثابتة عند ابن ماجه في صُلب الحديث، وقوّاه الحافظ !».

٩١ـ (الكَمَالُ) الإيمَانِيُّ:

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٥٩) ـ مُوَجِّهاً لِشَيْخِنا نَصائِحَهُ !! وَتَوْجِيهاتِهِ !! في (طَرِيقَةِ الْبَحْثِ

والتّأليفِ)! ـ :

«أوّلاً : الرُّجوعُ لِكُتُبِ الْعَقيدَةِ السَّلَفِيّةِ ؛ والشَّيْخُ مِنْ أعْلَمِ النَّاسِ بِها ـ مَطْبوعَةً أوْ مَخْطوطَةً ـ ، وأخْذُ عَقيدَةِ أهْلِ السُّنَّةِ والْجَماعَةِ مِنْها ، لاَ مِنْ مُجَرَّدِ كُتُبِ الْخِلافِ ، والْفِقْهِ ، وشُروحِ كُتُبِ السُّنَّةِ ؛ فَهَذِهِ لَيَسَتْ مصادِرَ أصْلِيّة للعَقِيدَةِ ؛ لا في مَوْضوعِ الصِّفاتِ ، وَلا الإيمان ، وَلا غَيْرِها ، فإنْ رَجَعَ الْباحِثُ إلى هَذِهِ : فَمَعَ الْحَذَرِ والتَّوَقّي مِمّا تَسَرَّبَ إلَيْها مِنْ كَلامِ أهْلِ الْكَلامِ الْمَذْمومِ ؛ التّي لَمْ يَرِدْ بِها نَصٌّ مِنْ كِتابٍ ، وَلا سُنَّةٍ ، وَلا قَوْلِ أحَدٍ مِنَ السَّلَفِ ؛ مِثْلَ أنّ : «الأعْمالَ شَرْطُ كَمال».

■ فقَالَ (شَيْخُنا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُتَعَقّباً ـ عَلَى كَلِمَةِ (كَمَال) ـ :

«هذا ما صرَّح به ابْنُ تيميّة في غير ما حديث».

٩٢ـ مَتَى يُقْتَلُ تارِكُ الصَّلاَةِ ؟

ـ قالَ (د . سَفَرُ الْحَوالِيُّ) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحَة ٧٥٩) ـ مُتَمّماً ـ :

«وَعِبارَةُ : «وَإنْ تَرَكَها كَسَلاً يُقْتَلُ حَدّاً» ، وَعبارَةُ : «لا يَكْفُرُ إلاّ بِجُحودِ ما أقَرَّ بِهِ» ، وَعِبارَةُ : «يُكَفَّرُ ظاهِراً لا باطِناً»...

إِلخ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُتَعَقِّباً الْعِبارَةَ الأُولَى ـ :

«قد ذكرْنا في الرسالة أنّه يُقتل كفراً».

٩٣ ـ (العَمَلُ) المُكَفِّرُ صاحِبَهُ :

ـ قالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِيُّ) ـ غفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحَة ٧٥٩) ـ مُتَمِّماً (نَصائِحَهُ) وَ (تَوْجيهاتِهِ) ـ للشّيخِ الإمامِ ! ـ :

«ثانِياً : الرّجوعُ لِكُتُبِ الْفِرَق ـ أَوْ أَقْوال الْفِرَق ـ كَما كَتَبَ فِيها أَهْلُ السُّنَّةِ والْجَماعَةِ ؛ لِيَعْرِفَ الْفَرْقَ جَلِيّاً بَيْنَ مَذْهَبِهِمْ وَمَذْهَبِ الْخَوارِجِ والْمُعْتَزِلَةِ في بابِ الإيمان، والأَسْماءِ، والأَحْكامِ، وَلِيَعْرِفَ حَقِيقَةَ الإرْجاء ؛ فَلا يَقَعَ في بَعْضِ أُصولِهِ وَهُوَ لا يَشْعُرُ، وَلِيَتأَكَّدَ أَنَّ الْكُفْرَ يَكونُ بالْعَمَلِ كَما يَكونُ بالاعْتِقادِ، وَيكونُ بالإباءِ وَتَرْكِ الانْقِيادِ، كَما يكونُ بِتَرْكِ الإقرار».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُعَلِّقاً عَلَى كَلِمَةِ (الْعَمَلِ) ـ :

«لا نشكُّ في هذا ؛ إذا كان مُخْبِراً عمّا في القلب ؛ كما في

مثال الممتنع عن الصلاة، وقد عُرِض على السيف، وهو ما قاله ابنُ تيميّة ـ كما كنتُ نقلتُه عنه في الرسالة ـ».

٩٤ـ الإبَاءُ، وتَرْكُ الانْقِيَادِ:

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٥٩):

«بَلْ مَنْ تَدبّرَ كِتابَ اللَّهِ في هذِهِ الْمَسأَلَةِ كَفَاهُ؛ فَقَدْ وَرَدَ فِيهِ التّكْفيرُ بالإباءِ وتَرْكِ الانْقِيادِ، وَهُوَ كُفْرُ إبليسَ، وَفِرْعَوْنَ، وَأَكْثَرِ الأُمَمِ ...».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُتَعَقِّباً، وَمُنَبِّهاً ـ:

«هذه الألفاظُ تُعطي من المعنى أكثرَ مما يعطيه لفظُ (الترك) أو (ترك الصلاة)».

٩٥ـ تَأْوِيلٌ وَتَشْكِيكٌ:

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة ٧٥٩) ـ مُتَواصلاً بِذِكْرِ (وَصاياهُ)!! ـ:

«ثالِثاً: جَمْعُ النّصوصِ الْمُتَعلّقَةِ بالْمَوْضوعِ، وإرجاعُ الْمُتشابَهِ مِنْها ـ كَحدِيثِ الشّفاعَةِ ـ إلى الْمُحْكَمِ، والظَّنّيّ الدّلالَةِ إلى الْقَطْعِيّ، والاستِنارَةِ بأقوالِ السّلَفِ في ذَلِكَ، لا أنْ

يَعْمِدَ الْباحِثُ إلى نصٍّ واحدٍ يَحْتَمِلُ أكثَرَ مِنْ وَجْهٍ فَيَجْعَلَهُ عِمادَ بَحْثِهِ ، وَيَبْنِي عَلَيْهِ رأيَهُ ، وَيُؤَوِّلَ كُلَّ ما خالَفَهُ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُسْتَدْرِكاً ـ :

«هذا ما وقعتَ فيه أنتَ حين تكلّفتَ في تأويل الأحاديث ، والتشكيك في صحتها !».

٩٦ـ ضَوَابِطُ فِي (التَّرْكِ) :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة ٧٦٠) ـ (مُسْتَرسِلاً) بِذِكْرِ (وَصاياهُ) ، وَ(تَوجيهاتِهِ)!! ـ :

«فنبذ طريقة الخَلَفِ في تأويلِ النّصوصِ الصّريحَةِ عَنْ ظاهِرِها ، والاعْتِراضِ عَلَيْها بلوازِمَ مُتَوَهَّمَةٍ ، أو باطِلَةٍ ، وإنْ أشكلَ ذَلِكَ ؛ فَلْيراجِعْ جوابَ عُلماءِ السُّنَّةِ عَنْ هَذِهِ اللّوازِمِ ؛ فإنّ تأويلَ ما جاءَ مِنَ النُّصوصِ في هذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ مِنْ جِنْسِ تأويلاتِ الْمُعَطِّلَةِ والْمُفَوِّضَةِ ، كَما أنْ تأويلَ إجْماعِ الصّحابَةِ (عَلَى حُكْمِ تارِكِ الصّلاةِ) ـ وَقَدْ صَحَّحَهُ الشّيخُ في أكْثرِ مِنْ كتابٍ ـ ، وَتَسْوِيغَ مُخالَفَتِهِ يَفْتَحُ باباً لِنَسْخِ كُلِّ أُصولِ الْعَقِيدَةِ الْمُتَلَقّاةِ عَنْهُم ، الْمُسْتَنِدَةِ إلى إجْماعِهِمْ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُتَعَقِّباً ـ :

«لم تصرِّح بِنوع الترك، هل هو الكُلِّي، أم الجزئي، وظني أنه يعني الأول! وحينئذ نسألك عن القيد: ما دلِيله؟

وما الفرقُ بينه وبين من يصلي في رمضان ـ مثلاً ـ ؟! أليس أن صلاته القليلة تُخْبر عمّا في قلبه من الإيمان القليل ما لا ينبىء عنه التاركُ للصلاة البتّة ؟!».

٩٧ـ جَهْلٌ :

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّـهُ لَـهُ ـ (صَفْحة ٧٦٠) مُتَمّماً (وَصاياهُ)!!:

«ثامِناً: التِزامُ قاعِدَةٍ مُطّرِدَةٍ في تقويَةِ الْحَديثِ بشواهِدِهِ، أَوْ تَضْعيفِهِ؛ مَهْما تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ، فَمَثلاً: إذا كانَتْ روايَة: «فَمَن تَركَها؛ فَقَدْ خرَجَ مِنَ الْمِلّةِ» لا تَتَقَوّى بِروايَةِ: «فَمَنْ تَرَكَها؛ فَقَدْ كفَرَ»، بَلْ نُضَعّفُ الأُولى ونُؤَوّلُ الأُخْرَى؛ فَما هُوَ التَّحَكُّمُ إذن ؟».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ ناقِضاً ـ:

«جهلٌ بالحديث من وجوهٍ!».

٩٨ـ جَهْلٌ وَكَتْمٌ :

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّـهُ لَـهُ ـ (صَفْحة ٧٦٠)

ـ مُكَمِّلاً ـ :

«وَلا سِيّما إذا اقْترنَ بذَلِكَ تَلْفِيقُ الْمُتونِ وَفْقَ رأي الباحِثِ ؛ مِثل إدْخال لَفْظَة : «فَيقول أهْلُ الْجنّة : هؤلاء عُتَقاءُ الرّحمَن ؛ أدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلوهُ» ، دونَ لَفْظَةِ : «فيقولُ أهْلُ النّارِ : ما أغْنَى عَنْكُمْ أنّكُمْ كُنْتُم تَعْبُدونَ اللَّهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ ، وَلا تُشْرِكونَ بِهِ شيْئاً»».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُفَصّلاً ـ :

«هذا اللفظُ للبخاريِّ من حديث أبي سعيد ، جعلتُها بين معكوفتين ، فهذا جمعٌ بين الروايات ، وليس تلفيقاً ـ هداك اللَّه ـ ، وإنما التلفيقُ أن أضمَّ إلى حديثه لفظَ حديثِ أنس الذي أشار إليه بقوله ـ دون لفظهِ ـ : «فيقول أهل النار» ، و(ص٣٣) هي التي ذكرت فيها هذا اللفظ مُنبِّهاً فيها أن ابن القيم لَفَّقَ بينه ـ وهو من حديث أنس ـ وبين لفظ أبي سعيد !

وكَتَمَ المؤلف عزوي إياه لأنس ـ تأييداً لرأيي ! ـ زَعَمَ ! ـ».

٩٩ـ اتِّهامٌ باطِلٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٦٢)

مُتّهِماً شَيْخَنا الأَلْبانِيَّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ :

«فالشَّيْخُ وإِنْ وافَقَ الْمُرْجِئَةَ ...».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُنَاقِضاً إِيّاهُ ـ :

«تُهمة».

١٠٠ـ مِنَ (العَمَل) ما هُوَ مُكَفِّرٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٦٢) ـ مُتَمّماً (اتِّهامَهُ) لِشَيْخِنا ـ :

«...في حَصْرِ الْكُفْرِ في الاعْتِقادِ : قَدْ خالَفَهُمْ في زَعْمِهِمْ أَنّ الْمُصِرَّ عَلَى تَرْكِ الصّلاةِ حَتّى يُقْتَلَ يَجوزُ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِناً في الْباطِنِ ، وَتَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكامُ الإِسْلامِ الظّاهِرَةِ ؛ فَيُغسّل ، وَيُكَفّن ، وَيُصلّى عَلَيْه ، وَيُقْبَر في مقابر الْمُسلمين ، وَيرث ويُورّث».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُتَعَقّباً دَعْوَى (الْحَصْرِ) ـ :

«بل وفي العمل الدالّ على الاعتقاد».

١٠١ـ غَمْزٌ ، وَدِفَاعٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٦٤)

ـ غامِزاً بي ! ـ :

«أمّا التّلميذُ المُقَدِّمُ ؛ فإنَّهُ جَعَلَ مَناطَ الْحُكْمِ هُوَ أنْ يكُونَ «جحداً لِوُجوبِها مَعَ كَوْنِهِ مِمَّنْ نشأ بَيْنَ الْمُسْلِمينَ» (ص ١٧)».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُدافِعاً (عَنّي) ، وَمُبَيِّناً ـ :

«لماذا نسبتَ إليه هذا ، وهو قد أعاد كلامَ الشيخِ بنصِّه ـ الذي نقله المؤلف (ص٧٦٣) ـ ، وفيها مناطُ الحكم !

ولا يُنسَبُ هذا إليه ؛ لأنه نقله عن السخاوي».

١٠٢ـ إشْكَالٌ مُتَهاوٍ :

ـ قَالَ (د . سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٦٤) ـ واضِعاً عَلَيَّ إشكالاً (!) ـ :

«بِماذا تَحْكُمُ عَلَى كَلامِ الشَّيْخِ في الرِّسالَةِ إذا كانَ ما ذَكَرْتَ هُوَ «الصّحيح الْمَنْصوص عَلَيْهِ الّذي قَطَعَ بِهِ الْجُمْهور» ؟!».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُدافِعاً وَمُبَيِّناً ـ :

«هذا ليس قولَه، وناقلُ الكفر ليس بكافر، وقصدُه مِن ذلك الردُّ على المكفِّرين مطلقاً، وأنه يُخالِفُهُ».

١٠٣ـ كَلَامٌ بَاطِلٌ، وَرَأْيٌ عَاطِلٌ:

ـ قَالَ (د. سَفَرٌ الْحَوالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحة٧٦٥) مُتَكَلِّماً علَى حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ؛ (رَابِطاً) إِيَّاهُ بِحَدِيثِ حُذَيْفَةَ ـ الْمُتَقَدِّمِ (بِرَقْمِ: ٩٠) ـ:

«فهؤلاء الّذينَ يَكونُونَ حِينَئِذٍ ـ نَسأَلُ اللَّهَ الْعافِيَةَ ـ؛ نَقولُ كَما قالَ حُذَيْفَةُ: إِنَّ (لا إِلهَ إِلاّ اللَّهُ) تُنْجيهِمْ مِنَ النّارِ؛ إِذْ لا يَعْلَمونَ غَيْرَها في ذَلِكَ الزّمانِ الّذي هُوَ أَسْوأُ زَمان».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الأَلْبانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ رادّاً، وَناقِضاً ـ:

«هذا كلامٌ باطلٌ ـ جزماً ـ ولو لَم يرغبْه المؤلِّف! ـ؛ لأن الحديث في الشفاعة لِلذين يستحقُّون العذابَ: بذنوب ارتكبوها، أما هؤلاء؛ فإنهم إذا كانوا لا يعلمون غيرَ الشهادة؛ فهُم لا يستحقُّون العذاب؛ فتأمل.

فإنْ دخل أحدٌ منهم النار بِذنب؛ فهو العدلُ، ولكنْ لا علاقةَ [لَهُ] بحديث: «لَم يعمل خيراً قط»؛ فهذا كمن أسلم،

ومات ؛ فهو في الجنة دون عذاب .

فحَمْلُ الحديث علـى من لا يستحقُّ العـذابَ ؛ تعطيـلٌ واضحٌ له عن دلالته الصريحة ، فسبحان الله ! لقد وقع المؤلـف فيما نسب غيره إليه !».



قال مُعِدُّهُ ـ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ ـ :

... هذا آخِرُ ما وقفتُ عليه من تعليقات شيخِنا ـ رحمه اللَّه ـ وحواشيهِ ـ عَلى كتاب «الظاهرة» ؛ وهي تعليقاتٌ ـ كما قدَّمْتُ ـ جاءَت عَفْوَ خاطِرِ شَيْخِنَا ؛ لا عن تعمُّد تعقُّبٍ ، أو (بحثٍ) ، أو (فَتْشٍ) عن أغلاط !!

واللَّه الموفِّق للهدى واليقين .

وآخِرُ دعْوانا أنِ الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعالَمِين [1] .

□□□□□

---

(١) وكان الفراغُ من النَّظر في هذا الكتابِ ؛ مُراجعةً ، وتصحيحاً ، وترتيباً : ضُحى يوم الاثنين ، لثلاثٍ بَقَيْنَ من شهر ذي الحِجَّة ، سنة (١٤٢٢هـ) .

واللَّهُ المسدِّد .



الفهرس التفصيلي

□□□□□



هاتف : ٠٦/٧٤٤٤٤٣٥
فاكس : ٠٦/٧٤٢٤٠٩٤
الجوال : ٠٥٠/٦٣٣٠٠١٤
ص.ب. : ٢٠٢٨٨
شارع النخيل
بجانب مسجد الفرقان
عجمان - ا. ع. م
البريد الالكتروني
الموقع على الشبكة



TEL : 06-7444435
FAX : 06-7424094
MOBIL: 050 6330014
P.O.BOX:20288
ALNAKHEEL ROAD
NEAR AL FURQAN MASJID
AJMAN U.A.E
E- mail furqan1@emirates.net.ae
WWW.Furqanalsalafia . com

الرقم	اسم الكتاب	اسم المؤلف والمحقق	السعر
١	منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل	د/ ربيع بن هادي المدخلي	١٣
٢	براءة علماء الأمة من تزكية أهل البدعة والمذمة	عصام بن عبد الله السناني	١٣
٣	النصر العزيز في الرد على الوجيز حوار مع الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق	د/ ربيع بن هادي المدخلي	١٥
٤	العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم	د/ ربيع بن هادي المدخلي	١٥
٥	جماعة واحدة لا جماعات وصراط واحد لا عشرات	د/ ربيع بن هادي المدخلي	١٣
٦	الحد الفاصل بين الحق والباطل	د/ ربيع بن هادي المدخلي	١٢
٧	الفتاوى الجلية عن المناهج الدعوية	الشيخ أحمد بن يحيى النجمي / ت - حسن بن منصور الدغريري	٧
٨	الوسائل المفيدة للحياة السعيدة	العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي	٣
٩	كشف الستارة عن صلاة الاستخارة وعلاقتها بالعقيدة الصحيحة المختارة	عبد الله بن محمد الحمادي	١٠
١٠	صفة صوم النبي ﷺ	الشيخان / علي الحلبي و سليم الهلالي	١٠
١١	الجوهر الفريد في نهي الأئمة الأربعة عن التقليد	الشيخ فوزي بن عبد الله الأثري	٥
١٢	أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب وفكره مزيدة ومنقحة	د/ ربيع بن هادي المدخلي	١٥
١٣	بصائر ذوي الشرف بشرح مرويات منهج السلف	الشيخ سليم بن عيد الهلالي	١٣
١٤	منهاج أهل الحق والإتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع	الشيخ سليمان بن سحمان ت:عبد السلام بن برجس	١٠
١٥	تنوير الظلمات بكشف مفاسد وشبهات الانتخابات/طبعة جديدة مزيدة منقحة	محمد بن عبد الله الإمام/ قدم له العلامة مقبل الوادعي	١٣
١٦	السراج الوهاج في بيان المنهاج / مجلد	الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني	١٧
١٧	المطلب الأسنى من أسماء الله الحسنى مما ورد في السنة وليس في كتاب الله / مجلد	عصام بن عبد المنعم المري	١٣
١٨	حجج الأسلاف في بيان الفرق بين مسائل الاجتهاد ومسائل الخلاف	الشيخ فوزي بن عبد الله الأثري	٥
١٩	الطـريقة المثلى في الإرشاد إلى ترك التقليد واتباع ما هو الأولى- مع مقدمة مهمة في وجوب التزام فهم السلف لنصوص الكتاب والسنة	الطيـب نور الحسن خان ابن محمد صديق خان ت: أبو عبد الباري عبد الحميد بن أحمد العربي الأثري	١٢
٢٠	المحجة البيضاء في حماية السنة الغراء من زلات أهل الأخطاء وزيغ أهل الأهواء	د/ ربيع بن هادي المدخلي	١٢
٢١	القول المفيد في حكم الأناشيد- مع فتاوى لعلماء العصر :الألباني،ابن عثيمين..	عصام بن عبد المنعم المري	٦
٢٢	ماذا ينقمون من ابن باز رحمه الله ؟	د/ خالد بن علي بن محمد العنبري	٧
٢٣	القول المبرور في جواز الجماعة الثانية للمعذور	أبو إسحاق الدمياطي تقديم : أبو الحسن مصطفى السليماني	١٢
٢٤	الدر الثمين في وجوب توقير العلماء وطلبة العلم في الدين	الشيخ فوزي بن عبد الله الأثري	٥
٢٥	نظرات في كتاب التصوير الفني في القرآن الكريم لسيد قطب	الشيخ العلامة / ربيع بن هادي المدخلي	٦
٢٦	الإرهاب وآثاره على الأفراد والأمم تقديم/ العلامة صالح بن فوزان الفوزان- العلامة علي بن محمد بن ناصر الفقيهي	الشيخ العلامة / ربيع بن هادي المدخلي	١٠
٢٧	توضيح مقاصد مصطلحات العلمية في الرسالة التدمرية	د/ محمد بن عبد الرحمن الخميس	٥

الرقم	اسم الكتاب	اسم المؤلف والمحقق	السعر
٢٨	نقض قول من تبع الفلاسفة في دعواهم أن الله لا داخل العالم ولا خارجه	د/ محمد بن عبد الرحمن الخميس	٥
٢٩	كانوا قليلا من الليل ما يهجعون	محمد بن سعود العريفي/مراجعة وتقديم العلامة عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين	١٠
٣٠	طريق الوصول إلى إيضاح الثلاثة الأصول .	الشيخ العلامة / زيد بن محمد بن هادي المدخلي جمع وإعداد / فواز بن علي بن علي المدخلي	١٥
٣١	رسائل وتوجيهات في الأفراح الأعراس	جماعة من كبار العلماء	٣
٣٢	المدخل إلى الصحيح مع التكميل والتوضيح للمدخل إلى الصحيح ٤/١	الشيخ العلامة / ربيع بن هادي عمير المدخلي	١٣٠
٣٣	تنوير العينين بأحكام الأضاحي والعيدين	الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني	٣٣
٣٤	إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل ٢/١	الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني حققه / أبو إسحاق الدمياطي وقدم له العلامة مقبل الوادعي	٤٧
٣٥	كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة في علم مصطلح الحديث / مجلد	شرح الشيخ / سليم بن عيد الهلالي السلفي	٣٠
٣٦	الجهد المبذول في تنوير العقول بشرح منظومة وسيلة الحصول ٢/١	الشيخ/ زيد بن محمد بن هادي المدخلي	٤٥
٣٧	إمداد القاري بشرح كتاب التفسير من صحيح البخاري ٤/١	الشيخ العلامة/ عبيد بن عبد الله بن سليمان الجابري	١٢٠
٣٨	الأزهار المنثورة في تبيين أن أهل الحديث هم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة	الشيخ/ فوزي بن عبد الله الأثري	١٤
٣٩	الحكم بغير ما أنزل الله وأصول التكفير في ضوء الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة ويليه " هزيمة الفكر التكفيري " و مناقشة هادئة للكتاب ومقالة " المرجئة لا تقبلنا"	د/ خالد بن علي بن محمد العنبري قرأه وقرظه العلامة الألباني وقدم له د/ صالح السدلان	٢٥
٤٠	أحكام الأضحية في الكتاب والسنة -قدم له الشيخ / عبد القادر الأرناؤوط	الشيخ / أبو سعيد بلعيد بن أحمد	٦
٤١	الوصايا السنية للتائبين إلى السلفية	أبي عبد الله أحمد بن محمد الشحي	٣
٤٢	صفة غسل النبي ﷺ وأحكام الأغسال المشروعة- قدم له الشيخ / عبد القادر الأرناؤوط	الشيخ / أبو سعيد بلعيد بن أحمد	١٠
٤٣	إنفرادات ابن عباس عن جمهور الصحابة في الأحكام الفقهية "دراسة مقارنة" / مجلد	محمد سموعي سيد عبد الرحمن الرستاقي	٣٠
٤٤	المورد العذب الزلال فيما انتقد على بعض المناهج الدعوية من العقائد والأعمال / مجلد	الشيخ / أحمد بن يحيى النجمي قرظه الشيخ صالح الفوزان والشيخ ربيع بن هادي المدخلي	٢٥
٤٥	مطاعن سيد قطب في أصحاب رسول الله ﷺ / مجلد	الشيخ العلامة / ربيع بن هادي عمير المدخلي	٢٠
٤٦	الأضواء الأثرية في بيان إنكار السلف بعضهم على بعض في المسائل الخلافية الفقهية / دراسة أثرية علمية منهجية في أصول وقواعد وضوابط وآداب الخلاف في الفقه الإسلامي	الشيخ/ فوزي بن عبد الله بن محمد الأثري	١٧
٤٧	تحفة الأخيار في تأليف قلوب الأبرار / دراسة أثرية علمية منهجية في أصول وقواعد وضوابط وآداب الخلاف في الفقه الإسلامي	الشيخ/ فوزي بن عبد الله بن محمد الأثري	١٢
٤٨	نور البصائر والألباب في أحكام العبادات والمعاملات والحقوق والواجبات	الشيخ العلامة/ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ت/ خالد بن عثمان السبت	٨
٤٩	الإيضاح والبيان في أخطاء طارق السويدان ٢/١ – ومعه فتاوى من هيئة كبار العلماء : العلامة ابن باز ، العلامة ابن عثيمين ، العلامة عبد المحسن العباد ، العلامة صالح الفوزان ، والعلامة عبد الله القرعاوي	أحمد بن عبد العزيز بن محمد التويجري	١٣

الرقم	اسم الكتاب	اسم المؤلف والمحقق	السعر
٥٠	الـــورد المقطوف في وجوب طاعة ولاة أمر المسلمين بالمعروف	الشيخ/ فوزي بن عبد الله بن محمد الأثري قدم له الشيخ الدكتور/ صالح بن فوزان الفوزان	١٢
٥١	بريق المهو في أحكام سجود السهو	أبو عبد الباري عبد الحميد بن أحمد العربي الجزائري	٥
٥٢	كتاب في رؤية الله تبارك وتعالى	ابن النحاس – ت / د. محفوظ الرحمن بن زين الله السلفي	٤
٥٣	تعلــيق التحف على منظومة طرفة الطرف في مصطلح من سلف	الشيخ أحمد بن سيدي محمد الشنقيطي حققه وهذبه وعلق عليه / أبو العالية المَحَسّي	١٠
٥٤	التوضيحات الأثرية على متن الرسالة التدمرية /مجلد	تأليف : أبي العالية المحسي إشراف وتقديم : د/ محمد بن عبد الرحمن الخميّس	٣٥
٥٥	ست درر في اصول أهل الأثر	عبد المالك رمضاني	١٢
٥٦	رسالة الإرشاد إلى بيان الحق في حكم الجهاد	تأليف : فضيلة الشيخ أحمد بن يحيى النجمي تقريظ : الشيخ صالح بن فوزان الفوزان والشيخ زيد بن محمد بن هادي المدخلي	١٢
٥٧	ذم التحزب والحزبيين	نصوص من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله	٢
٥٨	جماعة واحدة في الإسلام لا جماعات	فتوى المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله .	٢
٥٩	هذه الجماعات من الاثنتين وسبعين فرقة	الشـــيخ عـــبد العزيز بن باز رحمه الله ، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله ، الشيخ صالح الفوزان حفظه الله ، الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله .	٢
٦٠	الجماعـــات الحزبـــية خـــنجر مسموم طعنت به الأمة الإسلام	أ. د. الشيخ عبد الله الطيار	٢
٦١	انتبه لا تكن همجيا رعاعيا ، كأتباع الجماعات الحزبية الهمج الرعاع	تعليقات الإمام ابن القيم ، والإمام الخطيب رحمهما الله	٢
٦٢	دعاة على أبواب جهنم	العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان	٢
٦٣	شرح نَظْمِ مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني	تأليف الشيخ أحمد بن مشرف الأحسائي المالكي شرح أبي العالية المحسي	٦
٦٤	(الكتاب الاول عن ملف الجزائر) مـــدارك الـــنظر فـــي السياســـة بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية	تأليف : عبد المالك بن أحمد بن المبارك رمضاني الجزائري . قرأه وقرظه : العلامة محمد ناصر الدين الألباني والعلامة الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد البدر	٣٥
٦٥	معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة	تأليف : الشيخ عبد السلام بن برجس	٢٥
٦٦	فـتح رب العبيد في الرد على مختصر الطحاوية وكتاب التوحيد	تأليف : عبد العزيز بن عبد الله الراجحي	١٤
٦٧	جزء عم والقاعدة البغدادية مع مقرر التوحيد		٣
٦٨	حصن المسلم صغير	سعيد القحطاني	١
٦٩	حصن المسلم كبير	سعيد القحطاني	٢
٧٠	قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية	تحقيق : د/ ربيع بن هادي المدخلي	٣٠
٧١	حكم الغناء عند الأئمة الأربعة	أبو عبد الرحمن فوزي الأثري	–

٧٢	العلماء يتولون تفنيد الدعاوى السياسية المنحرفة لعبد الرحمن عبد الخالق	أبو أحمد السلفي	٧
٧٤	الأمر بلــزوم الجماعة المسلمين وإمامهم والتحذير من مفارقتهم	عبد السلام بن برجس العبد الكريم	١٢
٧٥	اللؤلــؤ الثميــن فــي توضــيح العلاقــة بين الحكام والمحكومين	أبو يوسف عبد الرحمن السلفي تقريظ أبو عبد الباري عبد الحميد العربي	٥
٧٦	أحسن المقال في تخريج حديث كل أمر ذي بال	عبد الرؤوف بن عبد الحنان	٧
٧٧	(الكتاب الثاني عن ملف الجزائر) فتاوى العلماء الأكابر فيما أهدر من دماء في الجزائر	جمع وتعليق عبد المالك بن أحمد رمضاني الجزائري	٢٠
٧٨	كشف الشبهات لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب	شرح الشيخ حمد بن عبد الله الحمد	١٠
٧٩	المعتقد الصحيح الواجب على كل مسلم إعتقاده	عبدالسلام بن برجس العبدالكريم	٧
٨٠	المقالات السلفية في العقيدة والمنهج والواقع	سليم بن عيد الهلالي	١٣
٨١	قــرة العيون في تفسير ابن عباس قوله تعالى ومن لم يحكــم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون رواية ودراية ورعاية	سليم بن عيد الهلالي	١٧
٨٢	وقفات مع حياة سماحة الشيخ ابن باز	عزيز بن فرحان العنزي	٧
٨٣	منهاج النجاة في وجوب تسوية الصفوف في الصلاة	فوزي الأثري	٧
٨٤	النصر الحثيث لبيان أن الأئمة ا لأربعة من أهل الحديث	فوزي الأثري	٧
٨٥	عقــد الفصــوص فــي تحــريم ذكر الخلاف إذا ثبتت النصوص	فوزي الأثري	٧
٨٦	الدر المنتقى في تبيين حكم إعفاء اللحى	فوزي الأثري	-٧
٨٧	الزنا تعريفه تحريمه أضرار ه أحكامه الوقاية منه	أحمد بن حسن النهاري الريمي	-
٨٨	صحيح قصص الأنبياء لابن كثير	سليم الهلالي	٢٧
٨٩	ذكر الموت لابن أبي الدنيا	مشهور بن حسن آل سلمان	-
٩٠	الوابل الصيب لابن القيم	سليم الهلالي	٣٠
٩١	حكم الغناء عند الأئمة الأربعة	الشيخ فوزي الأثري	٣
٩٢	الشــرح الميسر على الفقهين الأبيط الأكبر المنسوبين لأبي حنيفة	د/ محمد بن عبد الرحمن الخميس	١٤
٩٤	المنظومات الأثرية في العلوم الشرعية	أبي العالية فخر الدين المحسي	٧
٩٥	الصراط المستقيم في إثبات حرف القديم	د/ محمد بن عبدالرحمن الخميس	١٠
٩٦	الإرسال في مصطلح الحديث	د/ محفوظ الرحمن رحمه الله	١٠